

الدراسات العليا
قسم المحاسبة



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد

أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال
في تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة

"دراسة تطبيقية على المراجعين الليبيين"

إعداد

محمد طالب أحمد القنزاع

بكالوريوس محاسبة – ربيع 1997م

كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

إشراف

د. مسعود عبد الحفيظ البدري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
التخصص العالي "الماجستير" في المحاسبة بتاريخ 2013/10/30م

الفصل الدراسي خريف 2013م

الدراسات العليا
قسم المحاسبة



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد

أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال
في تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة
"دراسة تطبيقية على المراجعين الليبيين"

إعداد

محمد طالب أحمد القنزاع

بكالوريوس محاسبة – ربيع 1997م

كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

إشراف

د. مسعود عبدالحفيظ البدري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
التخصص العالي "الماجستير" في المحاسبة بتاريخ 2013/10/30م

الفصل الدراسي خريف 2013م

الدراسات العليا
قسم المحاسبة



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد

أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال
في تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة

"دراسة تطبيقية على المراجعين الليبيين"

إعداد

محمد طالب أحمد القنزاع

بكالوريوس محاسبة – ربيع 1997م

كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

لجنة الإشراف والمناقشة

- د. مسعود عبدالحفيظ الدري مشرفاً
- د. عوض أحمد الروياتي ممتحناً داخلياً
- د. عبدالنبي أحمد المدني ممتحناً خارجياً

يعتمد عميد كلية الاقتصاد

.....

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قال تعالى :

يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجْلِسِ فَافْسَحُوا
يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا
مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ
خَبِيرٌ {11}

صدق الله العظيم

سورة المجادلة (الآية 11)

إهداء

إلى روح والدي رحمه الله... وإلى أمي أطال الله في عمرها.

إلى أخوتي، وأخواتي... وفقهم الله.

إلى زوجتي، وبناتي، حفظهم الله.

إلى أساتذتي، وزملائي الطلبة.

شكر وتقدير

الحمد لله في الأول والآخر، على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وعلى ما تفضل به علينا من صبر وعزيمة لإنجاز هذا العمل المتواضع، وصلي الله على محمد أشرف الخلق أجمعين، وعلى أصحابه الغر الميامين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد، أتقدم بجزيل شكري وتقديري واعترافي بالجميل للدكتور/ **مسعود عبد الحفيظ البدي** الذي أشرف على هذا الجهد العلمي، وكان مثلاً للتواضع والصبر.

كما أتقدم بوافر شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة بقبول مناقشة هذه الرسالة وهم الدكتور **عوض أحمد الروياتي** ممتحناً داخلياً والدكتور **عبدالنبى محمد المدني** ممتحناً خارجياً.

ويطيب لي أن أعرب عن خالص شكري وتقديري للأساتذة الأفاضل، والمعידين وطلبة الدراسات العليا بقسم المحاسبة، والمشرفين على برنامج الدراسات العليا بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وإلى كل من مد لي يد العون والمساعدة لإعداد هذه الدراسة.

وأخيراً لا يسعني في هذا المقام إلا أن أسجل أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى جميع أفراد أسرتي لصبرهم الدعوب، وتشجيعهم المستمر.

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
إهداء.....	أ
شكر وتقدير.....	ب
محتويات الدراسة.....	ج
فهرس الجداول.....	ز
فهرس الأشكال.....	ح
ملخص الدراسة.....	ط

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة.....	2
1.1 الدراسات السابقة.....	5
2.1 مشكلة الدراسة.....	18
3.1 هدف الدراسة.....	20
4.1 أهمية الدراسة.....	20
5.1 فرضيات الدراسة.....	21
6.1 منهجية الدراسة.....	22
7.1 نطاق وحدود الدراسة.....	23
8.1 تقسيمات الدراسة.....	24

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة (طبيعة المراجعة الخارجية وبيئتها المعاصرة)

المقدمة.....	26
2.1 طبيعة المراجعة وتطور أهدافها.....	27

- 31..... 1.1.2 مداخل المراجعة
- 32..... 1.1.1.2 مدخل المراجعة على أساس الإجراءات
- 33..... 2.1.1.2 مدخل المراجعة على أساس النظم
- 34..... 3.1.1.2 مدخل المراجعة على أساس خطر المراجعة
- 35..... 1.3.1.1.2 خطر المراجعة
- 38..... 2.3.1.1.2 أنواع خطر المراجعة
- 42..... 3.3.1.1.2 العلاقة بين عناصر خطر المراجعة
- 43..... 4.3.1.1.2 العوامل التي تؤثر على تقدير المراجع لمخاطر المراجعة
- 45..... 4.1.1.2 مدخل المراجعة على أساس خطر الأعمال
- 49..... 1.4.1.1.2 مفهوم مخاطر الأعمال وتعريفها
- 52..... 2.4.1.1.2 العوامل المسببة لمخاطر الأعمال
- 54..... 3.4.1.1.2 أنواع مخاطر الأعمال
- 60..... 4.4.1.1.2 مبادئ أو مراحل مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال
- 61..... 1.4.4.1.1.2 التحليل الاستراتيجي
- 63..... 2.4.4.1.1.2 تحليل عمليات الأعمال
- 66..... 3.4.4.1.1.2 تقدير المخاطر
- 69..... 4.4.4.1.1.2 قياس أداء الأعمال
- 73..... 2.1.2 مقارنة بين المدخل التقليدي ومدخل مخاطر الأعمال
- 78..... 2.2 بيئة المراجعة الخارجية المعاصرة
- 80..... 1.2.2 بيئة الأعمال المعاصرة لمنظمات الأعمال

84.....	2.2.2 مسؤولية المراجع في البيئة المعاصرة.
85.....	1.2.2.2 مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش.
88.....	2.2.2.2 مسؤولية المراجع عن الحكم على مقدرة المنشأة على الاستمرار.
92.....	3.2.2.2 مسؤولية المراجع عن الرقابة الداخلية.
96.....	3.2.2 الإجراءات التحليلية.
101.....	4.2.2 فشل المراجعة.
104.....	3.2 ملخص الفصل.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

107.....	مقدمة.
107.....	1-3- التصميم المنهجي للدراسة التطبيقية.
107.....	1-1.3- أهداف الدراسة التطبيقية.
108.....	2-1.3- مجتمع وعينة الدراسة.
108.....	1-2.1.3- مجتمع الدراسة.
109.....	2-2.1.3- عينة الدراسة.
109.....	3-1.3- أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية.
110.....	1-3.1.3- مرحلة إعداد وتوزيع قائمة الاستبانة.
112.....	2-3.1.3- مرحلة تجميع استمارات الاستبانة وتحليل البيانات المتحصل عليها.
113.....	2-3- الأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل النتائج.
113.....	1-2.3- الأساليب الإحصائية المستخدمة.

114.....	2.2.3- التحليل الإحصائي للنتائج.....
114.....	1.2.2.3- التحليل الإحصائي لصدق وثبات أداة البحث.....
116.....	2.2.2.3- التحليل الإحصائي لنتائج البيانات العامة عن المشاركين.....
118.....	3.2.2.3- التحليل الإحصائي لبيانات التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات.....
121.....	4.2.2.3- التحليل الإحصائي لفرضيات البحث.....

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات والمقترحات

132.....	مقدمة.....
132.....	1.4- نتائج الدراسة.....
132.....	1.1.4- نتائج الدراسة النظرية.....
135.....	2.1.4- نتائج الدراسة العملية.....
136.....	2.4- توصيات الدراسة.....
138.....	3.4- مجالات البحث المقترحة.....
140.....	قائمة المراجع.....
152.....	ملاحق الدراسة.....
.....	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.....

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
74.....	1.2 أوجه الشبه والاختلاف بين كل من المدخل التقليدي ومدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال.....	
113.....	1.3 استثمارات الإستبانة الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل ونسب الردود	
116.....	2.3 معامل الثبات والصدق لمحاور الدراسة.....	
117.....	3.3 توزيع المشاركين حسب صفاتهم.....	
117.....	4.3 توزيع المشاركين حسب مؤهلاتهم العلمية.....	
118.....	5.3 توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة.....	
118.....	6.3 المتوسطات والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية لعوامل التحليل الاستراتيجي.....	
120.....	7.3 المتوسطات والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية لعوامل تحليل العمليات.....	
122.....	8.3 المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار ويلكوكسن لأثر التحليل الاستراتيجي على تقدير المراجع الخارجي لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة.....	
125.....	9.3 المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار ويلكوكسن لأثر تحليل العمليات على تقدير المراجع الخارجي لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة.....	
128.....	10.3 المتوسط والانحراف المعياري وقيمة اختبار ويلكوكسن لأثر قيام المراجع الخارجي بأداء كل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية على تفسيره لنتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة.....	
130.....	11.3 ملخص لاختبار الفروض.....	

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1.2	مكونات خطر المراجعة.....	41.....
2.2	العلاقة بين مكونات مخاطر المراجعة.....	42.....
3.2	العلاقة بين المخاطر الكامنة، ومخاطر الرقابة، ومخاطر الاكتشاف.....	43.....
4.2	العلاقة المتداخلة بين أهداف المنشأة، واستراتيجياتها، وعملياتها، وخطر الأعمال.....	51.....
5.2	أنواع المخاطر من حيث بيئتها.....	59.....
6.2	المراحل الأربعة لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال.....	61.....
7.2	مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال، والتقييم المستمر لخطر الأعمال لأغراض التحسين المستمر في عملية المراجعة.....	68.....
8.2	التداخل بين مراحل مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال.....	72.....
9.2	هيكل نموذج أعمال العميل.....	83.....
10.2	المكونات الأساسية للرقابة الداخلية.....	95.....
11.2	آليات عمل الإجراءات التحليلية وفق مخاطر الأعمال.....	98.....

ملخص الدراسة

نظرا للتطورات الاقتصادية الحاصلة، وعدم كفاية الاعتماد على الطرق التقليدية في التخطيط لعملية المراجعة، كالاختبارات الأساسية والإجراءات التحليلية والرقابة الداخلية كونها لا تنظر إلى النشاط الاقتصادي ككل، وكون المخاطر التي تتعرض لها المنشآت تسهم في عدم القدرة على الاستمرارية فكان لابد من البحث عن مدخل جديد في المراجعة يأخذ كافة المخاطر التي تتعرض لها المنشآت بعين الاعتبار وهو مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال.

ولقد تم إجراء هذه الدراسة بهدف التعرف على أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على تقدير المراجع لمخاطر المراجعة، وبصورة أكثر تحديداً فإن الدراسة تحاول تفسير ما إذا كان أداء المراجع لكل من التحليل الاستراتيجي وتحليل عمليات الأعمال يمكن أن يؤثر على دقة تقديره لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة، وكيف يمكن لتوقيت أداء التحليل الاستراتيجي وتحليل العماليات أن يؤثر على تفسير المراجع لنتائج الإجراءات التحليلية على مستوى الحساب.

وفي سبيل ذلك قام الباحث بإجراء دراسة نظرية وتطبيقية مكونة من أربع فصول. حيث احتوى الفصل الأول على الإطار العام للدراسة، وتناول الفصل الثاني دراسة وتحليل طبيعة المراجعة وبيئتها المعاصرة وما استحدثت عليها من تغيرات، وقسم هذا الفصل إلى جزأين رئيسين هما: الأول يتناول التعريف بعملية المراجعة الخارجية وتطور أهدافها، أما الجزء الثاني فقد تناول بيئة المراجعة الخارجية المعاصرة. ويتناول الفصل الثالث عرضاً للدراسة التطبيقية، وذلك بغرض التعرف على نتائج الدراسة ومحاولة الاستفادة منها في استخلاص إجابات للأسئلة التي يحاول الباحث الإجابة عليها. لذلك احتوى هذا الفصل على جزأين رئيسيين هما: الأول يتضمن وصف للدراسة التطبيقية والتصميم المنهجي المستخدم للحصول على إجابات على أسئلة البحث. واستخدمت استمارة الإستبانة كأداة رئيسية لتجميع البيانات، حيث تم توجيه هذه الإستبانة إلى عينة من المراجعين الخارجيين بالمكاتب الخاصة والمراجعين بديوان المحاسبة في مدينتي طرابلس وبنغازي، أما الجزء الثاني فقد تناول الأساليب الإحصائية المستخدمة واختبار فرضيات البحث وتحليلها إحصائياً والتعليق على النتائج للوصول إلى إجابات عن الأسئلة التي تهدف الدراسة الإجابة عنها.

وأخيراً الفصل الرابع تناول نتائج الدراسة، والتوصيات، والمقترحات، حيث توصل الباحث من خلال دراسته إلى إن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يؤثر على تقدير المراجع لمخاطر المراجعة، وذلك على النحو التالي:

1. إن القيام بتحليل الاستراتيجي يؤثر على كل من تقدير المراجع للمخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة، ويؤثر على تقدير المراجع للمخاطر المتلازمة بدرجة اكبر من تأثيره على تقدير المراجع لمخاطر الرقابة.

2. إن القيام بتحليل العمليات يؤثر على كل من تقدير المراجع لمخاطر الرقابة والمخاطر المتلازمة، ويؤثر على تقدير المراجع لمخاطر الرقابة بدرجة اكبر من تأثيره على تقدير المراجع للمخاطر المتلازمة.

3. إن قيام المراجع بتحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية يؤثر ايجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة.

وفي ضوء أهداف البحث وحدوده وطبيعة مشكلته وما انتهى إليه من نتائج، أوصى الباحث بالاتي:-

1. ضرورة أن يتعامل المراجعين مع مخاطر الأعمال بدرجة عالية من الأهمية عند القيام بعملية المراجعة باعتبارها صمام الأمان لضمان عدم تعرض المراجعين الخارجيين لمخاطر المقاضاة.

2. ضرورة إعادة دراسة وتطوير القانون رقم 116 لسنة 1973 حتى يستطيع مجارات التطورات التي حدثت للمهنة.

3. ضرورة قيام الجهات المختصة بتعريف وتدريب الممارسين للمهنة على مداخل المراجعة الحديثة وتوجيههم للعمل بها.

4. ضرورة تطوير المناهج الدراسية لتتناول موضوع مخاطر أعمال العميل عند أداء عملية المراجعة. وتوجيه مزيد من الاهتمام الأكاديمي نحو البحوث التي تعالج الموضوعات الحديثة في المراجعة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

يعتمد العديد من أصحاب المصالح سواء داخليين أو خارجيين على البيانات المالية التي تصدرها الشركات سنوياً، وحيث إن مسؤولية المراجع الخارجي تكمن في تزويد أصحاب المصالح برأي فني محايد فيما يتعلق بعدالة وصدق وعرض القوائم المالية، وللوفاء بهذه المسؤولية، فإن على المراجع أن يبحث بجدية عن كل المخاطر التي يمكن أن تؤثر على مستوى الأداء المهني، سواء من الأخطاء أو المخالفات التي تؤثر بشكل جوهري في صدق وعدالة البيانات، أو من المخاطر المصاحبة للبيانات المالية.

تشهد بيئة الأعمال الحديثة تغيرات سريعة في شتى المجالات، وتحديات عالمية واسعة النطاق، متمثلة في عولمة الاقتصاد وانتشار تقنية المعلومات وشبكة الانترنت واتفاقيات التجارة الحرة، وغيرها من الأمور التي جعلت من بيئة الأعمال تتسم بالتعقيد والمنافسة الشديدة، هذا بالإضافة إلى ما أسهمت به تلك التحديات والتغيرات من زيادة في الطلب على المنتجات والخدمات التي تتصف بالجودة العالية. وتتسم بيئة الأعمال بحدوث العديد من الأزمات التي تعرضت لها المنظمات ولعل أبرزها انهيار شركة إنرون Enron في عام 2001، التي تبعها طرح العديد من التساؤلات حول دور مهنة المحاسبة والمراجعة في تلك الأزمات. ففي ظل هذه الظروف أصبح من الصعب على منشآت الأعمال أن تحقق التميز الدائم والمستمر فيما يتعلق بمنتجاتها مما يساعد على تحقيق رغبات واحتياجات العملاء، وفي الوقت ذاته ضمان نجاح المنشأة وزيادة قدرتها على البقاء والاستمرار، وتحقيق ميزة تنافسية في المحيط الاقتصادي لها، ولقد كان لهذا التغير الواضح في بيئة الأعمال كبير الأثر على نماذج الأعمال التي تعمل من خلالها منشآت الأعمال، حيث بدأت هذه المنشآت في البحث عن نماذج أعمال حديثة تمكنها من إضافة قيمة لكل من المنشآت وعملائها في الوقت ذاته. فمما لا شك فيه أن تبني المنشآت لنماذج أعمال حديثة وما تنطوي عليه هذه النماذج من اختيارات وبدائل واستراتيجيات مختلفة تؤثر بشكل كبير على خطر الأعمال، من خلال ارتفاع المخاطر المحتملة للتقاضي، والجزاءات التي تفرضها الهيئات الخاصة والعامة في ضوء التشريعات الجديدة، والتطبيق الصارم للقواعد الموجودة، وتعقد طبيعة الأعمال التي تخضع إلى المراجعة، وتنوع الخدمات التي يقدمها المراجع. وقد أدت التغيرات في بيئة الأعمال إلى وجود فجوة في مصداقية المعلومات المحاسبية (عثمان، وسامي، 2011، ص188)، وهذا بدوره ما قد يجعل المراجع يصدر رأياً غير ملائم عن القوائم المالية بعد مراجعتها وهذا ما يعرف بخطر المراجعة والذي يتكون حسب ما ورد في النشرة الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) رقم 47 والمعيار الدولي رقم 400 من ثلاثة

أنواع وهي؛ المخاطر المتلازمة، ومخاطر الرقابة، ومخاطر الاكتشاف (البيديوي، 2003، ص107-109).

هذا ومن ناحية أخرى فإن مهنة المراجعة ليست بمعزل عن المتغيرات الجديدة والضغط التي تشهدها منشآت الأعمال في الآونة الأخيرة، ونظراً لأن العديد من الأفكار الحديثة والابتكارات تطورت نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، فقد تطورت مهنة المراجعة لتواكب هذه التطورات في بيئة الأعمال الحديثة. وقد كانت المراجعة في بدايتها الأولى تعتمد على القيام بمجموعة من الإجراءات الروتينية والنمطية من فترة لأخرى ومن عميل لآخر، وذلك بغرض اكتشاف حالات الغش والأخطاء من خلال القيام بمراجعة كافة العمليات والدفاتر والسجلات المحاسبية، ومع كبر حجم المنشآت تحول اهتمام المراجعة نحو الاهتمام بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمعاينة الإحصائية، ومع تزايد التطورات الاقتصادية الهائلة والتغير في طبيعة عمل منشآت الأعمال بدأ تركيز المراجعين الخارجيين يتجه نحو الاعتماد على مدخل تقدير خطر المراجعة، ووفقاً لهذا المدخل يقوم المراجعين الخارجيين بتوجيه مواردهم واهتماماتهم نحو مناطق الخطر العالية والتي من شأنها أن تحول دون إتمام المراجع لمهمته على النحو المرغوب، ويعتمد هذا المدخل في المقام الأول على تقييم الخطر على مستوى العمليات ثم أرصدة الحسابات بغرض الحصول على أدلة إثبات تمكن المراجع من إبداء الرأي الفني المحايد بشأن عدالة القوائم المالية. هذا وعلى الرغم من شيوع مدخل خطر المراجعة بين المراجعين الخارجيين بشكل كبير، إلا أنه لاقى الكثير من النقد في الواقع العملي مما دفع المراجعين الخارجيين إلى تطوير مدخل جديد للمراجعة وهو مدخل المراجعة على أساس خطر الأعمال.

ويعرف مدخل المراجعة على أساس خطر الأعمال على أنه المدخل الذي يركز بشكل أساسي على إدراك بيئة أعمال العميل وتقييم خطر أعماله بشكل أكثر فعالية مقارنة بالمدخل التقليدي، ويعتمد هذا المدخل بشكل أساسي على تحليل التغيرات البيئية الداخلية والخارجية للمنشأة، وتحديد مدى قدرة إدارة المنشأة على إدارة علاقتها بالبيئة الخارجية وتحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات البيئية الحالية والمرتقبة، الأمر الذي قد يساعد على تحديد طبيعة الخيار الاستراتيجي الملائم للمنشأة. ويُركز هذا المدخل بشكل أساسي على قياس وتقييم خطر أعمال المنشأة عميل المراجعة، وتحديد تأثيره المتوقع على خطر المراجعة بدلاً من التركيز على القوائم المالية. ويقوم مدخل المراجعة على أساس خطر الأعمال على حقيقة مفادها أن حصول المراجع على معلومات حول طبيعة أعمال المنشأة وما يحيط بها من أخطار، وكذلك تفهم الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المنشأة فهماً دقيقاً، هو أمر غاية في الأهمية حيث يفيد بشكل كبير في

معرفة وتحديد الخصائص التي يتوقع أن تؤثر على خطر المراجعة، وقد أوضح القسم 404 من قانون Sarbanes-Oxley لمهنة المراجعة بشكل ضمني أن تقدير خطر الأعمال يعتبر أمراً حيوياً وأساسياً عند القيام بالمراجعة، فهو يساعد بشكل كبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتخطيط عملية المراجعة وتحديد توقيت وطبيعة إجراءات المراجعة (عبد الخالق، 2011، ص31).

ويعتمد تطبيق مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على أربعة أنشطة أو مراحل متداخلة ومتكررة يقوم بها المراجع وهي؛ مرحلة التحليل الاستراتيجي التي من خلالها يقوم المراجع بتحليل إستراتيجية أعمال العميل متضمنة البيئة التي يعمل فيها، وما إذا كان يتمتع بميزة تنافسية مستدامة، وما هي مخاطر الأعمال المصاحبة، وكيف يتم مواجهة هذه المخاطر، ومرحلة تحليل العمليات والتي من خلالها يقوم المراجع بتحديد عمليات الأعمال التي تعتبر أساسية لنجاح العميل، ويتم تحليل هذه العمليات بالتفصيل للحصول على فهم قوي لمخاطر الأعمال الجوهرية واستراتيجيات مواجهتها متضمنة الرقابة، ومرحلة تقدير المخاطر، وهي عملية مستمرة من خلالها يقوم المراجع بالأخذ في الاعتبار معقولة تقييم العميل لمخاطر الأعمال ودرجة كفاية الرقابة لتخفيض المخاطر، والمخاطر المتبقية بعد تطبيق هذه الرقابة، وأخيراً مرحلة قياس أداء الأعمال والتي من خلالها يقوم المراجع بالاعتماد على الأدلة المجمعة في المراحل السابقة من أجل تقييم سياسات الاعتراف بالإيرادات ويحدد جودة الأرباح ويحلل مدى الاتساق في مقاييس الأداء المالية وغير المالية ويفحص أي أمور تتعلق باستمرارية الشركة (Bell et al, 1997, p3-4).

إن هيكل المهمة الذي يركز على العمليات وينظر للمنظمة من أعلى إلى أسفل يزيد من المدى الذي عنده يحدد ويجمع المراجع الأدلة عن عوامل المخاطر عند تحديد مخاطر المراجعة، ويوفر هذا الجدول دليل على إن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يساعد على تحسين أداء عملية المراجعة من خلال زيادة حساسية المراجع للعوامل التي تزيد من مخاطر المراجعة، وإن تقدير مخاطر المراجعة يكون أقل حساسية للتقلبات غير الملائمة في أرصدة الحسابات عندما يؤدي المراجع التحليل الاستراتيجي قبل الإجراءات التحليلية، ويطور آراء مقبولة عن صدق نموذج أعمال العميل أثناء التقييم الاستراتيجي (O'Donnell et al., 2004, p21). ولا يخفى إن خطر الأعمال الذي تواجهه المنشآت يعد خطراً ديناميكياً، وهو يكمن في جميع أنشطة منشآت الأعمال، الأمر الذي يزيد من شدة العواقب الناتجة من هذا الخطر مما يؤثر بشكل كبير على قدرة المنشآت على مواجهته ومن ثم قدرتها على الاستمرار وإضافة القيمة المتوقعة. إنه لأمر مهم

بالنسبة للمنشآت تحديد خطر الأعمال الملازم للبيئة التي تعمل من خلالها، وبناء عليه ينبغي أن تأخذ هذه المنشآت في الاعتبار الظروف والعوامل البيئية الداخلية والخارجية حيث عادة ما تكون العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتكنولوجية وغيرها من العوامل هي المسبب الرئيس لخطر الأعمال في المنشآت. هذا ونتيجة للتزايد الملحوظ في خطر الأعمال في بيئة الأعمال الحديثة بدأت العديد من المنشآت في محاولات لإدارة هذا الخطر من خلال قبوله وعدم القيام بأي استجابة لمواجهة هذا الخطر أو محاولة نقل الخطر لطرف آخر، أو تجنبه عن طريق تغيير الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، أو محاولة تخفيضه من خلال تصميم بيئة رقابية قوية لتقليل الآثار المتوقعة لهذا الخطر إلى المستوى المقبول.

وبالرغم من وجود محددات لعملية المراجعة، فإن على المراجع الخارجي عدم تجاهل تلك المحددات، أو الادعاءات بان انتقادات المجتمع غير واقعية، أو إن القضايا المرفوعة ضد المراجع غير عادلة، ومن ثم يجب عليه أن يبذل العناية المهنية الملائمة لتقديم أفضل الخدمات لعملائه وكافة المستفيدين من أعمال المراجعة، وأن توقعات الجمهور الخاصة بأن المراجعين سوف يكتشفون الغش الجوهري يجب الاعتراف بها، وان المراجعين يجب أن يقبلوا ذلك الدور. وإن تجنب مسؤولية قبول إن المراجعين يجب أن يكتشفوا الغش الجوهري قد أصبح من الظواهر المتكررة لفجوة التوقعات خلال المائة سنة الأخيرة، وليس من غير المحتمل أن يختفي ذلك إلا إذا قام المراجعون بتغيير مدخلهم في هذا الشأن، ومن الصعوبة بمكان أن يتم التأكيد على أن الجمهور يمكن أن يتم تعليمه على قبول أي شيء أقل من الحقيقة الخاصة بأن هناك غشاً موجوداً في المنظمة يمنع أن تظهر القوائم المالية المدققة صورة صادقة وعادلة إلا إذا قام المراجعون باكتشاف ذلك الغش والإفصاح عنه بالتفصيل في تقريرهم (لطفي، 2005، ص798-799). ونظراً لأهمية تقدير المخاطر في تخطيط عملية المراجعة وبالتالي تأثيرها في جودة المراجعة فقد حضي باهتمام الكثير من الباحثين في دراساتهم والتي سوف يتطرق الباحث في الجزء التالي لاستعراض ما حصل عليه من دراسات تثري موضوع الدراسة ...

1.1 الدراسات السابقة:

للتعرف على أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على أحكام المراجع الخارجي بشأن تقدير مخاطر المراجعة، تم التطرق في هذا الجزء إلى الدراسات السابقة، سواء كانت في البيئة المحلية أو خارجها، وسواء كانت هذه الدراسات قد تناولت مشكلة البحث بشكل

مباشر أو غير مباشر، وتم ترتيب هذه الدراسات حسب تسلسلها التاريخي من الأقدم إلى الأحدث، وهذا التقسيم من وجهة نظر الباحث يعطي صورة عن التطور الفكري في تناول مشكلة البحث.

قام احد الباحثين بإجراء دراسة في عام 1989 في البيئة المصرية بعنوان "أبعاد خطر المراجعة وانعكاسه في تخطيط وتقييم أعمال المراجعة"، وهدفت الدراسة إلى تجميع الأفكار الخاصة بخطر المراجعة والتعرف على أبعاده وانعكاساته في تخطيط وتقييم أعمال المراجعة. ومن النتائج التي توصلت لها انه لتقدير خطر المراجعة ينبغي على المراجع الاهتمام بالعوامل المحيطة بالمنشأة أو الوحدة التي تتم مراجعة أعمالها، مثل الحالة الاقتصادية، ظروف الصناعة أو النشاط، كفاية رأس المال العامل، بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر في نظام الرقابة الداخلية (سالم، 1989، ص ص 75-95).

وأجرى باحث آخر دراسة في عام 1993 في البيئة المصرية بعنوان "دراسة تحليلية لنماذج تقييم مخاطر المراجعة وأثرها على ترشيد قرارات المراجع الخارجي مع التطبيق على مهنة المراجعة في مصر"، وهدفت إلى عدة أهداف منها بيان الدور الذي يقوم به المراجع الخارجي في تدني هذه المخاطر سواء عند تخطيط عملية المراجعة أو تنفيذها. وكان من ضمن نتائجها انه إذا تم القيام بعملية المراجعة مع أخذ عناصر خطر المراجعة في الاعتبار في كل خطوة من خطواتها، ومحاولة استخدام الإجراء الذي يتناسب مع طبيعة العنصر ومستوى الخطر بحيث يحاول اكتشافه وتدنيته إلى الحد الأدنى الذي يمكن قبوله، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى الارتقاء بالأداء المهني للمراجع وتحسين جودة عملية المراجعة بما يؤدي إلى تحسين الرأي الذي يبديه في القوائم المالية موضوع المراجعة (خليل، 1993).

وفي سنة 1997 أجريت دراسة في البيئة الأمريكية بعنوان "مراجعة الإستراتيجية" وهدفت إلى التعرف على مراجعة المنظمات من خلال رؤيتها الإستراتيجية وتشير نتائج الدراسة إلى لزوم الفهم الشامل للمنشأة محل المراجعة والبيئة المحيطة التي تعمل فيها وللمخاطر المحيطة بها، وقسمت الدراسة كيفية التخطيط لمراجعة المؤسسات مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال إلى أربعة مراحل وهي؛ مرحلة التحليل الاستراتيجي، مرحلة تحليل العمليات، مرحلة تقدير المخاطر، ومرحلة قياس أداء الأعمال. وتوصلت أيضا إلى أن عملية تقدير المخاطر عملية مستمرة، وان الرقابة تركز على تجنب مخاطر الأعمال الغير مقبولة، وان الفهم الواسع للمنشأة وبيئتها يمكن من اكتشاف الأمور الشاذة، ولا بد أن يكون الرأي بالقوائم المالية مرتبطاً بالتقدير الواسع لمخاطر أعمال المنشأة (Bell, et al, 1997).

وتناولت دراسة أخرى أجريت في البيئة المصرية عام 1997 بعنوان "إستراتيجية المراجعة" وهدفت إلى اقتراح خطوط عمل إرشادية للإجراءات العملية لوضع إستراتيجية المراجعة، بهدف التحسين المستمر للأداء المهني. وكان من ضمن نتائجها أن المراجع عند التخطيط لعملية المراجعة يحتاج إلى التعرف على نشاط العميل وفهمه بالدرجة التي تمكنه من تحديد الأحداث، وتحليل المعلومات المالية، وتقييم خطر حدوث أخطاء التحريف الهامة، والتي قد يكون لها أثر على القوائم المالية (إبراهيم، 1997، ص ص19-48).

وكذلك أجريت دراسة في عام 1998 في البيئة المصرية بعنوان "إطار مقترح لمراجعة الإستراتيجية بهدف زيادة فعالية الأداء الإداري على مستوى الوحدة الاقتصادية"، وهدفت إلى بيان مدى إمكانية تحديد إجراءات مراجعة الإستراتيجية، وتحديد الأساليب المستخدمة لمراجعة الإستراتيجية، وتحديد من يقوم بمراجعة الإستراتيجية، وبيان مدى صلاحية وقابلية مراجعة الإستراتيجية للتطبيق العملي، وتحديد العوامل أو المتغيرات التي يمكن أن تزيد من فعالية الأداء الإداري على مستوى الوحدة الاقتصادية. وتشير نتائج الدراسة إلى انه يستطيع كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي القيام بمراجعة ورقابة الخطة الإستراتيجية لما يتوفر لكل منهما من مؤهلات علمية، ويمكن للمراجع الخارجي زيادة فعالية الأداء الإداري على مستوى الوحدة الاقتصادية من خلال مجموعة من المتغيرات، تتمثل في مكانة المراجع الداخلي في الهيكل التنظيمي، وخبرة المراجع الخارجي، وتقييم موارد المنشأة، ومراجعة وتقييم البيئة الداخلية، وفحص وتقييم البيئة الخارجية، وتحليل المنافسين من وجهة نظر المراجعين الخارجيين (بسيوني، 1998).

وقام باحثون عام 2000 بأجراء دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "لماذا تفشل مهمات المراجعة؟"، حيث طبقت على شركة Lincoln الأمريكية بعد الفشل الذي أصاب عدد من عمليات المراجعة في الولايات المتحدة في نهاية القرن الماضي. وهدفت الدراسة إلى فحص إجراءات المراجعة والقرارات التي أدت إلى فشل المراجعة في هذه المؤسسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها؛ إن كل المراجعين الذين نهجوا سياسة المراجعة التفصيلية قد فشلوا في اكتشاف التحريفات الجوهرية في البيانات المالية، وأن المراجعين الذين حققوا أهدافهم من عملية المراجعة هم الذين ركزوا على الفهم الشامل لعمل المنشأة والمخاطر المحيطة بها (Erjckson, et al, 2000, pp165-194).

وفي عام 2001 قام باحثون بإجراء دراسة بجمهورية التشيك بعنوان "تطبيق نموذج المراجعة على أساس مخاطر الأعمال"، تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال وذلك من خلال دراسة ميدانية لعملية مراجعة قامت بها مؤسسة (KPMG) عام 1997 عند مراجعتها لإحدى المصارف بجمهورية التشيك وذلك في أول عام لتطبيق مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال بالمؤسسة على هذا المصرف، حيث تم إجراء مقارنة بين نتائج وأدلة المراجعة في هذا العام مع مثيلها في الأعوام السابقة. وقدمت الدراسة دليل على إمكانية تطبيق مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال في الواقع العملي وهدفت الدراسة إلى إلقاء نظرة عامة على هذا المدخل.

وتشير نتائج الدراسة إلى حدوث تغييرات ملحوظة في هيكل فريق المراجعة حيث أصبح يتضمن مدى أوسع من المراجعين ذوي الخبرات المختلفة حيث أن المراجع لن يصبح دوره منحصر في المجالات المحاسبية فقط، والتغير في توقيت عملية المراجعة حيث تميل عملية المراجعة إلى الطبيعة المستمرة بدلاً من المراجعة في نهاية العام حيث أن المراجع يقوم بتقييم إجراءات الرقابة ومؤشرات تقييم الأداء بشكل مستمر، وانخفاض عدد ساعات المراجعة بنسبة تصل إلى 10% مقارنة بالفترات السابقة مع توقع أن تنخفض بنسبة لا تقل عن 20% مستقبلاً، الزيادة الملحوظة في مقابلات أعضاء فريق المراجعة مقارنة بالمدخل التقليدي مما يزيد من التفاعل بين الأعضاء، وإن تطبيق مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال والتركيز على النظم الإستراتيجية وجهت انتباه المراجع إلى مخاطر العمليات والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية التي تم تجاهلها فيما سبق. وفي الوقت ذاته قل الاهتمام بالخطر على أساس أهداف المراجعة والتي كانت تمثل الاهتمام الرئيسي للمراجع في ظل المدخل التقليدي، وانخفض اهتمام المراجعين بإجراء الاختبارات الأساسية للعمليات الروتينية واختبارات التفاصيل وتم استبدالهم بالبيانات التي يتم الحصول عليها من إجراء المقابلات ومقاييس الأداء وتركيز الانتباه على العمليات الأكثر تعقيداً والحسابات عالية المخاطر، وإن الرؤية الأكثر شمولاً للمخاطر التي تحيط بالمصرف والمتعلقة بإستراتيجية المصرف والمخاطر الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والتي لا يمكن ملاحظتها من قبل، والاهتمام بالعمليات الأساسية بالمنشأة والربط بين مخاطر الأعمال و مخاطر المراجعة يسمح للمراجعين بتخفيض الاختبارات الأساسية والتركيز على العمليات الأكثر تعقيداً وخاصة القروض عالية المخاطر، وزيادة القيمة المضافة لمنشأة عميل المراجعة (A.Elefsen, et al, 2001, pp193-207).

وفي سنة 2003 أجرى باحث دراسة في البيئة الأردنية بعنوان "تقييم مدققي الحسابات في الأردن لمخاطر التكليف للعملاء"، وهدفت الدراسة إلى عدة أهداف منها دراسة العوامل المستخدمة في تقييم مخاطر التكليف للعملاء من قبل المراجع الخارجي ودرجة أهميتها. وتوصلت الدراسة إلى إن المراجع الخارجي في الأردن يقوم بتقييم عوامل ومؤشرات المخاطر المكونة لمخاطر التكليف والتي تشمل كل من المخاطر المتعلقة بنشاط العميل، ومخاطر عملية المراجعة، والعوامل المتعلقة بنشاط المراجع (عبابنه، 2003).

وأجرى باحثون في عام 2004 دراسة في البيئة الأمريكية بعنوان "أثر مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على تقدير المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية"، وهدفت الدراسة إلى تفسير ما إذا كان هيكل المهمة الذي يركز على العمليات والذي ينظر للوحدة من أعلى إلى أسفل والذي يستخدمه المراجع للقيام بعملية المراجعة وفقاً لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يمكن أن يؤثر على المدى الذي عنده يدمج المراجع أنواع مختلفة من عوامل المخاطر عند تقييمه مخاطر التحريفات الجوهرية للقوائم المالية. وتشير نتائج الدراسة إلى إن المراجعين المستخدمين لهيكل المهمة الذي ينظر للوحدة من أعلى إلى أسفل كانوا أكثر اعتماداً على تقديرهم لمخاطر الأعمال عندما قاموا بتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية، مقارنة بالمراجعين الذين استخدموا هيكل المهمة الذي ينظر للوحدة من أسفل إلى أعلى، وإن هيكل المهمة الذي يركز على العمليات والذي ينظر للمنظمة من أعلى إلى أسفل يزيد المدى الذي عنده يحدد ويجمع المراجع الأدلة عن عوامل المخاطر عند تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية، وإن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يساعد على تحسين أداء عملية المراجعة من خلال زيادة حساسية المراجع للعوامل التي تزيد من مخاطر التحريفات، وإن تقدير مخاطر التحريفات الجوهرية يكون أقل حساسية للتقلبات غير الملائمة في أرصدة الحسابات عندما يؤدي المراجع التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أن يؤدي الإجراءات التحليلية (O'Donnell, et al, 2004, pp921-939).

وكذلك أجرى باحث آخر في عام 2005 دراسة في البيئة الليبية بعنوان "مخاطر المراجعة والأهمية النسبية وأثرها على قرارات المراجع الخارجي"، وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر المراجعة والأهمية النسبية على قرارات المراجع الخارجي وتوضيح مشكلة مخاطر المراجعة والأهمية النسبية وحصرها. وتشير نتائج الدراسة إلى إن المراجعون يلتزمون بتطبيق الإجراءات والاختبارات المنصوص عليها في معايير المراجعة الدولية، وترجع بعض حالات عدم الالتزام إلى عدة أسباب أهمها اختلاف البيئة الليبية عن بيئة إصدار تلك المعايير، وأكد المشاركون على إن القانون رقم (116 لسنة 1973) والمتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة لا يحتوي على

الإرشادات المهنية الكافية التي تدعم الإلمام بمتطلبات تحديد مخاطر المراجعة، وهناك اقتناع كبير بوجود مخاطر تهدد المراجع، ووجود تأييد للعلاقة الوثيقة بين مكونات مخاطر المراجعة، وإن المخاطر تزداد بوجود عسر مالي للمنشأة، وإن مستوى المخاطر المرغوبة يتوقف على مستوى الثقة الذي المرغوب في إبداء المراجع لرأيه على القوائم المالية.

وإن حدوث ما يسمى بفشل المراجعة يرجع بصفه أساسية إلى الإهمال والتقصير من قبل المراجع وبالتالي يجعل المراجع يهتم بتحليل مخاطر المراجعة، وأفاد المراجعون اهتمامهم الكبير بالمخاطر وخصوصاً عندما يكون هناك تحريفاً جوهرياً بالقوائم المالية، وهناك علاقة بين مخاطر المراجعة الممكن قبولها والمسئولية القانونية للمراجع، وهناك تأثير للهيكل التنظيمي للمنشأة محل المراجعة على تقدير المراجع للمخاطر المتلازمة، وهناك علاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة، وإن احتمالات مواجهة المنشأة الخاضعة للمراجعة لمخاطر مالية مستقبلية تؤثر على تقدير المراجع لمخاطر المراجعة المرغوبة، وإن مخاطر المراجعة والأهمية النسبية تؤثر على قرارات المراجع الخارجي (مرشان، 2005).

وقام باحث آخر في عام 2005 بإجراء دراسة في البيئة المصرية بعنوان "إطار مقترح لتقدير مخاطر أعمال العميل باستخدام مدخل مراجعة الأنظمة الإستراتيجية وأثر ذلك على أحكام المراجعين عند أداء أعمال العميل"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال لتحقيق الانتقاء الاستراتيجي للمعلومات اللازم لتقييم مخاطر أعمال العميل عن طريق التحليل الاستراتيجي للعميل، الذي يمكن المراجعين من فهم وإدراك علاقات الأنظمة المعقدة للعميل، وتحديد تأثير مدخل خطر الأعمال على أحكام المراجعين فيما يتعلق بعناصر المخاطر المتزايدة لدى العميل والتي يترتب عليها زيادة الخطر الكلي للعميل. وتشير نتائج الدراسة إلى انه عند ما تكون إستراتيجية العميل غير متوافقة مع معايير الصناعة، فإن المراجعين يشغلون معلومات عمليات أعمال العميل الأساسية بطريقة متقنة واجتهادية أكثر، لان المعلومات الأولية التي يحصلون عليها تقودهم لأدراك أن العميل يكون في وضع شاذ، وهذا يعطي دليل على كفاءة عملية المراجعة في هذا الشأن في ظل غياب بنود تزايد المخاطر في عمليات أعمال العميل الأساسية، ومن جهة أخرى عندما تكون بنود تزايد المخاطر موجودة فان حكم المراجع يظهر على انه يعكس المخاطر المتزايدة، وبذلك يكون متنسق مع فعالية عملية المراجعة (مجاهد، 2005، ص ص199-251).

وقام باحث في عام 2005 بإجراء دراسة في البيئة الأردنية بعنوان "تطوير إستراتيجية للتدقيق الخارجي في القطاع المصرفي الأردني بناء على مخاطر الأعمال"، وهدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى تطوير إستراتيجية المراجعة الخارجية بناء على مخاطر الأعمال في المصارف الأردنية. وتشير نتائج الدراسة إلى إن المراجعين الخارجيين عرضة لمخاطر الأعمال بغض النظر عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت بما يتفق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا، وبغض النظر عما إذا كان المراجع قد التزم بمعايير المراجعة المتعارف عليها أم لا، كما إن وقوع حالات التقاضي ضد مكاتب المراجعة لا يعني بالضرورة فشل المراجعين أو عملية المراجعة نفسها، فهناك العديد من الحالات التي يتم التقاضي حولها ترجع أسبابها إلى الشركة ذاتها، لذلك فإن خطر المراجعة الشامل يحتوي على خطر الأعمال، كما إن على المراجع أن يكون ملماً بخطر الأعمال الناجم عن الأضرار التي تلحق بممارسة المهنة المرتبطة بالقوائم المالية التي قام بفحصها واعد تقريره عنها (إبراهيم، 2005).

وقام باحث في عام 2006 بإجراء دراسة في البيئة الليبية بعنوان "مدى التزام المراجع الخارجي في ليبيا بمسؤوليته تجاه اكتشاف التصرفات غير القانونية للعميل والإفصاح عنها"، حيث هدفت إلى التعرف على مدى التزام المراجع الخارجي في ليبيا بمسؤوليته تجاه اكتشاف التصرفات غير القانونية التي يرتكبها العميل ومدى التزامه بالإفصاح عن الآثار المباشرة وغير المباشرة لتلك التصرفات على القوائم المالية وعلى نشاط الوحدة. وتشير نتائج الدراسة إلى إن المراجعين في ليبيا يهتمون بالحصول على معرفة كافية بطبيعة عمل المنشأة تحت المراجعة، وذلك من خلال دراسة الظروف الاقتصادية والتنظيمية الخاصة بالنشاط أو الصناعة ودراسة السمات المميزة لهيكل المنشأة تحت المراجعة، وإن المراجعين الليبيين مدركين بشكل جيد لمسؤولياتهم تجاه اكتشاف التصرفات غير القانونية لعملائهم، وإنهم ملتزمون بمسؤوليتهم تجاه اكتشاف التصرفات غير القانونية، ويتوافق أدائهم في هذا المجال مع ما تتضمنه النشرات والمعايير الصادرة عن المنظمات المهنية المختلفة، ومع ما تنص عليه القوانين والتشريعات المحلية (عبدالرحمن، 2006).

وقام باحث آخر في عام 2006 بإجراء دراسة في البيئة اليمنية بعنوان "إستراتيجية المراجعة"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على إستراتيجية المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى عدت نتائج منها، انه في حال الاعتماد على إستراتيجية مخاطر الأعمال في بناء خطة للمراجعة يتم تحقيق مجموعة من الفوائد أهمها فاعلية وكفاءة المراجعة وخدمة المنشأة. وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على استخدام الإستراتيجية ومن أهمها درجة المخاطر التي تحيط بالمنشأة،

وطبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة، وحجم المنشأة قيد المراجعة، ومدى تأثير نشاط ومنتجات المنشأة بالتطور التكنولوجي والتقلبات المتسارعة في الإنتاج، وميل الإدارة للمخاطرة، ودرجة تعقد نظم المنشأة ومعالجتها (الرباعي، 2006).

وأجرى باحث في عام 2008 دراسة في البيئة السورية بعنوان "إمكانية تطبيق إستراتيجية مخاطر الأعمال في مراجعة الحسابات في سوريا"، وهدفت الدراسة إلى عدة أهداف منها؛ كشف آراء المراجعين بخصوص الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال تبني إستراتيجية مخاطر الأعمال في المراجعة في سوريا. وتشير نتائج الدراسة إلى إن استخدام إستراتيجية مخاطر الأعمال تساعد على رفع كفاءة وفعالية المراجعة، عن طريق دراسة المنشأة دراسة وافية من الداخل والخارج، وتحديد مواطن المخاطر وأخذها بعين الاعتبار، والتركيز على فهم مخاطر المنشأة، وانعكاسها على القوائم المالية، وتقييم المخاطر ومدى تأثيرها على تحقيق إستراتيجية المنشأة وأهدافها، ولا تقتصر على الحصول على أدلة إثبات من الداخل فحسب، وإنما من الخارج أيضاً، والتمكن من الحصول على إثباتات مراجعة من خلال فهم العميل بشكل أدق، وتوفير بيانات مناسبة يستطيع المراجع بناءً عليها تطوير توقعاته بشأن عيوب المنشأة، ومواجهة الضغوط التنافسية المتزايدة في حقل المراجعة من حيث التكلفة والإيراد، وخفض وقت المراجعة عن طريق التقليل من الاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات غير الخطرة.

وان استخدام إستراتيجية مخاطر الأعمال يؤمن مداخل جديدة للمراجع عن طريق الخدمات الاستشارية التي يقدمها المراجع نظراً لدراسته للمنشأة والبيئة التي تعمل بها دراسة معمقة، وتحقيق إيرادات مرتفعة للمراجعة مما يسمح للمراجعين مواكبة التطورات الحاصلة في علم المراجعة، وترفع من قدرات المراجعين نظراً لما تتطلبه من خبرة عالية لتطبيقها، وتمكن المراجع من الحكم على استمرارية المنشأة نظراً لكونه تفهم طبيعة النشاط والبيئة التي تعمل بها، وتحد من قدرة الإدارة على الاحتيال كونها تعتقد أن المراجع مسلح بفهم عميق ومتجدد لاستراتيجياتها. وكذلك استخدام إستراتيجية مخاطر الأعمال تساعد على اكتشاف الغش والتحريرات أكثر من غيرها من الاستراتيجيات، وتساعد على فهم أهداف واستراتيجيات المنشأة ومخاطر العمل ذات الصلة، وتساعد على درء مخاطر فشل عملية المراجعة، وتساعد على التحديد الدقيق للمخاطر المتلازمة التي لها تأثير على القوائم المالية، وتساعد المراجع على تحديد العوامل التي تسبب التضليل في القوائم المالية، وتعتبر المراجعة المبنية على هذه الإستراتيجية أكثر عملية من المراجعات الأخرى لأنها تسمح للمراجع بمرونة أكثر في اتخاذ الإجراءات التي تساعد على الوصول إلى أهدافه، وتمكن المراجع من إضافة قيمة للمراجعة وذلك عن طريق تعزيز مصداقية

القوائم المالية، وتساعد هذه الإستراتيجية على تقديم الكثير من المقترحات البناءة المتعلقة بالعمليات التشغيلية وذلك من خلال الربط بين الحسابات المكونة للقوائم المالية (خولاني، 2008).

وأجريت دراسة في عام 2008 في البيئة الليبية بعنوان "العوامل المؤثرة في مخاطر المراجعة وتأثيرها على عملية المراجعة"، وهدفت إلى معرفة مدى الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في مخاطر المراجعة وتأثيرها على عملية المراجعة. وتشير نتائج الدراسة إلى إن التخطيط لعملية المراجعة يعتمد على تقييم مدى خطورة عملية المراجعة مما يؤكد مدى مستوى التأثير التي تحدثه مخاطر المراجعة على أعمال المراجعة المختلفة، وحول كيفية التأثير التي تحدثه المخاطر على تخطيط عملية المراجعة تعتبر كل من التوسع في اختبارات المراجعة، والتوسع في تقييم نظام الرقابة الداخلية من أهم نتائج هذا التأثير، إن أهم الأسس المتبعة في تحديد أتعاب المراجعة تتمثل في حجم الأعمال الواجب القيام به، ومستوى خطورة منشأة العميل محل المراجعة، إن الأسس المتبعة في اختيار الإجراءات المناسبة للتحقق من الأرصدة والمعاملات تعتمد على أساس قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية، وعلى أساس المخاطر المتلازمة للرصيد، ويتم تقييم بعض مخاطر العميل عند القيام بعملية المراجعة وتعتبر مرحلة تخطيط ومرحلة تنفيذ عملية المراجعة أهم مرحلتين مرتبطين بتقييم مخاطر العميل (شليبيك، 2008).

وكذلك أجريت دراسة أخرى في عام 2008 في البيئة الفلسطينية بعنوان "تحليل وتقييم إستراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة"، وهدفت إلى تحليل وتقييم إستراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة. وتشير نتائج الدراسة إلى إن المراجعين في قطاع غزة يسعون إلى فهم الصناعة التي ينتمي إليها عميل المراجعة لما لها من أثر على زيادة مقدرتهم في مجال اكتشاف الأخطاء والاحتيال المالي في القوائم المالية، مما يساهم في جودة الأداء المهني لعملية المراجعة، وإن إستراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي تؤثر على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة بشكل جيد، وإن المراجعين المتخصصين مهنياً يمكنهم التحكم في مخاطر أعمال عميل المراجعة أكثر من غيرهم عن طريق دراسة وتحليل الجوانب الإدارية للعميل، ونزاهة الإدارة والمنافسة في الصناعة، وتتفق معظم مكاتب المراجعة على أهمية دراسة طبيعة عمل المنشأة محل المراجعة لتكوين فهم وخبرة كافية حول النظام المحاسبي والسياسات والإجراءات المحاسبية المستخدمة وذلك للارتقاء بجودة خدمات المراجعة (الحداد، 2008).

وأجرى باحث عام 2009 دراسة في البيئة الليبية بعنوان "إدارة المراجعة على أساس الخطر: نموذج مقترح"، وهدفت إلى عدة أهداف منها؛ شرح وتوضيح مدخل المراجعة على أساس الخطر، تحليل عناصر خطر المراجعة وبيان العلاقات المتداخلة بينها. وتشير نتائج الدراسة إلى إن الخطر المتلازم وخطر الرقابة بخلاف خطر الاكتشاف لهما علاقة مباشرة بالعميل وبيئة نشاطه، وعلى المراجع أن يلم بهذين الخطرين عند تخطيط ارتباطه بالعميل، ويتطلب تقييم المراجع للخطرين معاً حصوله على فهم شامل لبيئة نشاط العميل وفهم كاف لنظام الرقابة الداخلية للعميل، وإن خطر الاكتشاف وخطر الاستقلالية يتعلقان بالمراجع ويختلفان عن خطر الرقابة والخطر المتلازم، فبينما يتحدد الأخيرين وقيمان طبقاً لظروف وطبيعة نشاط العميل ونظامه الرقابي مما يجعلهما خارج نطاق سيطرة المراجع، فإن خطر الاكتشاف ينشأ من طبيعة ونوعية إجراءات المراجعة المختارة ومدى كفاءة تطبيقها من قبل المراجع، وهو بذلك داخل نطاق سيطرة المراجع ويمكنه التحكم فيه وتعديله طبقاً لنتائج تقييم خطر الرقابة والخطر المتلازم وذلك عن طريق تكثيف أو تخفيض الاختبارات الجوهرية. أما خطر الاستقلالية فهو أيضاً خاضع لسيطرة المراجع نفسه (خرواط، 2009، ص ص 147-176).

وأجرى باحث آخر في عام 2009 دراسة في البيئة الليبية بعنوان "أثر التخصص في مراجعة نشاط معين على كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي"، وهدفت بشكل أساسي إلى تحليل أثر التخصص في مراجعة نشاط معين على كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها؛ إن التخصص في مراجعة نشاط معين له تأثير إيجابي على كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي في البيئة الليبية حيث يؤثر إيجابياً على جودة قرارات تخطيط عمليات المراجعة وذلك لأن التخصص في مراجعة نشاط معين يؤدي إلى حصول المراجع على فهم عميق لنشاط وشؤون العميل وإلمام المراجع باللوائح والقوانين والتعليمات التي تؤثر على نشاط العميل، وزيادة كفاءة المراجع في فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية، وزيادة كفاءة المراجع في استخدام إجراءات الفحص التحليلي المناسب في مرحلة تخطيط عملية المراجعة، ويؤثر أيضاً على درجة دقة تقدير مخاطر المراجعة، وذلك لأن التخصص في مراجعة نشاط معين يوفر معلومات أفضل عن أخطار الرقابة وانتهاكات الإدارة لنظم الرقابة الداخلية ويؤدي إلى تحكم المراجع في مستوى مخاطر الاكتشاف وزيادة ثقة المراجع في قدرته على إبداء رأي سليم حول عدالة القوائم المالية محل المراجعة (طروش، 2009).

وأجريت في عام 2009 دراسة في البيئة المصرية بعنوان "تطوير قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الإستراتيجية بغرض رفع كفاءة عملية المراجعة" وهدفت إلى تطوير

نموذج للمراجعة يتنبأ بالمتغيرات البيئية المستجدة ومخاطر القياس بالقيمة العادلة بغرض تحقيق قياس أفضل لخطر الأعمال ومن ثم رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة، كما تهدف الدراسة إلى رفع كفاءة المراجع في تحليل إستراتيجية الأعمال للمنشأة بغرض تحسين القدرة التنبؤية عند الحكم على استمرار المنشأة. وتشير نتائج الدراسة إلى إن تحليل الإستراتيجية يركز انتباه المراجع على الربط بين إستراتيجية العميل كمحتوى لبيئة الصناعة وعلاقتها بالمخاطر المرتبطة بالقوائم المالية، ويؤدي تحليل محتوى الإستراتيجية إلى تحسين دقة تقدير الخطر المتلازم على مستوى المنشأة، وعلى مستوى تشغيل العمليات مقارنة بحالات عدم إجراء هذا التحليل، وتؤيد النتائج الإحصائية لتحليل مراحل تشغيل الإستراتيجية تأثيرها القوي على دقة تقييم قوة بيئة الرقابة مقارنة بفهم أعمال العميل حيث تتضمن مراحل التشغيل أدوات الرقابة من حيث سلامة بنائها أو أدائها لوظائفها (احمد، 2009، ص ص157-204).

وقام باحث في عام 2011 بإجراء دراسة في البيئة الأردنية بعنوان "أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي"، وهدفت الدراسة إلى تحديد الآثار الإيجابية والسلبية على مستوى جودة المراجعة الخارجية في حال تطبيق مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال في شركات المراجعة الأردنية. وتشير النتائج إلى إن تطبيق مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يؤدي إلى تحقيق قيمة مضافة لعملاء المراجعة، وتخفيض مخاطر المراجعة ورفع مستوى الإفصاح والشفافية وتقليص إجراءات المراجعة وتعديل وتوجيه جهود المراجع نحو أمور أكثر أهمية ويؤدي تطبيق هذا المدخل أيضا إلى التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال المراجع الخارجي، وتحسين استقلالية المراجع وتعزيز موضوعيته (عودة، 2011).

وكذلك قام باحث آخر في عام 2011 بإجراء دراسة في البيئة الليبية بعنوان "المتغيرات البيئية وأثرها في الأداء المهني للمراجع الخارجي"، وهدفت الدراسة إلى وضع إطار فكري لشرح وتفسير العوامل أو المتغيرات البيئية المؤثرة في الأداء المهني للمراجع الخارجي، وقياس وتحليل أهم المتغيرات البيئية المؤثرة في الأداء المهني للمراجع الخارجي المرتبطة ببيئة المراجعة وبيئة الوحدات محل المراجعة والبيئة العامة. وتشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي للمتغيرات البيئية المرتبطة بمكاتب المراجعة والمتغيرات البيئية المرتبطة بالوحدات محل المراجعة والمتغيرات البيئية المرتبطة بالبيئة العامة في الأداء المهني للمراجع الخارجي (الحراري، 2011).

وأجريت في عام 2011 دراسة في البيئة الليبية بعنوان "مدى إدراك المراجع الخارجي لأهمية المعلومات غير المالية عند تقييمه لاستمرارية المنشأة محل المراجعة"، وهدفت الدراسة

بشكل رئيسي لمعرفة مدى إدراك المراجعين الخارجيين في ليبيا لأهمية المعلومات غير المالية عند تقييمهم لمقدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار في مزاولة أعمالها. وتشير نتائج الدراسة إلى إن هناك إدراكاً كافياً من قبل المراجعين الخارجيين لأهمية المعلومات غير المالية عند تقييمهم لمقدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار في مزاولة أعمالها، وهي معلومات غير مالية داخلية متمثلة في المعلومات حول العوامل البشرية والإنتاجية والتسويقية والدور البيئي للمنشأة، ومعلومات غير مالية خارجية متمثلة في المعلومات حول العوامل الاقتصادية، والفنية والتكنولوجية، والسياسية، والقانونية، والاجتماعية والثقافية (النائلي، 2011).

وقام باحث في عام 2011 بإجراء دراسة في البيئة الأردنية بعنوان "قياس أثر مخاطر الأعمال على جودة عملية التدقيق"، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر مخاطر الأعمال على جودة عملية المراجعة، والتعرف على مدى التطابق بين واقع مخاطر الأعمال مع الإطار النظري في مجال المراجعة. وتشير النتائج إلى انه هناك تأثير للمخاطر التنظيمية والبيئية والمهنية على جودة المراجعة، ويمكن تطبيق إدارة المخاطر للمراجعة والوصول إلى تقييم شامل لمخاطر ممارسة مهنة المراجعة بحيث تأخذ الإدارة بحسبانها مخاطر الأعمال للعميل ومخاطر المراجعة، ومخاطر الأعمال للمراجع وهذا ما يسهم في الحد من مخاطر الأعمال من خلال الوصول إلى قرارات سليمة في قبول العملاء، الذي يترتب عليهم مخاطر أعمال منخفضة، وضرورة تحليل جميع المخاطر المرتبطة بأنشطة المنظمة، والقيام بفحص المخاطر المرتبطة بكل نشاط، والتأكد من نطاق ونتائج ومدى كفاية المراجعة الداخلية والقيام بفحص إجراءاتها، وضرورة التعاون مع الإدارات الأخرى في وضع سقف للمخاطر، والتحقق من القضايا المحاسبية التي يكون لها أثر جوهري على البيانات المالية، وكذلك التحقق من قدرة المراجعين على استثمار قدراتهم المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الاستخدام الأمثل، والتحقق من التزامهم بمعايير المهنة الفنية والأخلاقية (عثمان، 2011، 187-223).

وكذلك قام باحث آخر في عام 2012 بإجراء دراسة في البيئة الأردنية بعنوان "تحليل تقدير مخاطر التدقيق وأثرها على الأداء المهني للمدقق الخارجي"، وهدفت إلى قياس تأثير تقدير مخاطر المراجعة على الأداء المهني للمراجع الخارجي والمتعلقة بالاستجابة للمخاطر المقيمة وكفاية وملائمة أدلة المراجعة والإجراءات الإضافية الأساسية عند مراجعة البيانات المالية. وتشير نتائج الدراسة إلى انه يوجد أثر لتقدير مخاطر المراجعة على إجراءات المراجعة اللازمة للاستجابة للمخاطر المقيمة عند مراجعة البيانات المالية. وكذلك يوجد أثر لتقدير مخاطر المراجعة

على تقييم كفاية أدلة المراجعة وملائمتها عند مراجعة البيانات المالية للشركة، وكذلك يوجد أثر لتقدير مخاطر المراجعة على الأداء المهني للمراجع الخارجي (ابو زر، 2012، ص ص 29-68).

ونستخلص من الدراسات السابقة إن المراجعين يتمتعون بقدرة جيدة على إدراك وتقييم مخاطر المراجعة، كما إنهم يدركون الآثار التي يمكن أن تترتب وجود أخطاء ذات أهمية نسبية فيما يتعلق بعدالة وسلامة البيانات المالية، ويتمتعون بقدرة جيدة على تقييم خطر نظام الرقابة الداخلية بشكل عام، وبمعرفة جيدة جداً بالأخطاء المحاسبية التي يمكن أن تتواجد في البيانات المالية لعملائهم. وإن المراجعين الذين يقومون بإتباع سياسة الفحص التفصيلي قد فشلوا في اكتشاف التحريفات الجوهرية في البيانات المالية، وأن المراجعين الذين حققوا أهدافهم من عملية المراجعة هم الذين ركزوا على الفهم الشامل لعمل المنشأة والمخاطر المحيطة بها.

وان المراجع الخارجي الليبي يراعي طبيعة نشاط الوحدة محل المراجعة ونظامها المحاسبي والرقابي الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات الواردة بتقارير المراجعة، و يعطي المراجعون في ليبيا اهتماماً معقولاً لدراسة المخاطر التي تحيط بالصناعة والمشروع محل المراجعة، ويرون بشكل معقول إن المراجع مذنباً إذا اعتمد قوائم مالية أدت إلى تضليل الجمهور، ويجب على المراجع الخارجي أن يقيم معقولية التقديرات المحاسبية اعتماداً على معلوماته عن المنشأة والصناعة التي تنتمي إليها، ودرجة الاتساق مع الأدلة الأخرى التي يحصل عليها من خلال عملية المراجعة، ويستطيع كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي القيام بفحص ورقابة الخطة الإستراتيجية لما يتوفر لكل منهما من مؤهلات علمية.

وإن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يتكون من أربعة مراحل متداخلة هي مرحلة التحليل الاستراتيجي، ومرحلة تحليل عمليات الأعمال، ومرحلة تقدير المخاطر، ومرحلة قياس أداء الأعمال، ويعتبر المنتج النهائي للأربع مراحل السابقة هو رأي المراجع عن القوائم المالية. وتعتبر الفكرة الأساسية التي يركز عليها مدخل المراجعة على أساس مخاطر هو إن المراجع سوف يراجع الوحدة من خلال الطريقة التي تدير بها الإدارة الوحدة.

إن حصول المراجع على معلومات بشأن طبيعة أعمال المنشأة محل المراجعة ووضعها الاستراتيجي ومدى قدرتها على إدارة إستراتيجيتها وإدماج هذه المعرفة في إطار ذهني متكامل يعد أمراً جوهرياً، وإن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يساعد بشكل كبير على زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة ويمكن المراجع الخارجي من الحصول على فهم أفضل لبيئة أعمال

العميل ومخاطر أعماله، ويمكن المراجع الخارجي من وضع تقييم عام بشأن خطر وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية، ويساعد على الفهم الكافي لعمليات المنشأة وعوامل النجاح الأساسية بها، ويؤثر أداء كل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة. ويمكن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال المراجع الخارجي من التحديد الدقيق لخطر الأعمال المتبقي، والتقدير الدقيق لمخاطر المراجعة والتصميم السليم لبرنامج المراجعة مما يساعد على كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية.

وهناك العديد من الدراسات التي ربطت بين مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال وتقدير مخاطر المراجعة إلا أنه ما زال هناك جدل بين هذه الدراسات. فلذلك تحاول هذه الدراسة التمييز عن الدراسات السابقة بتطرقها إلى معرفة أثر التحليل الاستراتيجي على المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة وعلى أيهما كان التأثير أكثر، وكذلك التعرف على أثر تحليل العمليات على المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة وعلى أيهما كان التأثير أكثر. ولأهمية موضوع مخاطر الأعمال وأثرها على تقدير المراجع الخارجي للمخاطر تتبع مشكلة الدراسة...

2.1 مشكلة الدراسة:

لقد وجهت انتقادات وبشكل متزايد في الفترة الحالية إلى مهنة المراجعة بسبب فشلها في اكتشاف حالات الغش والاختلاسات الكبيرة، مع الفشل في تحديد المخاطر، والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات الكبيرة. حيث إن المشكلة الرئيسية تقع في فجوة التوقعات، بين توقعات المجتمع والمراجع الخارجي وواقع التزامه بإجراءات تقدير المخاطر خاصة مخاطر المراجعة.

ونظراً لتزايد موجة التقاضي، التي تشير إلى استمرار وجود فجوة التوقعات بخصوص مسؤولية المراجعين عن اكتشاف الغش، والتي ترتب عليها إن مكاتب المراجعة الست الكبرى قد تحملت مبلغ بلون دولار خلال الفترة من عام 1990 حتى عام 1993 نتيجة لعدم قدرة المراجعين على اكتشاف حالات الغش الهامة، وأن النموذج التقليدي لتقييم مخاطر المراجعة ذا الصلة باكتشاف الغش يعتبر غير فعال، كما أشارت أحكام المحاكم إلى عدم الرضا بخصوص مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش، وهي تتفق مع وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية التي تعتقد أنه يجب على المراجع تصميم خطة المراجعة لاكتشاف كل أنواع الغش (عبد العال، 2008، ص247).

حيث تشير نتائج دراسة عبد الخالق في عام 2011 إلى إن العديد من مكاتب المراجعة اتجهت إلى تطوير مدخل جديد للمراجعة يقوم بشكل أساسي على إدراك بيئة أعمال العميل وتقييم خطر أعماله بشكل أفضل من القائم على المعرفة بطبيعة أعمال المراجعة وهو مدخل المراجعة على أساس مخطر الأعمال. وكذلك تشير النتائج التي توصلت لها دراسة O'Donnell and Schultz في عام 2005 إلى إن تقدير المخاطر الذي يتم تطويره بواسطة المراجع الذي أدى التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات كان أقل حساسية للتغيرات غير المتسقة مقارنة بتقدير المخاطر الذي تم تطويره بواسطة المراجع الذي لم يقم بأداء التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات.

وبما إن هذه المخاطر التي لم تتل نصيباً كافياً في التشريعات والأنظمة الصادرة عن المنظمات المهنية، فإنها تظل تمثل محوراً بحثياً هاماً في المراجعة، حيث فرضت التغيرات والتطورات المستمرة في بيئة الأعمال المعاصرة على المراجع الاستجابة لها، وذلك بتضمين إجراءات رقابة فعالة على مخاطر الأعمال ، والتي وضعت احتمالات مقاضاة المراجعين، وتعرضهم إلى العقوبات، في أولويات مكاتب المراجعة (عثمان، وسامي، 2011، ص189).

وقد أكد القانون رقم 116 لسنة 1973 بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا على ضرورة أن يطور المراجع كفاءته من خلال الدورات المتخصصة والمطالعة الذاتية، ومتابعة معايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها سواء تلك الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين أو عن الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب أو عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والمراجعين، ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع مستوى أخطار المراجعة، التي يتعرض لها المراجع الخارجي، ينعكس سلباً على المهنة، من حيث زعزعة الثقة بها أو فقدان مصداقيتها، الأمر الذي يقلص دور المراجعة في المجتمع، وفي سبيل القيام بعملية المراجعة يستخدم المراجع مدخل المراجعة الملائم والذي يؤثر على العديد من قرارات المراجع، ولذا فقد أصبح ضرورياً التعرف على اثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة.

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال في تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة؟

و للإجابة على هذا التساؤل نطرح التساؤلات التالية:

1. ما مدى تأثير قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي في تقديره للمخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة وعلى أيهما يكون التأثير أكثر؟
2. ما مدى تأثير قيام المراجع بتحليل العمليات في تقديره للمخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة؟ وعلى أيهما يكون التأثير أكثر؟
3. ما مدى تأثير أداء كل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية في تقدير المراجع لمخاطر المراجعة على مستوى الحساب؟

3.1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى دراسة أثر استخدام المراجع الخارجي لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال وقيامه بكل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات في أحكامه بشأن تقدير مخاطر المراجعة والتي تتكون من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة دون التطرق لمخاطر الاكتشاف.

4.1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من ضرورة دراسة وتحليل مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال والتي ترجع إلى:-

1. التغييرات في استراتيجيات وعمليات الأعمال للمنظمات، والتي ظهرت كاستجابة لعدد من العوامل منها الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث إنه إذا كان مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال هو الوسيلة المناسبة والضرورية لزيادة جودة المراجعة في نهاية التسعينات فإنه اليوم هو كل شيء لتحقيق جودة المراجعة.
2. التطور في مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش في القوائم المالية، وكذلك اعتقاد المجتمع بأن المراجعين لا يؤدون واجبهم على النحو الذي يتوقعه منهم مما أدى إلى ظهور فجوة التوقعات، بما يستوجب على المراجع ضرورة استخدام مداخل أكثر فعالية.
3. اتساع نطاق مسؤولية المراجع ليشمل تقييم مدى قدرة منشآت العميل على الاستمرار، وبالتالي تنبع أهمية مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال لما يوفره من معلومات عن عميل المراجعة.

4. مساعدة المراجعين الخارجيين في ليبيا للوفاء بحاجات العملاء المتطورة خاصة في ظل ما تشهده ليبيا الآن من انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي وما يتبع ذلك من ظهور حاجات غير تقليدية للعملاء.

5. تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتم في الوقت الذي يزداد فيه الاهتمام بتنظيم مهنة المراجعة في ليبيا وهي بمثابة دعوة للمهتمين بالمهنة للاهتمام بهذا المدخل وأخذه في الحسبان عند إعادة تنظيم المهنة.

6. كما تحاول هذه الدراسة التوصل إلى النتائج والتوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تفيد في إثراء نتائج الجهود البحثية المتواصلة حول موضوع مخاطر المراجعة.

5.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يؤثر إيجابياً على دقة تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة.

ولاختبار الفرضية الرئيسية نصوغ الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: يؤثر قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي ايجابيا على دقة تقدير المخاطر المتلازمة.

الفرضية الثانية: يؤثر قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي ايجابيا على دقة تقدير مخاطر الرقابة.

الفرضية الثالثة: تأثير التحليل الاستراتيجي على دقة تقدير المخاطر المتلازمة أكثر منه في حالة دقة تقدير مخاطر الرقابة.

الفرضية الرابعة: يؤثر قيام المراجع بتحليل العمليات ايجابياً على دقة تقدير المخاطر المتلازمة.

الفرضية الخامسة: يؤثر قيام المراجع بتحليل العمليات ايجابيا على دقة تقدير مخاطر الرقابة.

الفرضية السادسة: تأثير تحليل العمليات على دقة تقدير مخاطر الرقابة أكثر منه في حالة دقة تقدير المخاطر المتلازمة.

الفرضية السابعة: يؤثر أداء التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية ايجابيا على تقدير المراجع لمخاطر المراجعة على مستوى الحساب.

6.1 منهجية الدراسة:-

تم في هذه الدراسة استخدام المنهج العلمي وهو المنهج الاستقرائي الاستنباطي حيث إن المنهج الاستنباطي ما هو إلا مجموعة من الإجراءات الذهنية التي تدور كلها بمنأى عن الواقع، من خلاله يتم استنباط النتائج من مقدماتها المنطقية- أي أنه التدليل العقلي بعينه، والذي من خلاله يشتق الباحث نتائجه. وحيث إن المنهج الاستقرائي ما هو إلا استقراء للواقع، لذا فإن هذا المنهج هو المنهج الملائم لهذه الدراسة والتي من خلالها يتم دراسة الأدب الذي تناول مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال وأثره على تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة لاشتقاق الفرضيات ثم يتم اختبار هذه الفرضيات من خلال دراسة تطبيقية في بيئة الممارسة المهنية.

ولتحقيق الغرض من الدراسة تم تقسيم هذا الدراسة إلى جانبين هما :

الجانب النظري: يستعرض هذا الجانب ما ورد في الأدب المحاسبي من كتب ومقالات ودراسات عن موضوع الدراسة.

الجانب العملي : اعتمدت الدراسة بدرجة كبيرة على الجانب العملي لتحقيق أهدافها وذلك عن طريق تجميع البيانات المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف وتحليلها ويشتمل هذا الجانب على جزئين أساسيين هما:

1. الجانب العملي الميداني: تناول هذا الجانب من الدراسة تجميع البيانات والمعلومات التي تخدم أغراض الدراسة من المزاوئين لمهنة المراجعة ويحتوي هذا الجزء على ما يلي:

(أ). **أداة البحث:** تم استخدام استمارة الإستبانة كوسيلة لتجميع البيانات والمعلومات التي تخدم أغراض الدراسة.

(ب). **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين الذين يزاولون المهنة سواء كانوا يعملون بديوان المحاسبة أو بالمكاتب الخاصة في ليبيا، وتتكون العينة لهذه الدراسة من المراجعين بمدينة بنغازي.

2. الجزء التحليلي: تم في هذا الجزء دراسة وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استمارة الإستبانة وذلك للتعرف على أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة. وتم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي في تحليل البيانات المجمعة، والإحصاء الاستنتاجي في اختبار الفرضيات. حيث انه بعد جمع استمارات الإستبانة، تم تفرغ البيانات وتبويبها، ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج

الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Sciences وذلك من خلال الأساليب التالية:-

أولاً: الإحصاء الوصفي:-

- الجداول التكرارية والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لترتيب عوامل كل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات والتعرف على تأثير التحليل الاستراتيجي هل هو أكثر تأثيراً على تقدير المخاطر المتلازمة أو مخاطر الرقابة. وكذلك تأثير تحليل العمليات هل هو أكثر تأثيراً على تقدير المخاطر المتلازمة أو على مخاطر الرقابة.

ثانياً: الإحصاء الاستنتاجي:-

- اختبار الاعتمادية (معامل ألفا كرونباخ) لثبات وصدق الاستمارة.
- اختبار ويلكوكسون Wilcoxon Signed Rank Test لاختبار فرضيات البحث، وقد تم استخدام هذه الاختبار باعتباره أحد أنواع الاختبارات اللامعلمية، وهو أحد أنواع الاختبارات الإحصائية التي يتم الاستعانة بها عندما تكون البيانات الخاضعة للتحليل الإحصائي بيانات وصفية ترتيبية حيث لا يجوز معها استخدام الاختبارات المعلمية لعدم معرفة التوزيع الاحتمالي لوسيط تلك البيانات (تشاو، 2004، ص937، 945).

7.1 نطاق وحدد الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة، وسوف يتم التركيز على أثر كل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات دون التطرق لأثر قياس أداء الأعمال على تقدير مخاطر المراجعة والتي تتكون من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة دون التطرق إلى مخاطر الاكتشاف ومخاطر المراجعة ككل.

وقد اقتصرَت هذه الدراسة على المراجعين المزاولين للمهنة في مدينتي طرابلس وبنغازي، ويرجع ذلك للأسباب التالية (موسى، 1992):-

1. عدد المراجعين في مدينتي طرابلس وبنغازي يمثلون حوالي 85% تقريباً من إجمالي عدد المحاسبين والمراجعين في ليبيا وهي نسبة كافية لتمثيل المجتمع.

2. إن مكاتب المراجعة الكبيرة وذات الخبرة والتي تتولى مراجعة حسابات أغلبية الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة متركزة في مدينتي طرابلس وبنغازي.

8.1 تقسيمات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهميته وحدوده والهدف منه تناولت الدراسة في هذا البحث أربع فصول. حيث احتوى الفصل الأول على الإطار العام للدراسة. وتناول الفصل الثاني دراسة وتحليل طبيعة بيئة المراجعة المعاصرة وما استحدث عليها من تغيرات، وقسم هذا الفصل إلى جزأين رئيسين هما: الأول يتناول التعريف بعملية المراجعة الخارجية وتطور أهدافها، أما الجزء الثاني فقد تناول بيئة المراجعة الخارجية المعاصرة. وتناول الفصل الثالث عرضاً للدراسة التطبيقية، وذلك بغرض التعرف على نتائج الدراسة ومحاولة الاستفادة منها في استخلاص إجابات للأسئلة التي يحاول الباحث الإجابة عليها. لذلك احتوى هذا الفصل على جزأين رئيسيين هما: الأول يتضمن وصف للدراسة التطبيقية والتصميم المنهجي المستخدم للحصول على إجابات على أسئلة البحث. أما الجزء الثاني فقد تناول الأساليب الإحصائية المستخدمة واختبار فرضيات البحث وتحليلها إحصائياً والتعليق على النتائج للوصول إلى إجابات عن الأسئلة التي تهدف الدراسة الإجابة عنها. وأخيراً الفصل الرابع تناول نتائج الدراسة، والتوصيات، والمقترحات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

طبيعة المراجعة الخارجية وبيئتها المعاصرة

مقدمة

تلعب المراجعة دوراً مهماً في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، ويتمثل الدور الاقتصادي للمراجعة في المساهمة في إدارة ورقابة المخاطر الاقتصادية داخل وحدات الأعمال من خلال خفض درجة عدم التأكد والشكوك المحيطة بالقرارات والتصرفات الاقتصادية، وهذا يعني تقليل احتمالات وقوع أضرار اقتصادية على ملاك الوحدات وكافة الأطراف الأخرى ذات الصلة بها، والتي قد تحدث نتيجة عدم وفاء الإدارة بالتزاماتها التعاقدية، وهو ما يجسد النظرة إلى المراجع باعتباره وكيلًا عن تلك الفئات. أما الدور الاجتماعي للمراجع، فيتمثل أساساً في إضفاء المصداقية على المعلومات المعدة من قبل الإدارة، وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات سليمة، وبالتالي توجيه وتوظيف موارد المجتمع واستغلالها أفضل استغلال ممكن. ومن ناحية أخرى، فإن ثقة المجتمع في أحكام المراجع وسمعته، تلعب دوراً مهماً في قبول عملية المراجعة كخدمة مضافة للقيمة، والتي تضفي الثقة على القوائم المالية المنشورة (الأديمي، 2006، ص187).

ومجمل القول إن المحاسبة قد أصبحت علماً اجتماعياً، يخدم فئات المجتمع المختلفة، حيث تعتمد تلك الفئات في قراراتها الاقتصادية على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر، أو الظاهرة في القوائم المالية الصادرة عن المشروعات المختلفة. ولكن لن تتسنى الخدمة الحقيقية إلا إذا عهدنا إلى هيئة خارجية مستقلة أو شخص طبيعى محايد، بفحص تلك البيانات فحصاً انتقادياً منظماً ودقيقاً، وإبداء رأي فني محايد حول مدى صحة تلك البيانات، ودرجة الاعتماد عليها، ومدى دلالة القوائم المالية، من حيث عدالة تصويرها لوضع المشروع المالي، وصحة تبيانها لنتيجة العمل من ربح أو خسارة (عبدالله، 2004، ص15-16)

ونظراً لطبيعة عملية المراجعة، وما تنطوي عليه من عدم تأكد، والاعتماد على المراجعة الإختبارية، واستخدام الأحكام الشخصية، فلا يمكن تجاهل المخاطر المتعلقة بها. وذلك لأن المخاطر سوف تؤثر على الإجراءات التي يستخدمها المراجع عند القيام بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وما يترتب على هذه الإجراءات من نتائج. وتهدف الدراسة في هذا الفصل، إلى دراسة طبيعة بيئة المراجعة الخارجية المعاصرة، وما استحدثت عليها من تغيرات، ولتحقيق هذا الهدف، قسم الباحث خطة الدراسة في هذا الفصل، جزأين وهما طبيعة المراجعة الخارجية وتطور أهدافها، وبيئة المراجعة الخارجية المعاصرة.

1.2 طبيعة المراجعة الخارجية وتطور أهدافها:

ظهرت المراجعة منذ العصور الأولى، حيث وجد ما يفيد على أن المصريين القدماء واليونان والرومان قد استخدموا وسائل بدائية في مراجعة الأموال العامة، وكذلك في محاسبة موظفي الدولة على الأموال العامة التي كانت في عهدهم، (خضير، 1991، ص 1). حيث تشير الدراسات التاريخية إلى أن ظهور المراجعة رافق نشوء وتطور الحضارة الإنسانية، إذ توضح الألواح الطينية التي وجدت في بلاد ما بين النهرين على وجود قوانين مكتوبة باللغة الأكادية، والتي تشبه في عصرنا المصادقات حيث كان المراجع يستمع إلى تقارير الموظفين الخاصة بالغلال وكيفية إنفاقها (واكدة، 2003، ص18)، فمصطلح مراجعة "Audit" مشتق من الكلمة اللاتينية "Audire" أي يستمع (عبد الله، 2008، ص12). كذلك وجد قبر المراجع مجاوراً لقبر فرعون في عهد الفراعنة مما يدل على أهمية المراجع في ذلك العهد (واكدة، 2003، ص18). أما في العصر الإسلامي فيعود الفضل في ذلك للخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تدوين عمليات بيت المال، وخاصة في مواسم الحج حيث كان الولاة يقومون بمحاسبة العمال، ومن أهم الدواوين في العهد الإسلامي هو ديوان الزكاة الذي كان يقوم بأعمال شبيهة بجهاز الرقابة الحكومي في الوقت الحاضر (القاضي، ودحوح، 1999، ص 1).

ولكن المراجعة بمعناها الحالي يرجع تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر (خضير، 1991، ص 1) عندما ظهرت الشركات، حيث كان هناك من يقوم بتقديم رأس المال وآخرون تخصصوا في إدارة تلك الشركات، ولذلك يمكن القول بأن نشأة المراجعة كانت وليدة تفويض السلطة، حيث لازم تفويض السلطة ظهور المنشآت الاقتصادية كبيرة الحجم، والتي تحتاج إلى تمويل ضخم من أجل ظهورها، وبالتالي كان من الطبيعي أن يقوم أصحاب الأموال بتفويض أفراد متخصصين (الإدارة) لمتابعة سير أعمالهم، وعليه أصبح من الضروري وجود أشخاص يمكن من خلالهم الاطمئنان على سلامة تصرف الإدارة، وصحة ما يُقدم لأصحاب رؤوس الأموال من معلومات وبيانات عن المركز المالي لمشاريعهم (باعيسى، ومحمد، 1989، ص9). وظهرت مهنة المراجعة نتيجة الرغبة في التحقق من صحة الحسابات والوقوف على مدى سلامتها، وقد زادت تلك الحاجة نظراً لاتساع حجم المنشآت، بحيث أصبح متعذراً على صاحب المنشأة القيام بعملية المراجعة. ومن ناحية أخرى أدى انفصال الملكية عن الإدارة وظهور الشركات المساهمة، إلى ظهور مهنة المراجعة كرقابة خارجية محايدة، كما أدى ذلك إلى الاعتراف بالرقابة الداخلية كنظام ضروري لأي نظام محاسبي (الصحن، 1983، ص 3).

ويعود السبق في جعل المراجعة إلزاماً إلى قانون الشركات البريطاني عام 1862 والذي ساهم بدرجة كبيرة بالاهتمام بهذه المهنة في بدايتها وساعد على انتشارها، حيث نص على ضرورة وجود مراجع خارجي يقوم بحماية أموال المستثمرين من تلاعب إدارة الشركات بأموالهم (عبد الله، 1998، ص17). وقد تطورت مهنة المراجعة في الولايات المتحدة بسرعة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى، فقد تأثرت المهنة في أمريكا تأثراً كبيراً بالمهنة في بريطانيا، ففي عام 1896م صدر تشريع لأول مرة في ولاية نيويورك للترخيص بمزاولة مهنة المراجعة للمحاسبين القانونيين (خضير، 1991، ص 3).

وخلال الفترة الأولى من تاريخ مهنة المراجعة كانت هناك حاجة قليلة إلى وظيفة إبداء الرأي، كما لم يكن هناك قوانين تتطلب إبداء الرأي عن القوائم المالية، فضلاً عن أن الاعتماد على جمهور المستثمرين في توفير الأموال كان محدوداً، ومن ثم فقد كانت المراجعة – خلال هذه الفترة – تؤدي بشكل أساسي تلبية لرغبات الإدارة، التي كانت تملك الوحدة الاقتصادية في نفس الوقت، وكان كل اهتمام المراجع موجه أساساً لاكتشاف المخالفات والأخطاء والاحتيالات أو الغش الذي يمكن أن يقع من جانب العاملين بالمنشأة، ومن ثم كان المراجع يركز على الفحص المستندي أكثر مما يفعله الآن (توماس، و هنكي، 1997، ص38).

وتغيرت طبيعة المحاسبة والمراجعة بشكل كبير خلال الآونة الأخيرة كنتيجة للتغيرات البيئية، ومع ذلك مازالت هذه المعرفة تعرف من خلال دورها التقليدي، فالمراجعة هي العملية التي توفر تأكيداً أمكانية الاعتماد على المعلومات الموجودة في القوائم المالية المعدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، واللوائح والقوانين ذات الصلة. إنها شكل من خدمات التأكيد فيها يصدر المراجع تقرير مكتوب يعبر فيه عن رأيه فيما إذا كانت القوائم المالية تتفق في كل جوانبها المهمة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

وقد تعددت تعريفات المراجعة الواردة في الأدب المحاسبي من قبل المنظمات المهنية وكذلك من قبل الباحثين، وتركز أغلبها على بيان أهداف وأهمية المراجعة. ومن أكثر التعريفات شمولاً، التعريف الذي وضعته إحدى لجان جمعية المحاسبة الأمريكية، حيث عرفت المراجعة بأنها؛ ((عملية اقتصادية منظمة للحصول على قرائن الإثبات، أو الأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بالطريقة الموضوعية، بغرض التأكد من مدى تمشي هذه العناصر مع المعايير الموضوعية وإيصال نتائج ذلك للإطراف المعنية)). (خليل، 1993، ص 3). ويتأمل هذا التعريف، نجد انه قد جاء عاماً، لدرجة انه يشمل كافة أنواع المراجعة المختلفة الداخلية

والخارجية، كما أن هذا التعريف وصف المراجعة بأنها عملية منهجية منظمة تتضمن مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمخططة جيداً، يحكمها إطار نظري ثابت، يتمثل في مجموعة من الأهداف والمعايير المتفق عليها.

ويتضح من هذا التعريف أيضاً إن عملية المراجعة تنطوي على عمليتين رئيسيتين، هما عملية الفحص وعملية الإيصال، وأن دور المراجع، هو دور تحليلي انتقادي للمعلومات المقدمة إليه بغرض زيادة مقدرتها على مقابلة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق تحديد مدى جودة هذه المعلومات (الصبان، 1974، ص 6). ويقصد بالفحص الذي يقوم به المراجع الخارجي، البحث عن الأدلة وتقييمها في مجال إثبات وجود عناصر القوائم المالية وقيمتها، وينطوي هذا الفحص على مجموعة من الإجراءات والطرق التي يؤدي استخدامها إلى تجميع وتقييم الأدلة المطلوبة لتدعيم الرأي المهني للمراجع. وعندما يذكر المراجع أنه فحص فيعني ذلك أنه قام بكل ما هو مطلوب القيام به، وإن هذا الفحص قد تم وفقاً للمعايير المهنية المطلوبة (نور، 1984، ص 11-12).

كما عُرِّفت المراجعة أيضاً بأنها: عملية فحص واختبار البنود الواردة بالقوائم المالية، بالرجوع إلى الحسابات، والسجلات المنشأة لها، وكذلك المستندات المؤيدة لها، وذلك لغرض إعطاء رأي فني محايد، حول مدى عدالة القوائم المالية، وتمثيلها للمراكز المالي، ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية موضوع المراجعة (أشتيوي، 1990، ص 11).

بناءً على هذا التعريف فإن عملية المراجعة تشمل الفحص والتحقق من مدى تمثيل ما ورد بالقوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال.

كما عرفت المراجعة على إنها: فحص أنظمة الرقابة الداخلية، والبيانات، والمستندات، والحسابات، والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة، فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد، عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع، في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة (عبدالله، 2004، ص 13).

ونلاحظ إن هذا التعريف ركز على فحص الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر للتأكد من دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمشروع في نهاية مدة زمنية معينة.

كذلك تم تعريف المراجعة بأنها: عملية منظمة، الهدف منها الحصول على الدليل الموضوعي وتقييمه، وذلك عن الأحداث والعمليات الاقتصادية للشركة محل المراجعة، من أجل التأكد من درجة المطابقة بين ما تم مراجعته وبين الخطط والمعايير الموضوعية، مع توصيل النتائج إلى المستفيدين منها (عبد الوهاب، 2004، ص13).

ونلاحظ إن هذا التعريف، ركز على دراسة الأحداث، والعمليات الاقتصادية للمنشأة، للحصول على الأدلة، للتأكد من المطابقة بين الخطط والمعايير، وتوصيل ما يتم التوصل إليه من نتائج لمستخدميها.

ولقد تطورت المراجعة كغيرها من العلوم الإدارية والمحاسبية، تطورا كبيرا وتغيرت أهدافها بمرور الزمن، وتغيرت الظروف واحتياجات المجتمع، حيث كان الهدف الرئيسي للمراجعة قديما، هو اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، ونتيجة كبر حجم المشروعات في الوقت الحاضر، تطورت أهداف المراجعة، وظهرت حاجة مستمرة لنظام قوي للرقابة الداخلية، وبناء عليه، أصبح الهدف الرئيسي للمراجعة، هو إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي، ونتائج الأعمال. ونتيجة لهذا التطور، أصبح هدف اكتشاف الأخطاء والتلاعب، من الأهداف الفرعية للمراجع الخارجي، والذي يتم الوفاء به من خلال القيام بتحقيق الهدف الرئيسي، وهو إبداء الرأي في القوائم المالية، وبالإضافة إلى هذا الهدف الرئيسي، فإنه توجد مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى، التي تسعى بعض فروع المراجعة الحديثة إلى تحقيقها (محمود، وأبو الطيل، 1978، ص23):

1. مراجعة الخطة، ومتابعة تنفيذها، والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الهدف المخطط.
2. تقييم نتائج الأعمال، بالنسبة لما كان مستهدفا منها.
3. تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، عن طريق تحديد الإسراف في جميع نواحي النشاط في المشروع.
4. تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، لأفراد المجتمع.

وقد ترتب على ظهور تلك الأهداف الحديثة للمراجعة، ظهور مفهوم المراجعة الإدارية، وكذلك المراجعة الاجتماعية.

ونتيجة لذلك التغيير في أهداف المراجعة، ولكبر حجم المشروعات، ونتيجة لاعتبارات قانونية، وأخرى اقتصادية، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة داخل

المشروعات، أصبح من المقبول علمياً ومهنياً، أن يقوم المراجع الخارجي بمراجعة جزء من عمليات المشروع. على أن يتم بعد ذلك تعميم النتائج التي توصل إليها على كل الذي ينتمي إليه الجزء، وذلك حتى يتمكن المراجع من إبداء رأيه الفني المحايد على القوائم المالية للمشروع، ونتيجة لهذا التطور، أصبحت المراجعة الإختبارية هي أساس العمل الميداني للمراجعة الشاملة (الصبان، 1974، ص30). وتهدف عملية إجراء الاختبارات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها إمام المراجع بالنظم، والإجراءات الخاصة بالمنشأة التي يقوم بمراجعتها، والتأكد من أن نظم الرقابة الداخلية تعمل بطريقة تسمح بالاعتماد عليها وفقاً للنظام الموضوع. كما تهدف تلك الاختبارات من ناحية أخرى، إلى التحقق من صحة المعلومات المحاسبية، مثل رصيد حساب أو علاقة بين أرصدة حسابات مختلفة (مبارك، 1985، ص66).

فالمراجعة إذاً عملية تقييم إنساني أو اتخاذ قرار، والغرض من التقييم في المراجعة هو خلق قبول ورضا عن صحة البيانات التي تحتويها المستندات أو السجلات بما يمكن المراجع من إبداء رأي بشأنها، ولذلك فالمراجعة عمل أساسي وضروري في كل مجالات جمع المعلومات واتخاذ القرارات، وهي جزء هام من عملية توصيل المعلومات لصانعي القرارات (باعيسى ومحمد، 1989، ص 15).

وللتعرف أكثر على طبيعة المراجعة، وما جرى لها من تطورات سوف يتطرق الباحث في الجزء التالي لمداخل المراجعة....

1.1.2 مداخل المراجعة

إن مهنة المراجعة لم تنشأ من فراغ، ففي حقيقة الأمر أن مداخل المراجعة نشأت وتطورت من ناحية كنتيجة للتغير في احتياجات المجتمع المتزايدة للمعلومات، والقوانين، والتشريعات الحكومية، واهتمام منشآت الأعمال بعملية إضافة قيمة للعملاء، كما تطورت من ناحية أخرى لتعكس وجهة نظر المراجعين الخارجيين فيما يتعلق بالهدف من عملية المراجعة.

على الرغم من التداخل بين مداخل المراجعة فإنه يمكن تقسيمها إلى أربعة أجيال، بحيث يظهر التطور من جيل لآخر تطور مهنة المراجعة اعتماداً على أهدافها، وكيف يمكن أن تحقق هذه الأهداف، وحيث إن الجيل الأول من مهنة المراجعة، هو المراجعة التفصيلية، والذي تطور تدريجياً إلى أسلوب المعاينة، أما الجيل الثاني، فهو مدخل المراجعة المعتمد على النظم، ونظراً

لارتفاع تكلفة تقييم نظام الرقابة الداخلية بداء المراجعون الاتجاه إلى استخدام الإجراءات التحليلية، أما الجيل الثالث، فيعرف بمدخل نموذج مخاطر المراجعة، وهو مدخل المراجعة الذي يركز فيه المراجع على المجالات التي من المرجح أن تحتوي على أخطاء، أما الجيل الرابع من مداخل المراجعة، وهو مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال. وفي ظل التغييرات المستمرة في بيئة المراجعة، ونماذج أعمال المنشآت، تطورت أساليب المراجعة بشكل واضح كمحاولة لمواكبة هذه التغييرات، حيث انه ينبغي على المراجع الخارجي البحث على أساليب، ووسائل متطورة للمراجعة تمكنه من التعامل مع تلك التغييرات. والجزء التالي يعرض التطورات الحاصلة في مداخل المراجعة...

1.1.1.2 مدخل المراجعة على أساس الإجراءات

انتشر هذا المدخل بشكل كبير في القرن التاسع عشر، وهو يعتمد على إتباع مجموعة من الإجراءات الروتينية، والنمطية، من فترة لأخرى، ومن عميل لآخر، بغرض اكتشاف حالات الغش، و الأخطاء (عبد الخالق، 2011، ص26)، وقد كان الغرض الرئيس للمراجعة في تلك الفترة التي ابتدأت منذ نشو المراجعة المهنية المعاصرة التي رافقت نشو الشركات المساهمة، هو اكتشاف الغش، والخطأ، مما كان يقتضي مراجعة تفصيلية كاملة لجميع العمليات، والقيود، والمستندات، مما جعل المراجعة أشبه ما تكون بإعادة الحساب (دحدوح، القاضي، 2009، ص26)، ويرجع الباحث نجاح هذا الأسلوب بشكل كبير في ذلك الوقت إلى استقرار الظروف الاقتصادية المحيطة بمنشآت الأعمال، وصغر حجم المنشآت ونمطية الأعمال.

ولكن هذا المدخل لعملية المراجعة، تغير عندما قرر القضاء الانجليزي صراحة عام 1897 أن اكتشاف الغش ليس هدفاً من أهداف عملية المراجعة، وأنه ليس مفروضاً على المراجع أن يكون جاسوساً، أو بوليساً سرياً (عبدالله، 2004، ص14). وبناءً على ذلك ونظراً لكبر حجم المنشآت اتجه المراجعين إلى الاعتماد على العينة في عملية المراجعة بدلا من المراجعة الشاملة وهذا ما أدى إلى اعتماد المراجع أكثر على نظام الرقابة الداخلية للشركات في إجراءات مراجعتهم، وعلاوة على ذلك بدأ يطلب منهم التأكيد من وتوثيق النظام المحاسبي، وكان ذلك تحولاً من مدخل الإجراءات إلى مدخل النظم.

2.1.1.2 مدخل المراجعة على أساس النظم

لاقى هذا المدخل قبولاً واسعاً خلال فترة الستينيات، والسبعينات، من القرن العشرين، حيث أدى توسيع حجم المشروعات الاقتصادية، وامتداد الرقعة الجغرافية التي تشغلها، إلى عدم قدرة الإدارة العليا على الرقابة على العمليات، وحماية أموال المشروع بطريقة مباشرة، بل إن طبيعة عمليات المشروع، وتطور علم الإدارة، أدى إلى تفويض الصلاحيات، ونشؤ هرم إداري يبني على خريطة تنظيمية، تؤدي إلى تقسيم العمل، وتسمح بانجاز الأهداف، من خلال المساواة بين الصلاحيات الممنوحة، والمسؤوليات المطلوبة. لذا عمدت الإدارة، إلى الاستفادة من تقسيم العمل لخلق نوع من الرقابة عن طريق الضبط الداخلي، كما عمدت الإدارة العليا إلى تصميم نظام محاسبي قادر على تمثيل الحركة المادية لعناصر الإنتاج داخل المشروع (دحوح، والقاضي، 2009، ص 27-28)

ووفقاً لهذا المدخل، يعطي المراجعون الخارجيون القدر الأكبر من الاهتمام لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بمنشأة عميل المراجعة، مع إعطاء أولوية لمدى فعالية النظام المحاسبي للعمليات، وتدقيق المعلومات الخاصة به (عبدالخالق، 2011، ص 26)، وهكذا فإن الإدارة في ظل مدخل النظم، تعمل ضمن مجموعة متكاملة من النظم الرقابية المختلفة، التي تمكن الإدارة من القيام بوظائفها بنجاح، وقد اصطلح المراجعون على تسمية مجموعة النظم المختلفة التي تعمل الإدارة على أساسها بنظم الرقابة الداخلية، ويفترض مدخل النظم إن الإدارة العليا تحرص على كون نظم الرقابة الداخلية في المنظمة تعمل بانتظام، بحيث يمكن القول إن كمال الرقابة الداخلية يعني انعدام خطر التضليل في القوائم المالية، وبالتالي تخفيف مسؤولية المراجع القانونية. لذا ارتكز عمل المراجع في ظل هذا المدخل على فحص نظم الرقابة الداخلية، ومعالجة الثغرات التي يكشف عنها اختبار كفاءة وفعالية هذه النظم (دحوح، والقاضي، 2009، ص 28-29).

فبالرغم من إن الهدف العام من المراجعة لم يتغير، إلا إنه كان هناك تحول في مدخل المراجعة المستخدم، حيث اعتمد المراجعون أكثر على نظام الرقابة الداخلية للشركات في إجراءات مراجعتهم، وعلاوة على ذلك بدأ يطلب منهم التأكد من وتوثيق النظام المحاسبي، مع إعطاء اهتمام خاص لتدقيق المعلومات وتحديد الضوابط الداخلية، فعندما تكون الرقابة الداخلية للشركة فعالة فإن المراجع يخفض مستوى الاختبارات الأساسية، ونتيجة لأن عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية هي عملية مكلفة، بدأ المراجعون الاتجاه إلى استخدام المراجعة التحليلية (زيتون،

2010، ص11). ويلاحظ إن هذا الأسلوب تجاهل بشكل واضح الربط بين أهداف المراجعة من ناحية، والمخاطر التي تتعرض لها منشآت الأعمال من ناحية أخرى.

ونظراً لظهور الكثير من المشكلات المالية في العديد من الشركات بسبب الكساد الاقتصادي، وتزايد حالات السيطرة والاندماج، وزيادة حالات العسر المالي والإفلاس، بدأ الاتجاه نحو مدخل المراجعة على أساس تقدير الخطر (توماس، هنكي، 2000، ص221)، وذلك نظراً لتوجيه المراجع لاهتمامه بأماكن الخطر والتركيز عليها في عملية المراجعة، وهذا ما سيتم إيضاحه في الجزء التالي...

3.1.1.2 مدخل المراجعة على أساس خطر المراجعة

ظهرت فكرة خطر المراجعة أساساً في الكتابات الخاصة بالمعاينة الإحصائية، وقد كان مفهوم الخطر غير واضح وغير محدد في البداية، حتى إنه كان يستخدم للإشارة إليه بمصطلح درجة الثقة أو الاحتمال، ويؤكد ذلك دراستان لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي عام 1962، 1964 فقد استخدمت هذه الدراسات مصطلح درجة الثقة للإشارة إلى خطر المراجعة، رغم أنها تستخدم في مجال المعاينة الإحصائية (خليل، 1993، ص9).

وظهر هذا المدخل في فترة الثمانينات من القرن العشرين، وهو يقوم على فكرة جوهرية مفادها أن المراجع يجب أن يوجه موارده واهتماماته نحو المناطق الأكثر خطورة فالتالي تليها وهكذا، وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية. وتنطوي مهنة المراجعة على صعوبات عديدة تواجه المراجع، سواءً عند قيامه بوضع الخطط، أو عند جمعه لأدلة الإثبات الموضوعية، أو عند التأكد من درجة المطابقة بين ما هو كائن، وما يجب أن يكون، فالمراجع عرضة لمخاطر لا يمكن تجنبها، تتعلق باحتواء القوائم المالية محل المراجعة على تحريفات وأخطاء لا يمكن للمراجع اكتشافها، رغم قيامه باتباع معايير المراجعة المتعارف عليها، وتطبيقه لإجراءات المراجعة المتعارف عليها، وذلك بسبب طبيعة عملية المراجعة، وما تتسم به من قصور ذاتي، وما يحيط بها من محددات ملازمة تؤثر على قدرة المراجع في اكتشاف التحريفات والأخطاء الجوهرية (البيديوي، 2003، ص95-96).

إن العديد من الأفكار الحديثة، والابتكارات، تطورت نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، فقد تطورت مهنة المراجعة من مجرد كونها عملية فحص واختبار للعمليات

الحسابية، نحو الاعتماد المتزايد على أنظمة الرقابة الداخلية للمنشأة محل المراجعة، ونتيجة التطورات الاقتصادية الهائلة سواء في طبيعة عمليات الشركة أو أشكال ملكيتها، فقد أصبحت مراجعة مثل هذه المنشآت تعتمد على مدخل متكامل من الأنظمة، والذي يوجه تركيز المراجعين الخارجيين إلى الاعتماد على مدخل تقدير خطر المراجعة، وبصفة خاصة المناطق عالية الخطر (عبد الخالق، 2011، ص27). وعلى ذلك فإنه من المفيد للمراجع تقييم الخطر المتلازم وخطر الرقابة بطريقة صحيحة، لكي ينتج عنه عملية مراجعة ذات كفاءة وفعالية، ويهدف مدخل المراجعة على أساس الخطر إلى عدم المبالغة في تطبيق إجراءات المراجعة وعدم التقصير في تطبيق إجراءات المراجعة (خرواط، 2009، ص150)

أي بمعنى إن هذا المدخل يمكن من تركيز الجهد على الحسابات أو المعاملات التي تستحق أن يركز عليها لاحتمال احتوائها على أخطاء جوهرية، أما تلك التي لا تحمل درجة خطر عالية لا يوجد احتمال كبير لاحتوائها على الأخطاء الجوهرية، فيتم تخفيض إجراءات المراجعة عليها. وللتعرف أكثر على هذا المدخل سوف يتطرق الباحث إلى التعرف على خطر المراجعة وأنواعه والعلاقة بين عناصره والعوامل التي تؤثر على تقدير المراجع لهذا الخطر...

1.3.1.1.2 خطر المراجعة

يتطلب من الإنسان اتخاذ القرار في ظل العديد من المتغيرات، سواء أكانت هذه القرارات تتعلق بحياته الخاصة، أو العامة، أو فيما يتعلق بوظيفته، أو عمله، أو علاقاته، وأهم هذه المتغيرات، عدم معرفة الإنسان ما قد يحدث في المستقبل، وعدم تمكنه من معرفة نتائج قراراته مسبقاً. وبالرغم من التقدم الهائل في الإمكانيات المتاحة للإنسان وخاصة فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة، والعامة، والتنبؤ العلمي الدقيق، والتي تساعد الإنسان على سلامة اتخاذ القرارات، إلا إن هذا لن يزيل القلق الذي يلزم الشخص عند اتخاذ قراراته، ويعرف الخطر بصفة عامة بأنه عدم التأكد من وقوع خسارة معينة (موسى، وآخرون، 2012، ص24-25). وبشكل أكثر تحديداً، يقصد بالمخاطر حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة (حماد، 2008، ص16).

ولقد عيّنت المنظمات المهنية للمحاسبة والمراجعة، بموضوع مخاطر المراجعة، نظراً للثقل الكبير، الذي يشكله فيما يتعلق بالتأثير على منهج وأسلوب أداء المراجعين، حيث أشار المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين في سنة 1980 والخاص بالتوسع في اختبارات المراجعة، إلى

المخاطر التي تتعرض لها عملية المراجعة، وحث المراجعين على التقليل من هذه المخاطر إلى ادني درجة ممكنة. وكذلك الإصدار رقم 39 لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA في سنة 1980، بعنوان ((تقنين معايير وإجراءات المراجعة))، حيث ظهر لأول مرة مصطلح مخاطر المراجعة، وعرفت على إنها الأخطاء الجوهرية في السجلات والدفاتر المحاسبية، والتي تؤثر بالتالي في القوائم المالية، والتي لا يتم اكتشافها من قبل المراجع (حماد، 2004، ص27-28). وكذلك عرف الإصدار رقم 47 لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA في سنة 1983، وهو إصدار خاص بموضوع مخاطر المراجعة، بعنوان ((مخاطر المراجعة والأهمية النسبية في أداء عملية المراجعة))، خطر المراجعة على انه الخطر الناتج عن وجود أخطاء مادية أو جوهرية في القوائم المالية محل المراجعة، ولا يتم اكتشافها حتى بعد انتهاء عملية المراجعة (حماد، 2004، ص27).

كما صدر أخيرا عن لجنة معايير المراجعة الدولية، المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، الإرشاد الدولي للمراجعة رقم 25 في سنة 1987، والمعدل في سنة 1994، بعنوان ((الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة))، والذي جاء فيه أن مخاطر المراجعة، تكمن في أن يبدي المراجع رأيا غير سليم، في قوائم مالية يقوم بمراجعتها، دو أن يعلم أنها تحتوي على خطأ هام أو جوهري، والعكس بالعكس (حماد، 2004، ص28). وعرف المعيار الدولي رقم 400 مخاطر المراجعة بأنها المخاطر التي تؤدي إلى قيام المراجع بإبداء رأي غير مناسب عندما تحتوي القوائم المالية على أخطاء جوهرية. (حماد، 2004، ص177، 213). ويقصد بمخاطر المراجعة احتمال إن يصدر المراجع رأيا غير ملائم عن القوائم المالية بعد مراجعتها (البديوي، وآخرون، 2011، ص88). إن مفهوم خطر المراجعة يرتبط بالمعيار الثالث من معايير العمل الميداني، والذي يوصي المراجع بضرورة جمع قرائن كافية لتدعيم رأيه في القوائم المالية، ويمكن أن يأخذ خطر المراجعة إحدى الحالتين (خرواط، 2009، ص153-154):

1. خطر إصدار المراجع لتقرير نظيف، في حالة وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية.
2. خطر إصدار المراجع لتقرير متحفظ، في حالة عدم وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية.

هذا وان الحالة الأولى هي الشكل السائد لخطر المراجعة، وهي إصدار تقرير نظيف في حالات لا تخلو فيها القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية، أما الحالة الثانية فهي من النادر حدوثها إذ أنه على المراجع تقديم الأساس والأسباب (قرائن) لإصداره لتقرير متحفظ.

إن المراجعة عرضة لمخاطر لا يمكن تجنبها تتعلق باحتواء القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة - على تحريفات وأخطاء لا يمكن للمراجع اكتشافها، رغم قيامه بإتباع معايير المراجعة المتعارف عليها وتطبيقه لإجراءات المراجعة المناسبة وذلك بسبب طبيعة عملية المراجعة وما تنسم به من قصور ذاتي وما تحيط بها من محددات ملازمة تؤثر على قدرة المراجع في اكتشاف التحريفات والأخطاء الجوهرية، وهذه المحددات ناتجة عن عدة عوامل منها (البيديوي، وآخرون، 2011، ص88-90):-

1. اعتماد المراجعة في جميع الأدلة والقرائن، على أسلوب العينات.
2. القصور والمحددات الملازمة لنظم الرقابة الداخلية.
3. طبيعة معظم أدلة المراجعة، حيث تعتبر مقنعة وليست حاسمة.
4. إن الرأي الذي يبديه المراجع يكون دائماً عرضة للصواب والخطأ، باعتباره إنسان وليس هناك إنسان معصوم من الخطأ. وطالما انه بذل العناية المهنية الواجبة انتفت مسؤوليته عن هذا الخطأ.

ومن ناحية أخرى فإنه كلما زادت جودة عملية المراجعة، قل خطر المراجعة، وابتعدت عن الفشل في اكتشاف الأخطاء، وهناك العديد من الدراسات التي ربطت جودة عملية المراجعة بدرجة اكتشاف المراجع للأخطاء والغش بأنواعها، أي أن مقياس أو مؤشر الجودة هو مقدار احتمال اكتشاف الأخطاء، وعلى المراجع أن يتبع الإجراءات والأساليب التي تزيد هذه الاحتمالات (الرحيلي، والقريري، 2004، ص381).

ولما كان المراجع باحثاً عن حقيقة عدالة القوائم المالية، يعمل في ظل نوع من عدم التأكد، فإن على الباحث أن يطرق كل باب من الأبواب التي تقلل من درجة عدم التأكد وتؤدي به إلى مرتبة اليقين، فيما يتعلق بالرأي في مدى عدالة عرض القوائم المالية محل المراجعة، وأنه طالما وجدت قوائم مالية تخضع للمراجعة فعلى من يقوم بمراجعتها وإبداء رأيه فيها أن يعي تماماً مشكلات تقدير المخاطر المتعلقة بهذا العمل وان يستعد لقبول درجة من هذه المخاطر، وأن يخطط لأعمال المراجعة بشكل يؤدي إلى أن تكون مخاطر إصدار رأي غير ملائم منخفضة إلى أدنى حد ممكن، بحيث يتم تغطية توقعات مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بعدالة هذه القوائم وحقيقة تمثيلها لنتيجة النشاط وللمركز المالي (رضوان، 1980، ص161). وينبغي على المراجع الحصول على فهم كافي للنظام المحاسبي، ولنظام الرقابة الداخلية، لغرض التخطيط لعملية المراجعة، وتطوير طريقة فعالة لأدائها. وعلى المراجع استخدام حكمة المهني لتقدير مخاطر

المراجعة، وتصميم إجراءات المراجعة للتأكد بأنه تم تخفيض المخاطر إلى الحد الأدنى المقبول. وهناك عدة أنواع لمخاطر المراجعة يتناولها الجزء التالي...

2.3.1.1.2 أنواع خطر المراجعة

حدد المعيار الأمريكي للمراجعة رقم 47، والمعيار الدولي رقم 400، مكونات مخاطر المراجعة في ثلاثة أنواع؛ وهي المخاطر المتلازمة، مخاطر الرقابة، مخاطر عدم الاكتشاف (البدوي، 2003، ص107-109) وسوف يتم تناولها بشي من الإيجاز على النحو التالي:-

1.الخطر المتلازم (الطبيعي - الكامن - الضمني - المتأصل - الحتمي): يقصد بالمخاطر المتلازمة، كما حددها الفقرة 4 من المعيار الدوالي للمراجعين، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين رقم 400 هي قابلية رصيد معين، أو نوع معين من العمليات، لخطأ قد يكون هاماً أو مؤثراً بمفرده أو بإضافته إلى غيره من الأخطاء في أرصدة أخرى، أو أنواع أخرى من العمليات، وبافتراض عدم وجود إجراءات رقابة داخلية في هذا الشأن. فهذه الأخطاء ملازمة لنشاط المنشأة وبيئتها، ولطبيعة رصيد الحساب أو نوع العمليات. فالحسابات التي تتضمن درجة عالية من التقدير الشخصي للإدارة، أو تلك التي يصعب احتسابها كتقدير محاسبي معقد، أو تلك التي تمثل أصولاً مرغوباً فيها بدرجة كبيرة، أو من السهل تحريكها كالمجوهرات، أو تلك التي تكون عرضة بصفة خاصة للتغيير في طلب المستهلك، كل هذه الحسابات تتضمن مخاطر ضمنية أكثر من غيرها من الحسابات. ويتوقف الخطر المتلازم على عدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي (خليل، 1993، ص16):-

أ.طبيعة الرصيد أو النوع المعين من العمليات: إذ نجد أن الخطر المتلازم يكون اكبر كلما كان الرصيد أو النوع المعين من العمليات أكثر تعرضاً للخطأ المقصود أو غير المقصود، مثال ذلك فإن المخاطر المتعلقة بعنصر النقدية تكون اكبر بكثير من تلك المتعلقة بالأصول طويلة الأجل. كما وأن المخاطر في الحسابات التي تتضمن مبالغ مبنية على التقدير (مثل مخصص ديون المشكوك في تحصيلها) تكون اكبر من المخاطر في الحسابات التي تتضمن بيانات فعلية.

ب.هناك بعض العوامل الخارجية التي قد تؤثر على الخطر المتلازم: ومثال ذلك التطورات التكنولوجية، وتأثيرها على تقادم منتج معين مما يجعل المخزون أكثر عرضة للمغلاة في تقييمه.

ج. عوامل أخرى تتعلق بالمركز المالي للمنشأة: مثل عدم كفاية رأس المال العامل المتاح للاستمرار في العمليات.

ويعتبر الخطر المتلازم من أهم الأخطار التي يجب تقديرها بصورة دقيقة حيث انه يؤثر بصورة جوهرية على كفاءة وفاعلية المراجعة (الساحلي، 1995، ص36). ولتقدير المخاطر المتلازمة على المراجع استخدام قدراته المهنية لتقييم العديد من العوامل من أهمها؛ أمانة الإدارة، طبيعة عمل المنشأة، مثل احتمالات كون منتجات أو خدمات المنشأة ذات تقنية قديمة، وتعقيد هيكلية رأس المال، وحساب البيانات المالية المحتمل أن تكون قابلة للتحريف، مثل طبيعة الحسابات التي تتطلب إجراء تسويات أو التي تتضمن درجة عالية من التخمين (عودة، 2011، ص25-26). ونظراً لأهمية الخطر المتلازم وأثره على عملية تخطيط المراجعة وبالتالي على جودتها فلذلك يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية اللازمة لتقدير هذا الخطر وبصورة دقيقة وكذلك خطر الرقابة لتكوين أساس يعتمد عليه في تحديد إجراءات المراجعة اللازمة. ولأهمية خطر الرقابة والذي لا يقل أهمية عن الخطر المتلازم سوف يتطرق الباحث لدراسته في الجزء التالي...

2. خطر الرقابة: ويقصد بمخاطر الرقابة كما حددها المعيار الدولي للمراجعين الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، رقم (400)، بأنها مخاطر المعلومات الخاطئة، والتي تحدث في رصيد حساب أو فئة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة أو فئات أخرى، والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بواسطة نظام الرقابة الداخلية (حماد، 2004، ص177). وإن خطر الرقابة يرتبط بنظام الرقابة الداخلية بصفة عامة وكلما كان نظام الرقابة الداخلية قوياً كلما قلت مخاطر الرقابة وبالتالي يمكن اكتشاف الأخطاء بواسطة هذا النظام.

وعلى ذلك يعتبر هذا النوع من خطر المراجعة دالة في كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية، ونستنتج من ذلك إن الخطر المتلازم وخطر الرقابة يحددان معاً احتواء القوائم المالية على أخطاء مادية، ولهذا السبب فإن نقطة البداية بالنسبة لعمل المراجع هي تقدير هذين الخطرين كأساس يعتمد عليه في تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات المراجعة الأساسية المطلوب أدائها (مصطفى، 1994، ص132). ولا يختلف هذا الخطر عن الخطر المتلازم في أنه لا يتوقف على المراجع الخارجي بل يعتمد على الشركة موضوع المراجعة حيث أن تقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية يعتبر عملاً بديهياً للمراجع الخارجي، ويمكن له إعطاء توصيات لتحسين النظام والذي

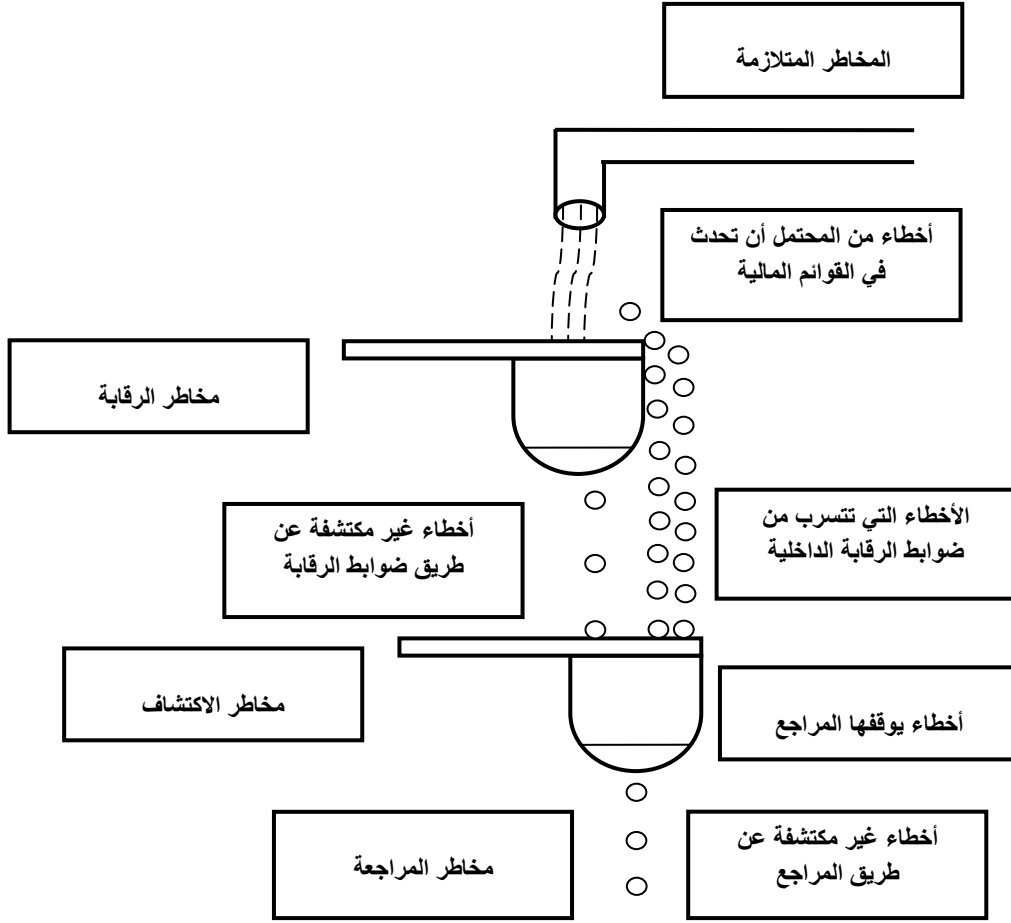
يؤثر على عمليات المراجعة في الفترة القادمة. وبصفة عامة كلما كان نظام الرقابة الداخلية قوياً كلما كان هناك احتمال عدم وجود أخطاء أو اكتشافها بواسطة هذا النظام، لذلك فإن هذا الخطر يعتبر دالة في كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف المرجوة منها (خليل، 1993، ص18). وعلى المراجع أن يحصل على فهم كاف لإجراءات الرقابة لغرض تطوير خطة المراجعة وللحصول على هذا الفهم على المراجع أن يراعي المعرفة بوجود أو غياب إجراءات الرقابة ليقرر إذا كانت هناك ضرورة لفهم إضافي لإجراءات الرقابة.

وعلى المراجع أن يحصل على فهم كافي عن المنشأة عميل المراجعة حتى يتمكن من التقدير الدقيق للمخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة لكي لا يفشل المراجع في تطبيق إجراءات المراجعة الجوهرية اللازمة للكشف عن البيانات الخاطئة وهذا ما يطلق عليه خطر الاكتشاف والذي سوف يتناوله الباحث بشيء من الإيجاز في الجزء التالي...

3. خطر الاكتشاف: وهو خطر فشل إجراءات المراجعة الجوهرية التي يطبقها المراجع في كشف المعلومات الخاطئة الموجودة في رصيد حساب، أو مجموعة من العمليات، والتي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها، أو عند تجميعها مع بعضها البعض.

ويعتبر هذا الخطر دالة في إجراءات المراجعة وتطبيقها بواسطة المراجع، وينتج هذا الخطر جزئياً من حالة عدم التأكد التي تسود عملية المراجعة عندما لا يقوم المراجع بالمراجعة الشاملة للعمليات، وحتى لو قام المراجع بالمراجعة الشاملة بنسبة 100% فقد يوجد هذا الخطأ. وقد تكون حالات عدم التأكد ناتجة من استخدام المراجع لإجراءات غير ملائمة أو بسبب عدم تطبيق الإجراءات بطريقة سليمة (خليل، 1993، ص19). وتشير الفقرة رقم 6 من المعيار الدولي للمراجعين، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين رقم 400 إن المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة تختلفان عن مخاطر عدم الاكتشاف، في أن النوع الأول والثاني توجدان بصفة مستقلة عن عملية مراجعة القوائم المالية، إضافة إلى أن المراجع الخارجي لا يمكنه التحكم في هذين النوعين من مخاطر المراجعة، إذ ليس بوسع أكثر من إجراء تقييم لهذه المخاطر، والقيام بإجراءات التحقق التي تؤدي إلى الوصول إلى مستوى مقبول من مخاطر عدم الاكتشاف، ومن ثم تقليل مخاطر المراجعة إلى أقل مستوى معقول. الشكل رقم (1.2) هو عبارة عن إيضاح بياني تم استخدامه عن طريق المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين لتوضيح كيف تعمل مخاطر المراجعة:-

الشكل رقم (1.2) مكونات خطر المراجعة



(المصدر: لطفي، 2007، ص242)

وفي الشكل رقم (1.2) يمثل الحوض الأول نظام الرقابة الداخلية، حيث قد يضع العميل نظام للرقابة الداخلية بغرض اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتصحيحها، نظرياً فإن نظام الرقابة يجب أن يكشف أي خطأ جوهرية قبل أن تدخل في القوائم المالية، مع ذلك فإن هناك بعض المخاطر سوف تمر بدون اكتشاف من خلال نظام الرقابة، إن السائل الذي يقع من خلال الصمام يمثل الأخطاء غير المكتشفة، بينما تمثل الشظايا المتناثرة تلك الأخطاء التي تمر من نظام الرقابة. فإذا لم يكتشف نظام الرقابة ويصحح الأخطاء، فسوف يتم تضمينها في القوائم المالية، ويجب على المراجع أن يصمم إجراءات مراجعة من شأنها توفير تأكيد معقول بان الأخطاء الجوهرية سوف يتم اكتشافها، وإزالتها من القوائم المالية، والحوض الثاني يمثل إجراءات المراجع، فعلى الرغم من أن ضوابط الرقابة الداخلية، وإجراءات المراجع تهدف إلى اكتشاف التحريف إلا إن هناك دائماً احتمال بأن بعض التحريفات ستظل بدون اكتشاف، وهذا ما يطلق عليه مخاطر المراجعة.

3.3.1.1.2 العلاقة بين عناصر خطر المراجعة

لقد حددت النشرة الأمريكية للمراجعة رقم 47، والمعيار الدولي رقم 400، إن مخاطر المراجعة تتكون من؛ المخاطر المتلازمة، مخاطر الرقابة، ومخاطر الاكتشاف. وتمثل العلاقة التالية العلاقة بين مخاطر المراجعة ومكوناتها الثلاثة والتي تعرف بنموذج مخاطر المراجعة (البيديوي، وشحاتة، 2003، ص 107-108):-

مخاطر المراجعة المقبولة = المخاطر المتلازمة x مخاطر الرقابة x مخاطر الاكتشاف

$$AR = IR * CR * DR$$

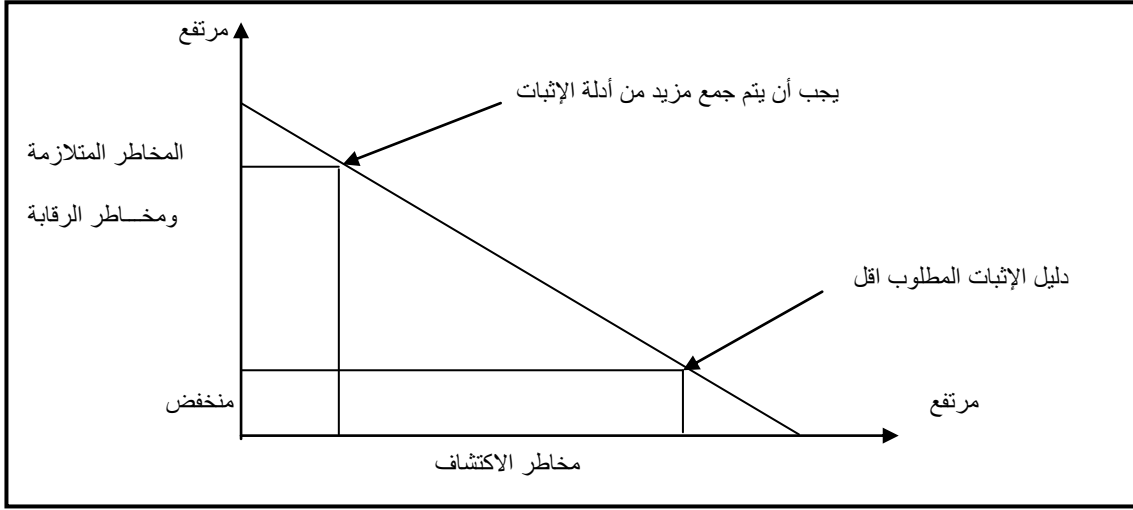
عندما تكون المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة، فإن مخاطر الاكتشاف الممكن قبولها تحتاج أن تكون منخفضة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى مستوى يمكن قبوله. وباختصار كلما ارتفع تقييم المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة، كلما تزايد دليل إثبات المراجعة الذي يجب أن يحصل عليه المراجع عند أداء إجراءات التحقق الأساسية. ويوضح الشكل رقم (2.2) العلاقة بين مكونات مخاطر المراجعة، وكيف لمستوى مخاطر الاكتشاف الممكن قبولها قد تتباين بناءً على تقييمات المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة، بناءً على الملحق المرفق للمعيار الدولي للمراجعة رقم 400 :-

الشكل رقم (2.2) العلاقة بين مكونات مخاطر المراجعة

		تقييم المراجع لنظام الرقابة		
		مرتفع	متوسط	منخفض
تقييم المراجع للمخاطر المتلازمة	مرتفع	الأكثر انخفاضاً	منخفض	متوسط
	متوسط	منخفض	متوسط	مرتفع
	منخفض	متوسط	مرتفع	الأكثر ارتفاعاً

(المصدر: لطفي، 2007، ص ص 240، 243)

الشكل رقم (3.2) العلاقة بين المخاطر المتلازمة، ومخاطر الرقابة،
ومخاطر الاكتشاف



(المصدر: لطفي، 2007، ص244)

4.3.1.1.2 العوامل التي تؤثر على تقدير المراجع لمخاطر المراجعة:

يمارس المراجع الخارجي حكمه الشخصي في جميع مراحل المراجعة، سواء كان ذلك في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة، أو تنفيذ برنامج المراجعة، أو مرحلة التقرير.

ويعرف الحكم الشخصي للمراجع بأنه عملية إدراكية مستمرة لاكتساب المعلومات ثم تشغيلها خلال مراحل المراجعة، وينتج عنها تكوين المعتقدات الذاتية للمراجع، أو الاختيار بين البدائل لما يواجهه من مواقف، أو مهام (عبد الكريم، 1991، ص64). وإن التقدير المهني في المراجعة؛ هو عملية اتخاذ قرار بواسطة مراجع مؤهل لذلك، خلال مزاولته لعمله المهني، وذلك في الإطار الموفر بواسطة المبادئ المحاسبية، ومعايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً، وقواعد السلوك المهني. ويتصف التقدير المهني في المراجعة بما يلي (غالي، 2003، ص235-236):-

1. انه يتطلب المعرفة المناسبة المتعلقة بمجال معين من التخصص كما انه يعتمد على الخبرة العملية.
2. أنه يتطلب اختيار بديل معين من البدائل المتاحة.
3. انه يتطلب التنبؤ ببعض النتائج في ظل ظروف عدم التأكد.
4. من يمارسه يتحمل مسؤولية النتائج المترتبة عليه.
5. من غير المحتمل أن ينتج عنه اتفاق جماعي.
6. أنه يعتمد على عمليات عقلية قد لا يمكن فهمها.

7. أنه يتأثر ببعض العوامل الاقتصادية.

8. من الضروري أن يكون قابل للتبرير أو الدفاع.

ويتأثر تقدير المراجع لمستوى مخاطر المراجعة المرغوبة بعدد من العوامل منها ما يلي (البيديوي، وآخرون، 2011، ص93-97):-

1. مدى اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية محل المراجعة

فإذا وجد المراجع إن القوائم المالية التي سيبيدي عليها الرأي ستكون محل للاستخدام من قبل عدد كبير من المستثمرين وغيرهم من المستخدمين الخارجيين، فإن عليه في هذه الحالة أن يضع مستوى المخاطر المرغوبة عند مستوى منخفض، وبالتالي يزيد من نطاق الاختبارات الأساسية اللازمة لتجميع الأدلة الكافية والمقنعة، لمساعدتهم على إبداء رأي سليم لأقصى قدر ممكن، ولا شك إن من شأن ذلك أن يزيد من تكلفة عملية المراجعة غير إن هذه الزيادة ستكون مبررة في هذه الحالة نظراً لأن إبداء الرأي غير السليم سيلحق الأضرار بعدد كبير من أفراد المجتمع. ويمكن للمراجع أن يحدد مدى اعتماد الغير على القوائم المالية التي سيبيدي عليها رأيه من خلال دراسته لحجم أعمال العميل محل المراجعة، والشكل القانوني للعميل، والهيكل التمويلي للعميل.

2. احتمال مواجهة العميل لصعوبات مالية بعد إصدار تقرير المراجعة.

كلما زاد احتمال مواجهة العميل لصعوبات في المستقبل القريب، كلما زاد احتمال عدم قدرته على الاستمرار كمشروع مستمر، وبالتالي تعرض المستثمرين لمخاطر ضياع أموالهم، ولا شك إنه من الصعب على المراجع أن يتنبأ بالفشل المالي المحتمل وقوعه، غير إن هناك بعض النماذج والمؤشرات التي قد تساعده على تقدير هذا الاحتمال، وانه إذا أحسن استخدام أسلوب المراجعة التحليلية ساعده ذلك في التنبؤ باحتمال مواجهة العميل لصعوبات مالية، مما يساعده على تقدير مخاطر المراجعة المرغوبة عند المستوى الذي يمكنه من الحكم السليم على قدرة المشروع على الاستمرار كمشروع مستمر، وبالتالي إبداء الرأي السليم الذي يجنبه مخاطر المقاضاة من جانب الغير. ومن أهم هذه المؤشرات مركز السيولة بالشركة، نتائج أعمال السنوات السابقة، طريقة توسيع العميل لتوسعاته، طبيعة أعمال العميل، وكفاءة الإدارة.

ونظراً للتقدم التكنولوجي وما ترتب عليه من سهولة في تدفق المعلومات وانتشار الشركات متعددة الجنسيات وزيادة المخاطر التي تعرضت لها مهنة المراجعة بسبب كثرة حوادث الغش مما ترتب عليه كثرة الإفلاس بين الشركات مما ترتب عليه كثرة الدعاوي ضد منشآت المراجعة كل

ذلك كان سبباً لتبني منشآت المراجعة مدخل جديد وذلك لتطوير خدماتها وهو مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال، والذي سوف يتطرق له الباحث في الجزء التالي...

4.1.1.2 مدخل المراجعة على أساس خطر الأعمال

مع نهاية القرن العشرين اتجهت معظم مكاتب المراجعة الكبرى إلى تطوير طبيعة ونوعية خدماتها، بحيث أصبح التركيز على القيمة المضافة التي يحصل عليها العميل، وقد اعتمد هذا المدخل الحديث على توسيع نطاق وظيفة المراجعة نحو مزيداً من إضفاء الثقة على القوائم المالية لمنشآت الأعمال بالإضافة إلى زيادة القيمة المقدمة للمنشأة محل المراجعة، مما أدى إلى تحقيق تقدم سريع في مستوى كفاءة وربحية المنشآت محل المراجعة (العنقري، 2003، ص116). ويرجع ظهور هذا المدخل إلى التطور الاقتصادي المتسارع الذي أصاب اقتصاديات العالم في العقود الأخيرة، والذي ترتب عليه نتائج مذهلة، ليس أقلها انتشار العولمة، وتقدم تكنولوجيا المعلومات، وتوسع الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى المخاطر التي تعرضت لها مهنة المراجعة، بسبب كثرة حوادث الغش والتلاعب والإفلاس المالي، مما أدى بدوره إلى كثرة دعاوي المسؤولية ضد منشآت المراجعة، وكان من أكثر هذه الحوادث إثارة إفلاس شركة Enron عام 2001، وهي من أكبر شركات توزيع الطاقة في العالم، ولحقه مباشرة إفلاس Arther Andersen عام 2002. أدى كل ذلك إلى تبني مفهوم جديد للخطر، وهو خطر الأعمال Business Risk بدلاً من خطر المراجعة (دحوح، والقاضي، 2009، ص31-32).

وجدير بالذكر فإن ظهور مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال واكبه إصدار العديد من معايير وإرشادات المراجعة، التي أشارت إلى ضرورة حصول المراجع على فهم عميق للمنشأة محل المراجعة، وأوضحت المزايا الناتجة من ذلك. ولعل المعيار الدولي رقم 315، والمعيار البريطاني رقم 1، هما من أكثر المعايير اهتماماً بهذا الشأن، إذ يوضحان أهمية فهم المراجع لبيئة أعمال العميل كأحد أدلة المراجعة، وكأساس يعتمد عليه في تفسير الأدلة اللاحقة والتي يحصل عليها في الخطوات التالية، حيث أوضح المعياران ضرورة حصول المراجع على معرفة شاملة بأعمال المنشأة محل المراجعة، والصناعة التي تنتمي إليها، وأن يدرك طبيعة التغيرات الديناميكية في أنظمة العميل، ويتضمن ذلك كل من (عبد الخالق، 2011، ص83):

1. الحصول على معلومات بشأن الوضع الاستراتيجي للعميل، والميزة التنافسية له، ومدى قدرتها على إضافة قيمة له.
2. تقييم المخاطر التي من شأنها أن تعوق قدرة المنشأة من تحقيق أهدافها المرتقبة.
3. تطوير نموذج متكامل وشامل لأعمال العميل كمرشد لعملية صنع القرار، والذي يمكن الاعتماد عليه لإدراك طبيعة أعماله، والحكم على صحة تأكيدات العميل.
4. وضع تصورات بشأن التأكيدات الهامة والجوهرية بالقوائم المالية.
5. مقارنة النتائج المالية بالتصورات الموضوعية مسبقاً، وتحديد الفرق وتصميم إجراءات إضافية للمراجعة لمحاولة القضاء على هذه الفروق.

هذا ويمكن للمراجع الخارجي الاعتماد على هذا الإطار الشامل لتحديد مدى سلامة العمليات الحسابية، وعدالة التقديرات المحاسبية. ويرى الباحث إن الدور الرئيسي للمراجع الخارجي هو الحصول على التأكيد الكافي بشأن العرض السليم والعاقل للقوائم المالية، ومدى تعبيرها عن حالة منشأة الأعمال، ولن يتحقق ذلك إلا بالحصول على الفهم الكافي لبيئة أعمال المنشأة والعلاقات المتداخلة في هذه البيئة بغرض التحديد السليم لخطر الأعمال.

ويركز هذا المدخل بشكل أساسي على قياس خطر أعمال منشأة عميل المراجعة، وتحديد تأثيره على خطر المراجعة، بدلاً من التركيز على القوائم المالية. وقد أوضح القسم 404 من قانون Sarbanes-Oxley لمهنة المراجعة بشكل ضمني، أن تقدير خطر الأعمال يعتبر حيوياً وأساسياً عند القيام بالمراجعة، فهو يساعد بشكل كبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وتخطيط عملية المراجعة، وتحديد توقيت ومدى وطبيعة إجراءات المراجعة. (عبد الخالق، 2011، ص31).
 وجدير بالذكر إن هذا المدخل يركز على العلاقة بين خطر الأعمال الناتج من ممارسات المنشأة لعملياتها في ظل صناعة معينة والاختيارات المحاسبية ذات الصلة بالقياس، والتسجيل، والتقرير عن العمليات.

ومما لا شك فيه أن حصول المراجع على معلومات حول طبيعة أعمال المنشأة وما يحيط بها من أخطار غير عادية هو أمر شديد الأهمية، ففهم الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المنشأة فهماً دقيقاً يفيد في معرفة وتحديد الخصائص التي من المتوقع أن تؤثر على الخطر الكلي للمراجعة (عبد الهادي، وبشير، 2009، ص84). ويعتبر مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال تطور لمدخل المراجعة المعتاد، لأنه يعزز استخدام المراجعين لأشكال علاقات الأنظمة المعقدة

للعمل، وهذا يعزز من قدرة المراجعين على إدراك المشاكل الصغيرة التي ربما يكون لها نتائج تشغيلية كبيرة، وهذا يترتب عليه زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة (مجاهد، 2005، ص209).

قد وردت عدت تعريفات لهذا المدخل منها التعريف الذي جاءت به شركة (KPMG) Klynveld, Peat, Marwick, Goerdeler حيث عرف مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال بأنه منهج يوجه اهتمام المراجع إلى أنظمة العمل وديناميكياته، وموضع استراتيجياته داخل المنشأة (خولاني، 2008، ص24). وعُرف على أنه منهج للمراجعة، قوامه النظرة الواسعة للمنشأة الخاضعة للمراجعة وبيئتها والتحليل الواسع لاستراتيجياتها وأعمالها ومعالجاتها والنظر إلى نظمها كنسيج مترابط، وفهمها وفق هذا المنطق والتحليل الواسع للمخاطر وتقديرها، لما لها من تأثير على الرأي في القوائم المالية (الرباعي، 2006، ص18). وعُرف كذلك على أنه فحص البيئة الداخلية والخارجية لمنشأة الأعمال والبيئة التي تعمل من خلالها والعلاقات المتداخلة بين المنشأة وبيئتها الخارجية، وذلك بغرض زيادة الكفاءة والفعالية، وذلك من خلال زيادة قدرة المنشأة على توظيف مواردها المتاحة بأعلى قدر من الكفاءة (عبد الخالق، 2011، ص80). وعرفه المجمع الكندي للمحاسبين الكنديين بأنه: إطار ومدخل منظم ومتكامل لتمييز وإدارة المخاطر (متضمنًا مخاطر الأعمال)، وضمان إن جميع المخاطر الأساسية قد تم تقييمها، وأن الإجراءات تطبق لمراقبة تحليل المخاطر بشكل مستمر في المنظمة، وتمييز أية تغييرات في المنشأة وبيئتها التي تتطلب تغييرات في أساليب إدارة المخاطر (خولاني، 2008، ص25). كما تم تعريفه على أنه مراجعة كل من البيئة الخارجية بغرض التعرف على أهم الفرص والتهديدات التي تواجه المنظمة، والبيئة الداخلية بغرض التعرف على أهم نقاط الضعف والقوة في المنظمة (العارف، 2000، ص43).

ومن التعريفات السابقة يمكن للباحث أن يضع التعريف التالي لمدخل مخاطر الأعمال: مدخل شامل للمراجعة يقوم على الفهم الموسع للمنشأة عميل المراجعة وأهدافها وبيئتها التي تعمل فيها، وتحليلها، وتحديد المخاطر الداخلية والخارجية التي تحيط بالمنشأة وتحول دون تحقيق إستراتيجيتها، وطريقة إدارتها وتقييمها بشكل مستمر، لإظهار تأثيرها على البيانات المالية وعلى استمرارية المنشأة.

على الرغم من اختلاف الكتاب فيما يتعلق بتعريفهم لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال إلا أنه يمكن الوقوف على أهم الخصائص التي يتميز بها هذا المدخل وهي أنه يساعد على تحليل المعلومات المتعلقة بالظروف البيئية الخارجية لمنشآت الأعمال، وتحديد الفرص

والتحديات في البيئة المحيطة بها، ويمكن من تعريف وتقييم المعلومات ذات الصلة بالظروف والأوضاع في البيئة الداخلية لمنشآت الأعمال، وتحديد ما بها من نقاط قوة ونقاط ضعف، وإن التقييم والتحليل السليم لكل من البيئتين الداخلية والخارجية يساعد على تقييم الوضع الداخلي والخارجي لمنشآت الأعمال، وتقييم مدى قدرتها على اختيار الإستراتيجية السليمة، ومن ثم القدرة على الحفاظ على الميزة التنافسية للمنشأة وتعظيم قيمتها (عبد الخالق، 2011، ص80-81)

والسبب الجوهري من وراء هذا المدخل هو أن فشل الشركة في تحقيق أهدافها لمرات عدة قد يؤدي إلى فشلها (إفلاسها). وبذلك يركز المراجع على العوامل والأحداث والظروف التي قد تمنع الشركة من تحقيق أهداف أعمالها، مُركزاً حول ما إذا كان هناك إرشادات إنذار كافية لاكتشاف مثل هذه المخاطر قبل فوات الأوان. وينبغي على المراجع أن يتعرف أكثر على استراتيجيات العميل، وبيئة الإجراءات والأعمال، كي يدرك انه تم تقديم البيانات المالية على نحو صحيح أم لا. وبشكل عام تشتمل أهداف المدخل الحديث للمراجعة على الإجراءات التالية (العنقري، 2006، ص134):

1. تحليل إستراتيجية المنشأة محل المراجعة، وفهم طبيعة البيئة التي تعمل بها الصناعة التي تنتمي إليها، وتقييم قدرتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية.
2. تحليل الأنشطة الأساسية التي تزاولها المنشأة محل المراجعة وتؤدي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وتقييم مدى ارتباط وانسجام مثل هذه الأنشطة بالاستراتيجيات والأهداف المحددة.
3. تقييم المخاطر التي تتعرض إليها المنشأة محل المراجعة، وردود فعل الإدارة تجاهها.
4. قياس النشاط التجاري للمنشأة محل المراجعة، والحصول على أدلة إضافية لتكوين رأي حول مصداقية القوائم المالية، وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار، في ضوء التحليل والمقارنة مع بيانات المنشآت الأخرى التي تمارس نفس النشاط.

ويلاحظ إن هذا الأسلوب يضع احتياجات إدارة المنشأة محل المراجعة في المقام الأول، ويقدم طريقة تركز على اعتبار إن المراجعة أداة لتحسين أداء الإدارة، وبالتالي تستطيع نتائج المراجعة أن تعكس احتياجات الإدارة خاصة وإنها موجهة لخدمتها، وبمعنى إن المراجع أصبح يشارك الإدارة في إحداث تطور بأداء المنشأة التي تتم مراجعة حساباتها. وعليه أصبح المراجع غير مقيد بأداء دوره التقليدي في مراجعة الحسابات وفحص السجلات فقط، وإنما امتد عمله ليشمل المشاركة في تقييم أداء وعمل المنشأة محل المراجعة، وإمداد الإدارة بالمعلومات والبيانات التي

تساعدها في اتخاذ القرارات الهامة والجوهرية. وينصب التحليل بناء على مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على تحليل العوامل والظروف البيئية الداخلية والخارجية لمنشأة الأعمال، لتحديد مدى قدرتها على إدارة علاقتها ووضع وتنفيذ إستراتيجية فعالة.

انه على الرغم من أن عملية حصول المراجع على معرفة شاملة بشأن أنشطة المنشأة محل المراجعة هو أمر ليس بالجديد في مجال المراجعة ولكن القيام بالتحليل الاستراتيجي وتقييم مدى صلاحية الإستراتيجية وقابليتها للتطبيق كمتطلب رئيسي وكخطوة أولى من خطوات المراجعة، هو أمر مستحدث في مراجعة القوائم المالية بغرض إبداء الرأي الفني المحايد بشأنها، ومن ثم فإن أدبيات المراجعة التي تناولت طبيعة هذا المدخل وكيفية تطبيقه في الواقع العملي تعد قليلة نسبياً (الزعتري، 2010، ص79).

وللتعرف أكثر على هذا المدخل، سوف يتطرق الباحث إلى مفهوم مخاطر الأعمال، والعوامل المسببة له، وأنواع مخاطر الأعمال، ومراحل هذا المدخل، وذلك على النحو التالي...

1.4.1.1.2 مفهوم مخاطر الأعمال وتعريفها

يحيط الخطر بالإنسان من كل جانب من لحظة ولادته حتى لحظة وفاته، ولا يقتصر الخطر على الأشخاص الطبيعيين فقط، حيث يمتد إلى الأشخاص الاعتبارية، وما تمر به من مراحل التخطيط، والتنظيم، ثم الإنتاج والتخزين، ثم الترويج والتسويق وما يتخلل هذه المراحل من أنشطة، فلكل منها الأخطار التي تصاحبها.

كما تختلف الأخطار باختلاف طبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة، سواء كان نشاطاً زراعياً، أو صناعياً، أو تجارياً، أو خدمياً، أو مرفقاً من مرافق الحكومة، كذلك تختلف الأخطار باختلاف السياسات أو الاستراتيجيات التي تنتهجها المنشأة لتحقيق أهدافها، وينشأ الخطر في الحقيقة عند اتخاذ قرار معين وبصفة خاصة في حالة عدم التأكد من نتيجة هذا القرار.

فإذا أرادت منشأة تبني إستراتيجية معينة يجب أن يكون لديها المعرفة الكافية عن تحديات ومعوقات هذه الإستراتيجية ومتطلباتها من بنية تحتية، وقاعدة تكنولوجية، وإمكانيات مادية وفنية وبشرية، وكذلك القوانين والتشريعات المنظمة لها، والمخاطر التي تتعرض لها، والخطط المقترحة لمواجهة هذه المخاطر، ويصاحب هذا القرار حالة من الشك وعدم التأكد من النتائج

المتوقعة لتبني هذه الإستراتيجية والآثار السلبية لها على سير العمل بالمنظمة نتيجة ضعف أو قصور في المعرفة (الشيخ، 2010، ص7).

ويطلب قياس خطر الأعمال ضرورة وجود تعريف واضح لهذا الخطر، وهو شئ لم تجمع عليه الدراسات والكتابات المختلفة، الأمر الذي قد يرجع إلى استخدامه في أكثر من سياق، ومن ثم فهناك العديد من التعريفات التي تناولتها الأدبيات المختلفة لخطر الأعمال منها التعريف الذي أورده المجمع الكندي للمحاسبين القانونيين حيث عرف مخاطر الأعمال بأنها: مجموعة الأحداث، أو الظروف، أو الأعمال، التي قد تؤثر عكسياً على قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها. وعرفها المعهد العالي للمحاسبين في انكلترا وويلز بأنها: حالة من عدم التأكد المتعلقة بالمنافع والخسائر، التي يمكن للمنشأة أن تحققها أو تصيبها من جراء محاولتها لتحقيق أهدافها واستراتيجياتها. وتم تعريفها من قبل المعهد الاسترالي للمراجعة والخدمات على أنها: المخاطر الناجمة عن عدم انجاز الوحدة الاقتصادية لأهداف أعمالها، نتيجة لقوى داخلية وخارجية، وقوى تؤثر على ربحية واستمرارية الوحدة الاقتصادية. وعرفها الاقتصادي (برغهام) بأنها: تذبذب أرباح المنشأة، وحالة عدم التأكد المتعلقة بربح التشغيل المستقبلي، لأسباب تتعلق بالظروف المحيطة، أو ظروف النشاط الذي تمارسه المنشأة (خولاني، 2008، ص22-23). وفي هذا التعريف تطرق (برغهام) إلى ظروف المنشأة وطبيعة هذه المنشأة، وطبيعة عملها دالاً على أنه لا يمكن النظر إلى مخاطر الأعمال دون فهم المنشأة ومعرفة الظروف المحيطة بها.

ويمكن تعريف خطر الأعمال بأنه: حالة من عدم التأكد ترتبط بالمنافع التي ستتحقق للمنشأة، أو تصيبها من وراء سعيها لتحقيق أهدافها وإستراتيجيتها (دحدوح، والقاضي، 2009، ص32).

وفي الفقرة 30 من المعيار الدولي للمراجعة 315 يعرف مجلس معايير المراجعة والتأكد الدولية التابع لـ International Federation of Accounting (IFAC) مخاطر الأعمال بأنها: المخاطر التي تنتج عن حالات، أو أحداث، أو ظروف، أو أفعال مهمة، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة المنشأة في انجاز أهدافها، وتنفيذ استراتيجياتها، أو قد تنتج هذه المخاطر من وضع أهداف واستراتيجيات غير مناسبة. وكذلك أوضح المعيار، مخاطر الأعمال بعدة نقاط كما يلي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، ص352-353):-

1. إن مخاطر الأعمال أوسع من مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، بالرغم من إنها تشمل الأخيرة، وقد تنجم مخاطر الأعمال بشكل خاص من التغيير أو التعقيد، بالرغم من إن عدم إدراك الحاجة للتغيير قد يتسبب أيضاً في نشؤ مخاطرة، وقد ينشأ التغيير على سبيل

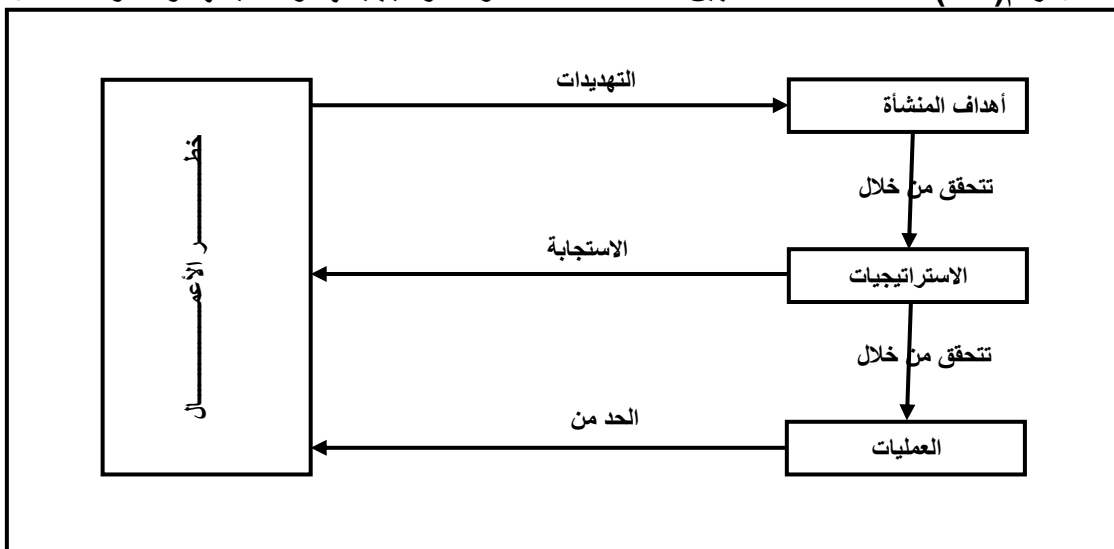
المثال من تطوير منتجات جديدة قد تفشل، أو من سوق غير مناسب حتى ولو تم تطويره بنجاح، أو من عيوب ينجم عنها التزامات ومخاطرة في السمعة. إن فهم أخطاء العمل تزيد من احتمال تحديد مخاطر المراجعة، على أنه لا تقع على المراجع مسؤولية تحديد أو تقييم كافة أخطاء العمل.

2. معظم مخاطر الأعمال سيكون لها في النهاية نتائج مالية، ولذلك كان لها تأثير على البيانات المالية، على أنه ليست جميع مخاطر الأعمال تؤدي إلى حدوث مخاطر أخطاء جوهرية، ومن الممكن أن يكون لمخاطر العمل نتائج فورية بحدوث أخطاء في المعاملات، وأرصدة الحسابات، والإفصاحات عند مستوى الإثبات، أو البيانات المالية.

وعرف (Peter Simons, 2008) خطر الأعمال على أنه عدم قدرة المنشأة على تحقيق الإيرادات والتدفقات التشغيلية، المستهدفة، وهو الأمر الناتج عن عدم قدرة المنشأة على تحقيق القدر الكافي من مبيعات السلع أو الخدمات أو الناتج عن بيع هذه السلع والخدمات بالسعر غير الملائم (عبد الخالق 2011، ص13). ويرى الباحث أن هذا التعريف تبنى بشكل واضح وجهة النظر التسويقية، حيث ربط بين خطر الأعمال من ناحية، وعدم قدرة منشآت الأعمال على بيع السلع والخدمات بالكم والسعر الملائم.

هذا وبصفة عامة فإن التعريف الدقيق لخطر الأعمال لن يتحقق إلا من خلال التفهم الدقيق للأهداف والاستراتيجيات التي تسعى منشآت الأعمال إلى تحقيقها، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (4.2) التالي:

الشكل رقم (4.2) العلاقة المتداخلة بين أهداف المنشأة واستراتيجياتها وعملياتها وخطر الأعمال.



ومن الشكل رقم (4.2) يتضح للباحث أن خطر الأعمال يعد أحد بل أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق منشآت الأعمال لأهدافها، واستجابة لهذا الخطر ينبغي على إدارة تلك المنشآت تطوير وتبني استراتيجيات مناسبة، كي تتمكن من تحقيق أهدافها، وهذه الاستراتيجيات بدورها تساعد على تحديد العمليات الضرورية لتحقيق الأهداف المرتقبة، ومواجهة تلك المخاطر.

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث الوصول لتعريف عام لخطر الأعمال، حيث يمكن تعريفه على انه: الخطر الناتج عن عدم قدرة المنشأة على التكيف مع الظروف والتغيرات الداخلية والخارجية التي تواجه المنشأة، من خلال تبني الاستراتيجيات الملائمة، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على المنشأة، ويهدد قدرتها على تحقيق الأرباح والاستمرار.

هذا ومن التعريف السابق يمكن للباحث الوقوف على الخصائص الرئيسية المميزة لخطر الأعمال:

1. خطر الأعمال هو محصلة تفاعل بين مجموعة من المخاطر المحيطة بمنشآت الأعمال.
 2. خطر الأعمال هو الخطر الذي قد ينتج عن عدم قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها، نتيجة عدم اختيار الاستراتيجيات الملائمة، وتحديد العمليات الأساسية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات.
 3. خطر الأعمال له تأثير كبير على قدرة منشآت الأعمال على الاستمرار، والبقاء، وتحقيق أرباح.
 4. ينشأ خطر الأعمال نتيجة بعض الظروف والعوامل الداخلية أو الخارجية المحيطة بالمنشأة.
- هذا ويرى الباحث أن الخطر ينبع أساسا من حالة عدم التأكد التي تحيط بالفرد من كل جانب، ويرجع عدم التأكد هذا إلى عدم توفر المعرفة الدقيقة اللازمة للتنبؤ.

2.4.1.1.2 العوامل المسببة لمخاطر الأعمال

هناك العديد من العوامل التي تتسبب في تعرض المنشآت لخطر الأعمال، ويمكن حصرها فيما يلي (محسن، 2009، ص7-9):

1. **العوامل البشرية:** ويمكن إن تنجم عن الإضرابات من قبل النقابات والعمال، أو الإهمال وخيانة الأمانة، الحوادث أو الوفيات، أو عدم الكفاءة من قبل المدير، أو الأشخاص الآخرين ذوي المسؤولية في المنشأة، وما إلى ذلك أيضا من فشل الموردين في توريد المواد أو البضائع في

الوقت المحدد، كما قد يشمل تقصير في الدفع من قبل المدينين مما يؤثر سلباً على المنشآت التجارية، كذلك قد تشمل الثورات، وأحداث الشغب، والمطالبات الفئوية.

2. العوامل التكنولوجية: ويقصد بها التغيرات غير المتوقعة في مجال تقنيات الإنتاج أو التوزيع، والتي يمكن أن تؤدي إلى التقادم التكنولوجي والمخاطر التجارية الأخرى، فعلى سبيل المثال إذا ظهر نوع من التكنولوجيا الحديثة والتي قد تنتج منتجات عالية الجودة، فإن الشركات التي تستخدم تقنيات الإنتاج التقليدية قد تواجه خطر فقدان سوق منتجاتها.

3. العوامل المادية: وهي العوامل التي تؤدي إلى خسارة أو ضرر لممتلكات الشركة، وهي تشمل فشل الآلات والمعدات المستخدمة في منشآت الأعمال، الحريق أو السرقة في الصناعة، الأضرار التي تنشأ من نقل البضائع وغيرها، كما قد تشمل الخسائر الناجمة عن التعويضات التي تدفعها الشركة إلى الطرف الثالث المتسبب لهم الأضرار.

4. العوامل الاقتصادية: وهي العوامل التي تنجم عن التغيرات في الظروف السائدة في السوق. فقد تكون في شكل تغيرات في الطلب على المنتج، وتقلبات الأسعار، والتغير في الأذواق والتفضيلات من المستهلكين، زيادة شروط وحدة المنافسة للمنتج، والميول التضخمية في الاقتصاد، وارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن التقلبات في الاقتصاد العالمي، والتي من الممكن أيضاً أن تؤثر سلباً على المنشآت التجارية. وتعرف تلك العوامل التي تسببها التغيرات الاقتصادية بالعوامل الديناميكية، كما أن هذه العوامل عادة ما تكون أقل قابلية للتنبؤ لأنها لا تظهر على فترات منتظمة، بالإضافة إلى إن هذه العوامل قد لا تؤدي بالضرورة إلى حدوث خسائر للشركة لأنها قد تحتوي أيضاً على عنصر ربحية للشركة، فعلى سبيل المثال قد تؤدي التقلبات السوقية إلى تحول الطلب عن منتجات الشركة، أو قد تحتل حصة أكبر من السوق.

5. العوامل الطبيعية: وتتمثل في الكوارث الطبيعية غير المتوقعة نتيجة لأحداث مثل الزلازل، والفيضانات والمجاعات، والأعاصير، مثل هذه الأحداث قد تسبب خسائر في الأرواح والممتلكات للشركة، أو إنها قد تفسد بضائعها. فعلى سبيل المثال قد يتسبب زلزال في أضرار لا يمكن إصلاحها ليس فقط لمنشآت الأعمال ولكن أيضاً قد يكون لها تأثير سلباً على اقتصاد الدولة ككل.

6. العوامل السياسية: وهذا النوع من العوامل له تأثير مهم على أداء منشآت الأعمال، سواء في المدى القصير أو الطويل. وهي تنجم عن التغيرات السياسية في بلد مثل التغيرات الحكومية، والعنف الطائفي أو أعمال الشغب في البلاد، والحرب الأهلية، فضلاً عن الأعمال العدائية مع

الدول المجاورة. إلى جانب ذلك فإن التغييرات في السياسات الحكومية والأنظمة والتشريعات تؤثر أيضا على الربحية ووضع المنشآت التجارية وما إلى ذلك من تعزيز أو تقليل أرباح هذه المنشآت.

ومن المفهوم أن فشل المنظمة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية يختصر الطريق على المراجع ويمكنه من وضع إشارات حمراء في تقريره تمكن متخذي القرارات من اخذ الاحتياطات اللازمة، وتقدم حماية للمراجع من خطر المسائلة القانونية التي يتعرض لها في ظل خطر المراجعة، وإن عليه في ظل خطر المراجعة بذل الكثير من الجهود التفصيلية التي تحتاج إلى وقت أطول وتكلفة أكبر من مدخل خطر الأعمال. ومن الضروري في هذا السياق من الحديث عن أنواع المخاطر التي تواجه المنشأة الخاضعة للمراجعة على النحو التالي...

3.4.1.1.2 أنواع مخاطر الأعمال

هناك العديد من الأنواع المختلفة للمخاطر التي تواجه منشآت الأعمال في الآونة الأخيرة، فقد أعدت شركة Ernest & Young وهي واحدة من شركات المراجعة الأربعة الكبرى تقريرا حول أكبر عشرة مخاطر في الأعمال التجارية حول العالم، ونصحت إدارة منشآت الأعمال محل المراجعة أن تعدل خططها وتحدد قدرتها على تحمل المخاطر، بالإضافة إلى مراقبتها. ولقد لجأت الشركة عند إعداد تقريرها إلى تجميع نتائج بحث قامت به على احد عشر قطاعا، ووضعت قائمة مؤلفة من أكبر عشرة مخاطر تواجه منشآت الأعمال، والمخاوف التي تترك الشركات الرائدة في الكثير من الصناعات، وتمثلت هذه المخاطر فيما يلي (عبد الخالق، 2011، ص ص 18-21):-

1. مخاطر الالتزام ومخاطر التشريعات: يتمثل الخطر الأول الذي يهدد الشركات في التنظيم والالتزام بالكثير من القيود التشريعية والقوانين، فالقيود السياسية التي تمنع شركات النفط والغاز من الاستفادة من الوصول إلى احتياطات مؤكدة، وأيضا التدخل التنظيمي في تسعير الطاقة والمرافق، والاتصالات، والاستجابة التنظيمية لازمة المصارف الحالية هي أمور من شأنها التأثير على البيئة التشغيلية والتنافسية لصناعة الخدمات المالية وغيرها من الصناعات.

2. مخاطر متعلقة بالأزمات المالية العالمية: خلال عام 2008 وبداية 2009 لم تشتد آثار الأزمة الائتمانية فحسب، بل اتسع نطاقها. وانتقلت العدوى المالية من رهون الأفراد العقارية، إلى قطاع المصارف، وشركات الخدمات المصرفية الاستثمارية، وقطاع التأمين. ورغم برنامج إعادة

رسمة البنوك الضخمة اثر انهيار النظام المصرفي في أسواق المال العالمية، فانه من المرجح للآزمة الائتمانية أن تستمر في فرض تهديد خطير، مع استمرار تقليص البنوك لعمليات الإقراض. وأجبرت هذه الأزمة الائتمانية وغيرها من الأزمات في المجال العقاري والأسواق المالية الكثير من الشركات على الوقوع في فخ التعثر، خاصة تلك التي تعمل في مجال إدارة الأصول، والتأمين، والخدمات المصرفية، وفي كثير من القطاعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى إضعاف التسهيلات الائتمانية في النشاط التجاري.

3. مخاطر التغيير في متطلبات القوى العاملة: الكثير من الاقتصاديات المتطورة دخلت مرحلة الركود، حيث تعاني العديد من القطاعات من التغيير في احتياجات القوى العاملة مع التغيير في المراحل العمرية، فقد أوضح التقرير أن الأشخاص في سن التقاعد غالباً ما يكون لهم احتياجات مالية مختلفة، وذلك فيما يتعلق بالمعاشات، وتكاليف الرعاية الصحية، وبعض التوقعات تشير إلى تعرض اقتصاد العالم ككل لركود شديد. وتتصاعد المخاوف من هذا الخطر في الصناعات التي لديها اتصال مباشر بالأزمة المالية العالمية، وتشمل المصارف، وشركات التأمين، وإدارة الأصول والعقارات.

4. مخاطر الأسواق الناشئة: يشير التقرير إلى أن أحد أهم التحديات التي تواجه منشآت الأعمال في ظل بيئة الأعمال الحديثة وخاصة في الاقتصاديات الناشئة، هو التحدي الناتج عن دخول شركات جديدة من أسواق مجاورة وصلت لمرحلة التشبع أو النضوج، على الشركات الرائدة في الصناعة في الدول النامية والأقل تطوراً، مما يفرض العديد من الضغوط على هذه الشركات.

5. مخاطر إجراء الاندماجات والاتحادات الصناعية: خفض تقييد الظروف الائتمانية من سرعة نشاط عمليات الاستحواذ والاندماج. غير إن التحالفات والشراكات لا تزال أمراً ضرورياً لاستراتيجيات منشآت الأعمال في القطاعات الرائدة مثل الاتصالات والمرافق والإعلام.

6. مخاطر الطاقة: إن التغييرات الواضحة في أسعار مصادر الطاقة يمثل تحدياً كبيراً ويضع المزيد من الضغوط على قطاع الطاقة بما في ذلك الكهرباء، والغاز، والبتروك، ففشل الشركات في الحصول على تعاقدات طويلة الأجل للحصول على مصادر الطاقة بأسعار محددة قد يؤدي إلى حدوث خسائر ضخمة لهذه الشركات.

7. مخاطر التحديات البيئية: في حين تستقطب الأزمة الائتمانية عناوين الصحف، تتصاعد مشكلة أخرى تستحق النظر لكنها غير مالية، هي مشكلة تحديات البيئة. فالضغوط الإستراتيجية الناشئة

من تصاعد المخاوف البيئية وتهديد التغير المناخي أضحي من اكبر المخاطر التي تواجه قطاعات عديدة.

8. مخاطر تضخم التكاليف: إن مسألة احتواء التكلفة أمراً ضرورياً لقدرة الشركة على البقاء والاستمرار في بعض القطاعات، مثل السيارات والإعلام والمنتجات الاستهلاكية. ويؤثر تضخم التكاليف على الموردين والمستهلكين معاً.

9. مخاطر هجرة الكفاءات البشرية: بات اليوم ما كان يعرف بحرب الكفاءات مسألة أكثر تعقيداً، فجذب الكفاءات البشرية أمراً مهم خصوصاً في ظل الركود الذي أصاب القطاعات المختلفة، هذا بالإضافة إلى انتشار ظاهرة هجرة العقول بشكل واضح في الآونة الأخيرة.

10. مخاطر التحول في أذواق المستهلكين: يشير التقرير إلى إن التحول الديناميكي السريع وغير المتوقع في احتياجات ومتطلبات المستهلكين في قطاعات مثل الصناعات الغذائية، الإعلام والاتصالات أدت إلى إلغاء نماذج الأعمال التجارية التي تستمر لفترات طويلة، الأمر الذي يجبر الشركات الرائدة في الصناعة على إعادة ابتكار استراتيجياتها وهيكلها.

هذا وعلى الرغم من أن التصنيف السابق أشار إلى العديد من مخاطر الأعمال في ظل بيئة الأعمال الحديثة إلا انه انصب بشكل أكثر تركيزاً على المخاطر الخارجية أو مخاطر البيئة الخارجية فقط دون الإشارة للمخاطر الداخلية.

هذا ومن ناحية أخرى قام بعض الكتاب بتصنيف خطر الأعمال من حيث مصدر الخطر، حيث تم حصر مخاطر الأعمال في الأنواع التالية (المهاني، 2009، ص7-9):

1. مخاطر التشغيل: تتعلق مخاطر التشغيل باحتمال مواجهة ضغوط لأسباب مرتبطة بطبيعة البيئة التشغيلية التي تمارس المنشأة نشاطها فيها، مثل الطبيعة الموسمية للخدمات أو المنتجات ذات المخاطر المرتفعة أو ذات التلف السريع، أو الآلات ذات معدل التقادم المرتفع، وكذلك المنافسة الشديدة والظروف الاقتصادية العامة التي يمكن أن تؤثر على الصناعة والاقتصاد وكل العوامل المشابهة.

2. مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بالوظائف الإدارية والممارسات التي تقوم بها إدارة المنشأة.

3. المخاطر القانونية: وهي المخاطر الناشئة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات تجاه هذه الأطراف.

4. مخاطر الائتمان: وهي المخاطر المرتبطة بفشل الطرف الآخر عن الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها.

5. مخاطر الأسعار: وهي المخاطر المرتبطة بالتحركات غير المرغوبة (صعوداً أو هبوطاً) في الأسعار بالسوق، وهي تنقسم إلى؛ مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر العملة أو سعر الصرف، مخاطر أسعار السلع، ومخاطر تقييم حقوق الملكية.

6. مخاطر التمويل: وتنتج هذه المخاطر عن فشل المنشأة في الوفاء بأعباء الديون وفقاً للشروط المتفق عليها مع الممولين أو المقرضين.

7. مخاطر التركيز: وهي المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمارات في قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات، وتسمى مخاطر عدم التنوع.

8. مخاطر التغطية: وهي المخاطر الناتجة عن الخطأ في التغطية أو الفشل في تحقيق التغطية الكافية للمخاطر التي تتعرض لها المنشأة.

9. المخاطر السياسية: هي المخاطر الناتجة عن القرارات الحكومية مثل الضرائب، التسعير، الجمارك، التأمين.

بينما قامت شركة المراجعة Klynveld, Peat, Marwick, Goerdeler (KPMG) بتبويب مخاطر الأعمال من منظور البيئة التي ينبع منها كل نوع من أنواع المخاطر إلى المجموعات التالية (دحوح، والقاضي، 2009، ص35-36):-

المجموعة الأولى: مخاطر البيئة الداخلية: وهي المخاطر المرتبطة بالبيئة الداخلية للمنشأة والناجمة منها ويندرج تحتها ما يلي:

1. عدم ملائمة الهيكل التنظيمي: فالتعقيد التنظيمي المتزايد يشكل تحدياً لبقاء الهياكل التنظيمية.
2. الاختلاف في الثقافة الداخلية: ومن أهم مظاهر ذلك الكذب، وتدني الروح المعنوية، وانخفاض ولاء الموظف، وافتقار الموظف للأمانة، وإتباع الإدارة العليا أساليب غير سليمة في مراقبة العاملين في المنظمة.
3. تدني الكفاءات: عدم تحقيق الكفاءات المطلوبة أو إنها أدنى من الكفاءات لدى المنافسين.

4. الافتقار إلى ميزة المعالجة السليمة للمعلومات والبيانات.
5. عدم فعالية الاتصال الداخلي: ومن صورته تحكم المديرين في للمعلومات، وإقامة الحواجز التي تحول دون حرية وسرعة تدفق المعلومات الملائمة.

المجموعة الثانية: مخاطر البيئة المحلية: ومن مخاطر هذه المجموعة ما يلي:

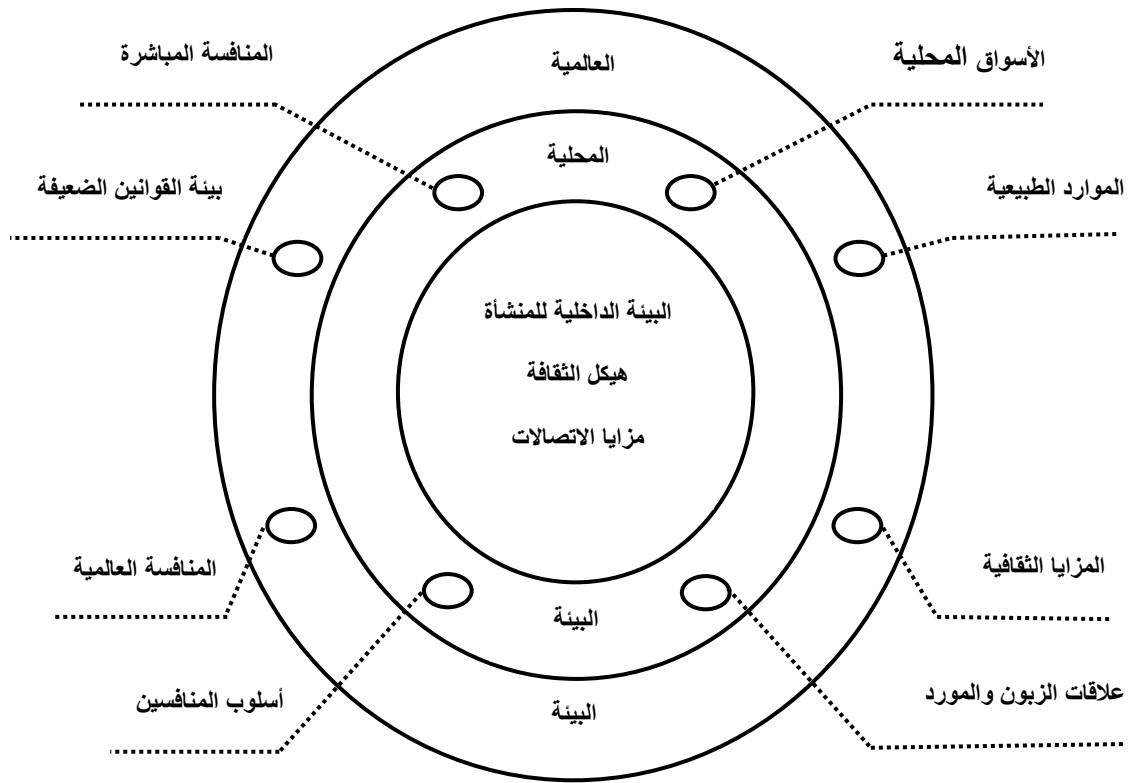
1. المنافسة المباشرة: فالمنافسون المباشرون يتغيرون ويكيفون أنفسهم باستمرار ويطورون عملياتهم التشغيلية، وفضلاً عن ذلك يزيد دخول منافسين جدد إلى السوق من التنافس السعري.
2. أسواق العمل المحلية: التنافس من أجل الحصول على أفضل موارد بشرية.
3. العلاقات مع الزبائن والموردين: مثل تردي عمليات خدمة الزبون.
4. ابتكار المنافسين: وتتجم عن تمتع المنافسين بتكنولوجيا جديدة تؤدي إلى ميزات في المعالجة والتشغيل.

المجموعة الثالثة: مخاطر البيئة العالمية: يشكل ظهور قوي من خارج بيئة التشغيل المحلية ضغطاً مهمة تؤثر في المقدرة الربحية للمنشأة وتهدد استمرارها، ويمكن أن تتمثل بعض قوى البيئة العالمية التي قد تشكل بواعت حاجة المنشأة إلى تكيف استراتيجياتها في الآتي:

1. البيئات التنظيمية غير الفعالة في الدول الأجنبية: وينتج عنها قيام المنافسين بإنتاج نفس المنتجات أو منتجات بديلة بأسعار أقل.
2. الموارد الطبيعية: فالمنافس الأجنبي قد يكون موطنه بلداً غنياً بإنتاج المواد الخام، أو إن المنافسين المباشرين المحليين يرتبطون بعلاقة قوية مع موردين في تلك البلدان الأجنبية الغنية بالمواد الأولية.
3. المنافسة العالمية: وتتمثل في المنافسة المباشرة الناجمة عن استقرار مشاركين جدد في السوق بالبلدان الأجنبية، أو بسبب إنشاء ابتكارات بالمنتج، أو أسواق أو صناعات أخرى، مما يجعل هذا المنتج بديلاً مباشراً عن غيره من المنتجات.

والشكل رقم (5.2) التالي يوضح أنواع المخاطر من حيث بيئتها:

الشكل رقم (5.2) أنواع المخاطر من حيث بيئتها



(المصدر: Bell et al., 1997, P27)

وبمراجعة الباحث للتصنيفات المختلفة السابقة يتضح إنها تصنيفات بديلة فكل منها يتضمن كافة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشآت، وهي ذات طابع متنوع، وتنشأ نتيجة لعوامل يصعب حصرها. إلا أن الباحث يميل نحو حصر الأنواع المختلفة لخطر الأعمال في نوعين رئيسيين:-

1. المخاطر الداخلية: هي المخاطر التي تنشأ عن الأحداث التي تجري داخل منشآت الأعمال، وهذه المخاطر تنشأ خلال المسار العادي للعمل مثل مخاطر التشغيل، ومخاطر المعلومات، ومخاطر الإدارة. وهذا النوع من المخاطر يمكن توقعه كما يمكن تحديد احتمال وقوعه، وبالتالي يمكن التحكم فيه من صاحب المنشأة إلى حد ملموس.

2. المخاطر الخارجية: وهي المخاطر التي تنشأ بسبب الأحداث التي تقع خارج منشأة الأعمال، مثل مخاطر الأسعار، والمخاطر البيئية، ومخاطر الطاقة، والمخاطر السياسية والاقتصادية، ومثل هذه الأحداث عادة ما تكون خارجة عن سيطرة المنشأة، وبالتالي لا يمكن تحديدها أو التحكم فيها بدرجة عالية من الدقة.

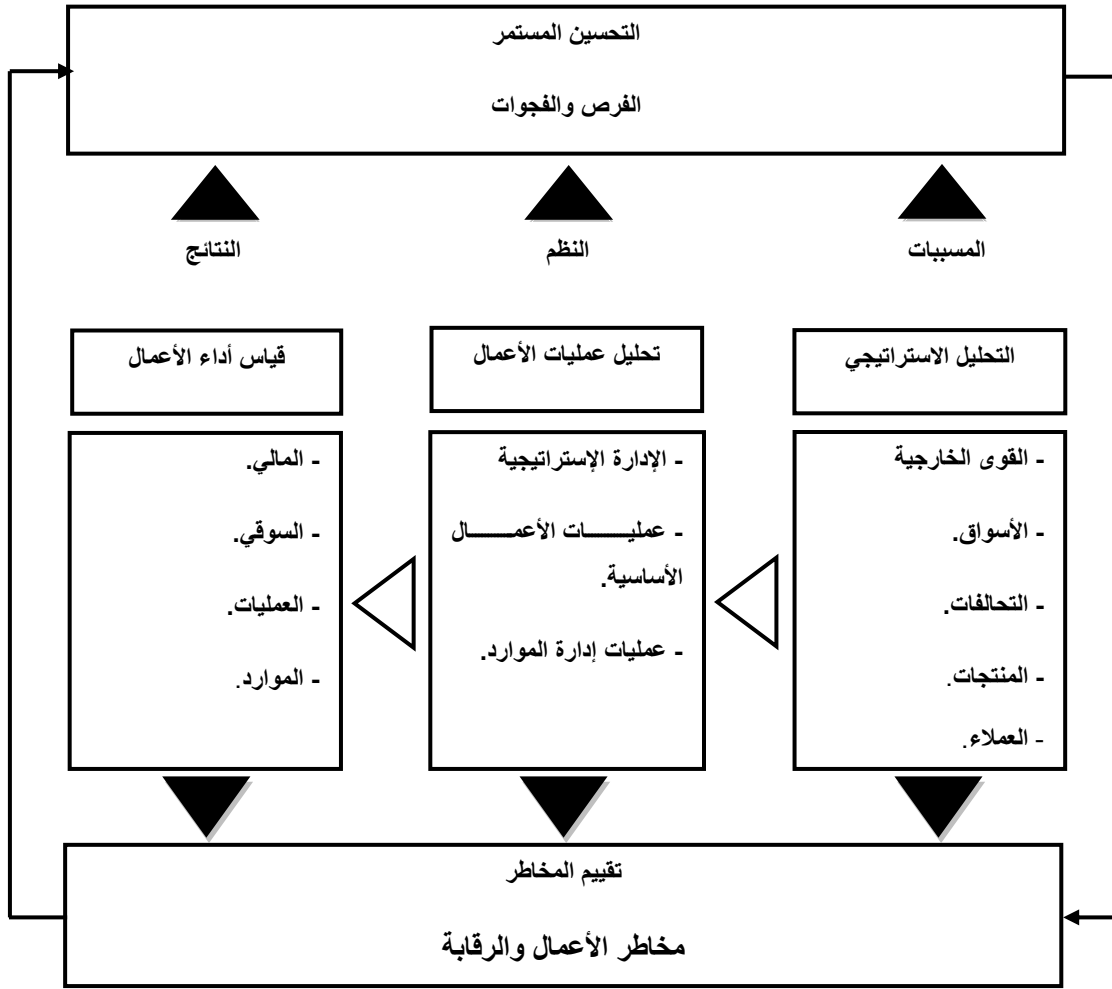
هذا ويرى الباحث أن خطر الأعمال يعد خطراً حتمياً لا مفر من وجوده، وهذا الذي يدفع العديد من منشآت الأعمال في الآونة الأخيرة إلى محاولة إدارة خطر الأعمال إما من خلال:

- قبوله، مما يعني عدم القيام بأي استجابة لمواجهة هذا الخطر، وهذا يرجع إلى الاعتقاد السائد لدى الإدارة بأن تكلفة الاستجابة للخطر قد تفوق المزايا المتوقعة من هذه الاستجابة، أو أن الخطر مازال في الحدود المقبولة.
- أو محاولة نقل الخطر لطرف آخر يقبل مسؤولية إدارة هذا الخطر، ويتم ذلك غالباً من خلال الاستعانة بخدمات شركات التأمين.
- أو تجنبه، ويعد هذا بمثابة قرار من الإدارة بتغيير الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بدلاً من محاولة الاستجابة للخطر، ويرجع ذلك إلى عدم القدرة على تخفيض خطر الأعمال لمستوى مقبول بعائد يفوق التكلفة.
- أو اللجوء إلى تخفيضه من خلال الاعتماد على بيئة رقابية قوية، لتقليل الآثار المتوقعة لهذا الخطر إلى أدنى حد ممكن.

4.4.1.1.2 مبادئ أو مراحل مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال:

بينت دراسات كل من (Bell et, al, 1997, Arricale et al, 1999, Salterio and Thomas, 2002, Ballou and heitgr, 2004, Bell et al, 2002, Kotchetova, 2003, and Paul,2005) أنه لاكتساب المعرفة الشاملة والمتعمقة عن أعمال العميل، ودعم وتطوير التوقعات عن النتائج التشغيلية، والظروف المالية للعميل، فإنه ينبغي على المراجع الذي يستخدم مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال أن يعتمد على أربع مراحل أساسية هي: التحليل الاستراتيجي، تحليل العمليات، تقدير المخاطر، وقياس أداء الأعمال (زيتون، 2010، ص53) وهذه المراحل الأربعة ذات علاقات متداخلة كما يتم توضيحها في الشكل رقم (6.2) التالي:-

الشكل رقم (6.2) المراحل الأربعة لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال



(المصدر: Bell et al, 1997, p34)

وسوف يقوم الباحث بتناول كل مرحلة من هذه المراحل على النحو التالي:

1.4.4.1.1.2 التحليل الاستراتيجي

ويقصد بالتحليل الاستراتيجي؛ بأنه اكتساب المراجع لفهم كاف عن البيئة التي تعمل فيها منظمة العميل، بالإضافة إلى أنه يركز على الطبيعة الإستراتيجية للمنظمة، وإمكانية إعادة صياغتها. فجزء أساسي من التحليل الاستراتيجي أن يحصل المراجع على أو يُحدث فهمه عن تاريخ منظمة العميل، وإستراتيجيته، وأهداف أعمال العميل، ومخاطر الأعمال التي تواجهه، واستجابته لمثل هذه المخاطر، وعمليات الأعمال التي تطبقها الإدارة. كما أنه يركز أيضا على الربط بين إستراتيجية الأعمال وعمليات الأعمال، ويربط بين مخاطر الأعمال المحددة واستجابة

الإدارة لها. ويُرجع الكُتاب أصل كلمة ((استراتيجيه Strategy)) إلى الكلمة اليونانية إستراتيجوس ((Strategos)) وتعني فنون الحرب وإدارة المعارك. ويشير قاموس المورد ((AL-Mawrid)) إلى الإستراتيجية على أنها تعني علم أو فن الحرب أو وضع الخطط وإدارة العمليات العسكرية. أما إستراتيجية الإدارة Management Strategy فتعني عملية تكيف المنظمة مع بيئتها لتحقيق الغايات التنظيمية وتأكيد بقاء التنظيم، والعمل على تنميته وتطويره في المدى البعيد من خلال تدعيم وتعزيز قيمة منتجات المنظمة ومكانتها في المجتمع. ويعني التخطيط الاستراتيجي Strategic Planning التخطيط بتوقع حال المستقبل والاستعداد لمواجهة متغيرات هذا المستقبل. أما المراجعة الإستراتيجية تمثل الخطوة الأخيرة من خطوات إدارة الإستراتيجية، ويجب أن ينصب الاهتمام عند إجراء عمليات المراجعة الإستراتيجية على متابعة العوامل الداخلية والخارجية، وقياس الأداء الفعلي، واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وتعد المراجعة الإستراتيجية من الأمور الحيوية إذ أن النجاح في الغد يترتب على دقة متابعة أعمال اليوم وتقويمها باستمرار (المغربي، 1999، ص17-20).

ومن خلال التحليل الاستراتيجي يستطيع المراجع أن يكتسب معرفة عن الوضع الاستراتيجي لمنظمة العميل، وكذلك الأسواق التي ينافس فيها، ومنتجاته وخدماته، والعوامل والقوى الخارجية التي يمكن أن تؤثر على سلوكه، وكذلك طبيعة العملاء والموردين وشركاء التحالف. فمن خلال حصول المراجع على فهم في أي مكان تقف الشركة محل المراجعة، واحتمال أن تكون في مقدمة المجال الاقتصادي، يستطيع المراجع أن يطور توقعاته الأولية عن القوائم المالية، وتحديد عمليات الأعمال الأساسية التي من خلالها تحقق المنظمة أهدافها الإستراتيجية، وبناءً على هذا يستطيع المراجع تكوين احتمال مخاطر الأعمال، والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية بصورة مبدئية (Bell et al., 1997, p55).

وهناك العديد من الأدوات التي يمكن أن يستخدمها المراجع لأداء التحليل الاستراتيجي منها؛ تحليل القوى الخمسة وقد اقترح Porter القيام بهذا التحليل حيث انه يساعد على التعرف على القوى المؤثرة على منشأة أعمال معينة من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف ومدى شدة المنافسة التي تتعرض لها (ميا، وآخرون، 2007، ص196)، ويمكن تلخيص هذه القوى في خمس قوى أساسية وهي؛ الداخلون الجدد، القوة التفاوضية للمشتريين، القوة التفاوضية للبائعين، المنافسون الحاليون وتهديدات المنتجات البديلة (المغربي، وفهيم، 2006، ص62)، وأسلوب تحليل PEST وهو تحليل للبيئة الخارجية الكلية التي تؤثر على جميع الشركات، ومصطلح

P.E.S.T هو مختصر للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بالبيئة الخارجية الكلية، وتحليل SWOT (القوة، الضعف، الفرص، والتهديدات) ويتطلب تحليل (SWOT) سلسلة من البدائل الإستراتيجية أخذاً في الاعتبار نقاط القوة والضعف الداخلية للشركة، فضلاً عن الفرص والتهديدات الخارجية، وتعزى عملية مقارنة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المحتملة إلى ما يعرف بتحليل (SWOT). ويتمثل الغرض من هذا التحليل في تحديد الاستراتيجيات التي تلائم موارد وقدرات المنظمة، وذلك بالنظر إلى متطلبات البيئة التي تعمل الشركة من خلالها، أو بمعنى آخر يمكن القول إن الغرض من وضع البدائل الإستراتيجية باستخدام تحليل SWOT هو من أجل تدعيم قوة المنظمة بغرض التأهب لاغتنام الفرص ومواجهة التهديدات وتصحيح نقاط الضعف التي تواجه الشركة (هل، وجونز، 2006، ص31). وانه سوف يكون لدى المراجع في نهاية التحليل الاستراتيجي، دراية بالمتطلبات المخططة التي وضعها العميل كاستجابة لبيئته، أخذاً في الاعتبار العلاقة بين البيئة الاقتصادية الواسعة، والصناعة التي ينافس فيها العميل، وضع العميل ودوره في هذه الصناعة، وتهديدات الوضع الحالي للعميل، وحاجات ومتطلبات الحصة السوقية للعميل، والطاقة الإنتاجية الكلية للعميل ومنافسيه، والرؤية الإستراتيجية وكيف ترضي أفضل الاحتياجات السوقية مقارنة بالمنافسين (Chen,2004, p33).

وسوف يحصل المراجع على فهم لكيف يوجه ويدبر العميل بدقة أعماله، ويدرك التوافق بين إستراتيجية العميل والعوامل البيئية من خلال استعراضه لعمليات الإدارة الإستراتيجية للعميل، والخطط الإستراتيجية الرسمية، ومدخل العميل للمسح البيئي لمتابعة ظهور أو تغيير التهديدات الخارجية، وطرق العميل لتوصيل إستراتيجيته لكل مكان في المنظمة، ومدى وضوح مثل هذه الطرق، وطرق ومقاييس العمل المستخدمة لمتابعة الأداء على مستوى الوحدة في ضوء أهدافه الإستراتيجية (Salterio and Thomas, 2002, p17).

2.4.4.1.1.2 تحليل عمليات الأعمال

يوفر تحليل عمليات الأعمال للمراجع الفهم الكافي والمتعمق لعمليات الأعمال الأساسية للعميل، ويقصد بعمليات الأعمال؛ مجموعة الأنشطة المهيكلة داخل الوحدة التي تقدم المخرجات المحددة وتخلق القيمة للمنظمة، وتنقسم عمليات الأعمال إلى عمليات أساسية وعمليات داعمة أو فرعية، ويعتبر من الضروري للمراجع أن يحصل على فهم لعمليات الأعمال الأساسية وعمليات الأعمال الفرعية، إلا إن الاهتمام الأساسي يجب أن يخصص للعمليات الأساسية (Bell at al.,

(1997, P77)، ولكي يختار المراجع العمليات الأساسية يأخذ في اعتباره ثلاث عوامل هي (Paul, 2005, p17):-

1. الأهمية الإستراتيجية للعملية: ما مدى جوهرية وأهمية العملية لتحقيق إستراتيجية وأهداف المنظمة؟ وتعتبر العمليات الأكثر جوهرية هي العمليات الأساسية.

2. مخاطر الأعمال المتلازمة: ما هي مخاطر الأعمال التي تسببها العملية؟ وتعتبر العملية المعرضة لمخاطر أعمال أكثر هي العملية الأساسية. ويجب أن يراعي المراجع عدة اعتبارات عند تحديد مستوى مخاطر الأعمال المتلازمة وهي؛ درجة تعقيد العملية، الأحكام الإدارية المطلوبة في العملية، احتمال أن العملية سينتج عنها معاملات غير روتينية، ومدى الأحكام الإدارية على هذه المعاملات غير الروتينية.

3. بيئة الرقابة: وهذا الجانب يعكس تقدير المراجع لتصرف ووعي والتزام الإدارة بخصوص أهمية الرقابة.

وبشكل عام، يقوم المراجع بالترجيح النسبي بين العوامل الثلاثة عند اختياره أيًا من العمليات تعتبر أساسية للمنظمة. وبمجرد تحديد عمليات الأعمال الأساسية يقوم المراجع بجمع ودمج المعلومات عن العملية من خلال تحديد ما يلي (Bell et al., 1997, P 57):-

- **أهداف العمليات:** وهي المعلومات التي تحدد الدور الأساسي الذي تلعبه العمليات في تحقيق أهداف أعمال المنظمة.
- **المدخلات:** مدخلات العمليات تمثل العناصر أو الموارد أو المعلومات المطلوبة لإتمام أهداف العمليات.
- **الأنشطة:** وهي الأفعال أو العمليات الفرعية التي تقدم مجتمعه مخرجات العمليات.
- **المخرجات:** المخرجات تمثل الناتج النهائي للعمليات- المنتج أو المعلومات أو المواد التي يتم إنتاجها.
- **النظم:** وهي مجموعة الموارد المصممة لانجاز أهداف العمليات، فنظم المعلومات تقدم تقارير تحتوي على تغذية عكسية عن الأداء التشغيلي والمالي وتوافق الأهداف التي تساعد في رقابة العمليات.

- **مجموعة العمليات:** وهي البيانات والمعلومات التي ترتبط بالعملية من اجل استخدامها في تقرير أو أكثر للإدارة أو الطرف الثالث، ويمكن تصنيف مجموعة العمليات إلى روتينية وغير روتينية أو محاسبية وتقديرية، ويتم هنا تحديد الارتباط بين مجموعة العمليات وإجراءات المراجعة الإضافية.
- **المخاطر:** وتتضمن الآتي :-
- ✓ **المخاطر التي تهدد الأهداف:** مخاطر العمليات وهي المخاطر التي قد تهدد تحقيق أهداف العمليات.
- ✓ **الرقابة المرتبطة بالمخاطر:** الرقابة هي السياسات والإجراءات التي قد يتم تنفيذها أو لا يتم تنفيذها، والتي تساعد في توفير تأكيد أن المخاطر تم تخفيضها للمستوى المقبول لتحقيق أهداف العمليات.
- **أعراض أخرى للأداء الضعيف:** أي أعراض أخرى للأداء الضعيف وتشمل الأدلة الأخرى التي تدل أن العمليات لا يتم تشغيلها عند أعلى مستوى فاعلية.

ويمكن للمراجع أن يقارن تحليله لمخاطر العمليات مع تحليل الإدارة لمخاطر العمليات، وذلك لضمان أن الرقابة التي تم وضعها تتعامل بنجاح مع المخاطر، وغالباً ما يتم متابعة مخاطر العمليات من خلال مقاييس مالية وغير مالية، والتي تسمى بمؤشرات الأداء الأساسية، إن فهم مصدر وجود هذه المؤشرات يساعد المراجع على تحديد أداء إدارة المخاطر، وتساعد في تصميم الاختبارات الأساسية الإضافية لضمان أن هذه المخاطر لم تؤثر على محتوى القوائم المالية. وأيضاً من خلال تحليل العمليات يحاول المراجع الحصول على فهم للارتباط بين الأداء على مستوى العمليات، وإجراءات الأعمال الروتينية وغير الروتينية، والتقديرات المحاسبية، وأرصدة الحسابات، والإفصاحات الأخرى في القوائم المالية، ويساعد هذا الفهم على توجيه اهتمام المراجع للمجالات التي تكون في العملية المعنية والتي قد تتطلب أكبر أثناء الاختبارات الأساسية (زيتون، 2010، ص58). وفي نهاية تحليل العمليات سيكون المراجع قد قام بتحديث فهمه لكيف يخلق العميل قيمة، وما إذا كان العميل نسق بشكل فعال أنشطة عمليات الأعمال مع إستراتيجية أعماله، وما هي مخاطر العمليات الجوهرية التي تهدد تحقيق أهداف أعمال العميل، وما مدى فعالية عملية الرقابة على مخاطر العمليات، والمخاطر الإستراتيجية، لتحديد مراجعة تضمينات القوائم المالية، وهذه المعرفة المفصلة والمحدثة عن أعمال العميل توفر أساساً لتطوير توقعات المراجع عن نتائج العميل التشغيلية وظروفه المالية.

3.4.4.1.1.2 تقدير المخاطر

المرحلة الثالثة من مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال هي تقدير المخاطر، انه أكثر من أي مرحلة من المراحل الأخرى، فإن هذه المرحلة يعاد النظر فيها باستمرار طيلة عملية المراجعة حسب ما يدرك المراجع، ويعيد نظره في المخاطر الإستراتيجية، ومخاطر العمليات، ومخاطر الأعمال، والآثار المترتبة على مخاطر المراجعة، ففي مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال تعتبر عملية تقدير المخاطر عملية مستمرة لا تنتهي أبداً حتى إصدار المراجع لرأيه، وهذا يتناقض مع المدخل الآخر الساكن لتقدير المخاطر، ففي ظل مدخل المراجعة التقليدي يقوم المراجع بتقدير المخاطر في مرحلة تخطيط عملية المراجعة. فبالرغم من أن معايير المراجعة تشجع على المراجعة المستمرة لتقديرات المخاطر في النموذج التقليدي، إلا انه جرت الممارسة التقليدية على أن تقدير المخاطر يحدث في مرحلة التخطيط، وفي مرحلة تكوين رأي المراجع، وان المخاطر تنفح في المراحل الوسطى فقط إذا اكتشف المراجع معلومات جديدة جوهرية. كما أن مدخل المراجعة التقليدي يركز على تقدير المخاطر وفقاً لهدف عملية المراجعة، أما المراجع الذي يستخدم مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يركز على تقدير المخاطر من وجهة نظر أعمال الوحدة محل المراجعة، ولذلك تقدير المخاطر أوسع نطاقاً في مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال (Bell et al, 1997, p72).

و إنشاء فحص المراجع لعمليات إدارة المخاطر عن العميل، فإنه يكتسب فهماً لمدى إدراك الإدارة لمخاطر الأعمال، وكل من مخاطر الأعمال الإستراتيجية ومخاطر عمليات الأعمال، ويأخذ في الاعتبار معقولية الافتراضات التي تركز عليها تقديرات الإدارة للتأثير المحتمل لهذه المخاطر. وهذه الافتراضات يتم فحصها من خلال مصفوفة يتم فيها دمج افتراضات عن احتمال وقوع المخاطر (غير محتمل، محتمل، ممكن على الأرجح)، مع افتراضات عن حجم المخاطر (غير جوهرية، معتدلة، جوهرية). كما أن معظم مخاطر الأعمال يتم إدارتها عن طريق عمليات الأعمال المصممة جيداً، وبالتالي يجب أن يفسر المراجع المخاطر التي تهدد التنفيذ الفعال للعمليات من خلال اختبار الرقابة التي وضعتها الإدارة على مدى كفاءة وفعالية سير عمليات الأعمال، ويحدد ما إذا كانت الإدارة أخذت في الاعتبار كل مخاطر الأعمال الجوهرية، ويستخدم هذه المعلومات لاتخاذ الأحكام عن المدى الذي عنده تظل المخاطر الإستراتيجية ومخاطر العمليات غير خاضعة للرقابة لتحديد مستوى المخاطر المتبقية- المخاطر التي لم تخضعها الرقابة إلى المستوى المقبول. ولتقييم مخاطر المراجعة يقوم المراجع بأداء أربعة مهام هي (الطفي، 2007، ص237):-

1. تحديد المخاطر عن طريق تطوير فهم المنشأة وبيئتها، متضمناً ضوابط الرقابة الملائمة التي ترتبط بالمخاطر، وتحليل المخاطر الإستراتيجية، ومجموعة المعاملات الهامة.
2. ربط المخاطر المحددة بما يمكن أن يكون خطأ في تأكيد الإدارة بخصوص الاكتمال والوجود والتقييم والحدث وقياس العمليات، أو التأكيدات الخاصة بالحقوق والالتزامات والعرض والإفصاح.
3. تحديد ما إذا كانت المخاطر من الضخامة، بحيث يمكن أن تؤدي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية.
4. دراسة احتمال أن المخاطر سوف تؤدي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، وأثرها على مجموعة العمليات وأرصدة الحسابات والإفصاحات.

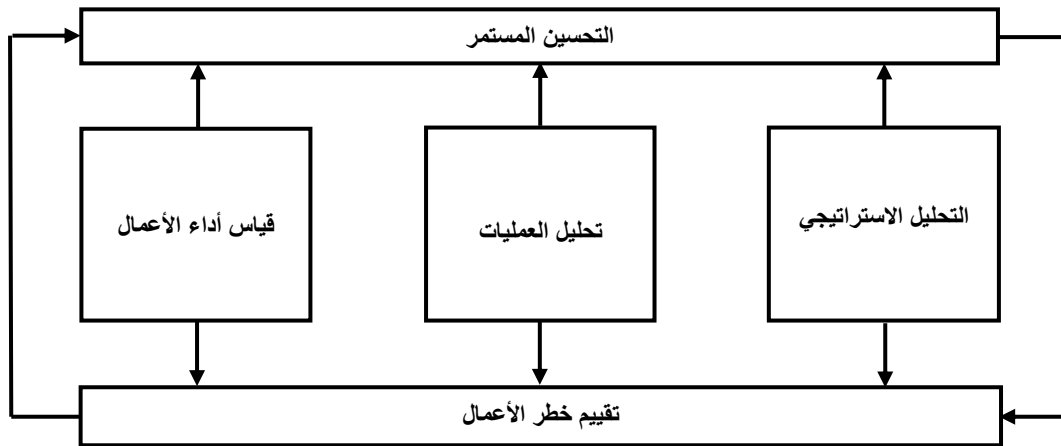
ويجب على المراجع مراعاة مجموعة من العوامل عند تقدير الخطر المتلازم وهي طبيعة عمل العميل، وأمانة الإدارة، ودافعية العميل، ونتائج عمليات المراجعة السابقة، وعمليات المراجعة الجديدة مقابل عملية المراجعة المتكررة، والأطراف المرتبطة، والعمليات المالية غير الروتينية، والحكم الضروري لتسجيل العمليات المالية وأرصدة الحسابات بشكل دقيق، وإمكانية حدوث اختلاسات، وتركيبية المجتمع (ايرنز، ولوبك، 2008، ص340).

إن الهدف من مراجعة القوائم المالية هو إبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية في كل جوانبها المهمة تعبر بعدالة وصدق عن الوضع المالي للعميل، طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً واللوائح ذات الصلة. ومخاطر المراجعة هي؛ احتمال فشل المراجع بدون قصد في إبداء راية في قوائم مالية بها تحريف جوهري، ولتحديد ما إذا كانت مخاطر الأعمال المتبقية أدت إلى مخاطر مراجعة عند مستوى مرتفع وغير مقبول، فإنه يجب إجراء تحليل إضافي للمخاطر المتبقية من خلال (Salterio and Thommas, 2002, p27):-

1. تحديد مخاطر الأعمال المتبقية المرتبطة بمجموعة العمليات الحسابية المهمة.
2. يجب الأخذ في الاعتبار أهداف المراجعة المحددة بخصوص هذه المجموعة من العمليات.
3. يجب أن يتم تحديد مخاطر أن هذه العمليات سوف تكون محرفة تحريفاً جوهرياً كنتيجة لمخاطر الأعمال المتبقية. ولو أن مخاطر مجموعة العمليات محرفة تحريفاً جوهرياً مرتفع فإنه يجب على المراجع تصميم إجراءات مراجعة أساسية إضافية للحصول على أدلة مخاطر التحريفات الجوهرية تم تخفيضها عند المستوى المقبول.

هذا وتجدر الإشارة إلى انه ينبغي أن يقوم المراجع بتقييم الإستراتيجية بشكل مستمر، وتحديد التهديدات المختلفة التي تواجه المنشأة وتقييم كفاءة وإجراءات الرقابة الداخلية في الحد منها، وذلك بغرض التحديد السليم لخطر الأعمال وهذا ما يمكن توضيحه بالشكل رقم (7.2):-

الشكل رقم (7.2) مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال، والتقييم المستمر لخطر الأعمال لأغراض التحسين المستمر في عملية المراجعة



(المصدر: Bell, et al., 1997,p34)

يتضح من الشكل رقم (7.2) إن تقييم المراجع لخطر الأعمال هي عملية مستمرة ولا تتوقف حيث يبدأ المراجع بالتحليل الاستراتيجي لوضع المنشأة وتحديد المخاطر والتهديدات المحيطة ومدى قدرة المنشأة على مواجهة هذه التهديدات أو على الأقل الحد منها من خلال وضع نظام قوي للرقابة الداخلية.

لقد أشار معيار المراجعة الدولي رقم 315 في الفقرة رقم 6 إلى إن الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، هو عملية مستمرة وديناميكية لجمع وتحديث وتحليل المعلومات خلال عملية المراجعة. وفي هذا الشأن يوضح المعيار الدولي للمراجعة رقم 320 والصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، في الفقرة 11 أن تقدير المراجع لمخاطر المراجعة قد يتغير أثناء قيامه بعملية المراجعة، فمثلاً قد يعتمد المراجع عند التخطيط للمراجعة وبناءً على تقديره لاحتمالات حدوث الخطأ وعلى نتيجة فحصه واختباراته لنظام الرقابة الداخلية أن المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة الداخلية منخفضة، ومع ذلك يخلص بعد قيامه بإجراءات المراجعة إلى إن تقديره السابق كان منخفضاً جداً، وفي هذه الحالة يجب عليه القيام بإجراءات مراجعة إضافية،

لتخفيض مستوى مخاطر عدم الاكتشاف، للوصول إلى مستوى مخاطر المراجعة المخطط لها أصلاً (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009، ص346،394).

لذلك عند أداء إجراءات تقدير المخاطر يمكن للمراجع الحصول على أدلة مراجعة فيما يتعلق بفئات المعاملات، أو أرصدة الحسابات، أو الإفصاحات والإثبات المتعلقة بذلك، من خلال الاستفسار من الإدارة وآخرون داخل المنشأة، والإجراءات التحليلية، والملاحظة والفحص (جمعة، 2012، ص221-223). إن تقييم المراجع السليم لخطر الأعمال من شأنه أن يؤثر على الخطر المتلازم وخطر الرقابة، وتقدير المراجع لخطر الأعمال وكل من الخطر المتلازم وخطر الرقابة يؤثر على تقييمه لخطر الاكتشاف، والذي يؤثر بدوره على خطر وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية، ومن ثم على تخطيط عملية المراجعة. وعلى المراجع إن يخفض خطر المراجعة إلى ادني مستوى مقبول وذلك من خلال التحديد السليم للاختبارات الأساسية.

ويجب أن يشمل جميع المخاطر أفضل تقدير للمراجع بالنسبة لكل المخاطر في أرصدة الحسابات أو نوع العمليات التي فحصها، وليس المخاطر التي تم اكتشافها فقط، فإذا كان مجموع المخاطر غير المصححة يزيد على التقدير النهائي لمستوى الأهمية النسبية بالنسبة للقوائم المالية، فيجب على المراجع بعد القيام بالعمل الإضافي الضروري، أن يطلب من الإدارة تصحيح الأخطاء المهمة، وإذا رفضت الإدارة الاستجابة لهذا الطلب، فعلى المراجع أن يصدر تقريره برأي متحفظ، أو برأي عكسي أو مخالف (القاضي، ودحدوح، 1999، ص111-112). هذا ويتضح للباحث مما سبق، أنه باتباع المراجعين الخارجيين لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال والقائم على تفهم طبيعة أعمال المنشأة وما يتضمنه من التوجه بالخطر، يساعد في تحسين أداء المراجع، وزيادة الدقة في تقييمه للخطر الكلي للمراجعة.

4.4.4.1.1.2 قياس أداء الأعمال

المرحلة الرابعة من مراحل مداخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال هي؛ مرحلة قياس أداء الأعمال، وفيها يقوم المراجع بدمج كل من التحليل الاستراتيجي مع تحليل العمليات مع المخاطر المتبقية، لتطوير التوقعات عن محتوى القوائم المالية. إن الهدف الأساسي لهذه المرحلة هو الأخذ في الاعتبار وبشكل حريص، ما إذا كانت هذه التوقعات تتسق مع العمليات التشغيلية، والوضع المالي الظاهر في القوائم المالية للعميل، ويتضمن قياس أداء الأعمال تقييم مقاييس الأداء المالية، وغير المالية، والأخذ في الاعتبار التوافق بين هذه المقاييس، وتقييم الإفصاحات في القوائم

المالية، وتنفيذ إجراءات المراجعة التقليدية لتكوين وإصدار الرأي. إنه لكي يقوم المراجع بقياس الأداء المالي، يؤدي المراجع مجموعة من الإجراءات تتضمن (Salterio and Thomas, 2002, p21):-

- فحص وتقييم السياسات المحاسبية المهمة، وخاصة سياسات الاعتراف بالإيراد.
- مقارنة الأداء المالي للعميل بزملائه في الصناعة، واستخدام النسب المالية بشكل أساسي.
- تحليل جودة الأرباح.
- الأخذ في الاعتبار إفصاحات القوائم المالية مقارنة بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

ويأخذ المراجع في الاعتبار أيضاً جودة الأرباح للعميل، وجودة الأرباح ليس لها مفهوم مقبول، لكن يمكن النظر إليها على أنها قدرة الوحدة على تكرار أرباحها سواء من حيث الكمية أو الاتجاه على مدى طويل نسبياً، وهي ترتبط عادة بدقة الأرباح المفصح عنها (سياسات المحاسبة الأكثر تحفظاً تقدم أرباح ذات جودة عالية)، والأداء العام للأرباح (قدرة العميل على المحافظة على المستوى الحالي من الأرباح في المستقبل)، والارتباط الكبير بين الأرباح المفصح عنها للوحدة وبين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وتوحي وجود الأرباح بالاستمرار في قوائم الدخل المستقبلية، والقدرة على تغطية الأصول خاصة الثابتة واسترداد تكلفتها، وأن الوحدة سوف تحافظ على رأس مالها الحقيقي (التضخم). وكل هذه العوامل تظهر مخاطر أعمال أقل للعميل، وبالتالي تمكن المراجع من قبول مستوى مرتفع لمخاطر الاكتشاف عند تخطيطه، كما إن مؤشرات انخفاض جودة الأرباح قد تؤدي إلى تقدير مخاطر أعمال مرتفعة، والتي يجب أن يعوضها المراجع من خلال إجراءات مراجعة إضافية التي تخفف المخاطر المحققة للمستوى المناسب أو تقترح تغيير القوائم المالية المعدة بواسطة الإدارة (Bell et al., 1997, p61).

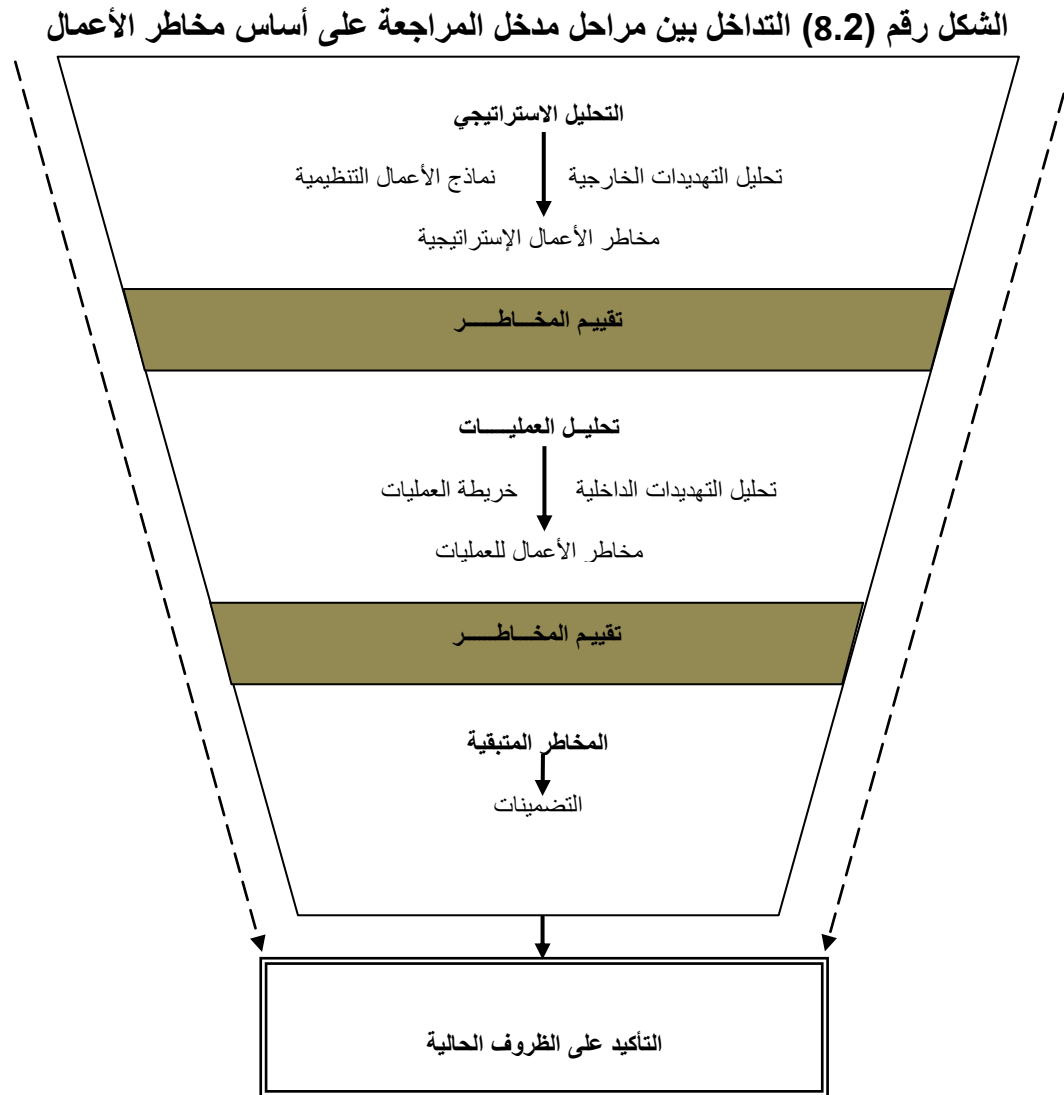
أما بالنسبة لقياس الأداء غير المالي، فقد ذكر انه على المراجع أن يجمع كمية جوهرية من المعلومات عن مقاييس الأداء غير المالية عن هذه العمليات التي حددها كأساسية، وفي هذه المرحلة من المراجعة يجمع هذه المقاييس من كل عمليات الأعمال الأساسية ليأخذ في الاعتبار العلاقة بينهم على مستوى الوحدة محل المراجعة ككل. الهدف هنا هو السماح للمراجع للحصول على نظرة أعمق حول العلاقة بين مقاييس الأداء المالية وغير المالية لضمان عدالة للقوائم المالية والإفصاحات ذات الصلة. ويبدأ المراجع هنا من خلال النظر في الموارد المتوفرة للعميل (عن ما تعكسه مؤشرات الأداء الأساسية التي تم جمعها واختبارها خلال تحليل العمليات) ما إذا كانت جوهرية لتحقيق أداء العمليات المطلوب. بعد ذلك يفسر المراجع ما إذا كان أداء

العمليات (مرة أخرى من خلال النظر في مؤشرات الأداء الأساسية) يتسق مع الموارد المخصصة. وفي ضوء كل من الموارد المتاحة وأداء العمليات يبحث المراجع في كيفية أن السلع والخدمات المتوفرة من خلال العميل لها حصة في السوق. والمقارنة النهائية هي الربط بين مقاييس الأداء المالية ومقاييس الأداء غير المالية للتحقق من الاتساق بينهم. ولنأخذ مثال بسيط: نتأمل هنا أن وحدة محل المراجعة لديها موارد مالية محدودة، لهذا لا تستثمر بشكل كبير في طاقات إنتاجية جديدة، فالوحدة تقدم منتجاتها بنفس التكنولوجيا من عشر سنوات. وتحليل مقاييس الأداء غير المالية تتسق مع هذه الموارد المالية المحدودة (مثلاً قياس وقت تعطل الآلات يزداد من سنة لأخرى)، مع ذلك، تظهر القوائم المالية نسبة مصاريف إصلاح وصيانة أقل لإجمالي الأصول الثابتة. هذا من شأنه أن يشير إلى التناقض الذي يحتاج من المراجع تفسيره قبل إصدار رأي المراجعة غير المتحفظ، ومن المرجح تفسيرها من خلال إجراءات مراجعة أساسية إضافية. وأخيراً بالنسبة إلى الإفصاحات في القوائم المالية، يمكن وصف هذه الإفصاحات التي تصدرها الإدارة بأنها تتكون من عنصرين أساسيين: القوائم المالية، والإفصاحات ذات الصلة. لا تقتصر القوائم المالية على المعلومات المالية عن المعاملات والأحداث الماضية بل يمكن تعديلها بالتقديرات التي تحدد التوقعات عن المعاملات والأحداث المستقبلية. أما الإفصاحات ذات الصلة تمتد لهذه التوقعات الممكنة عن المعاملات والأحداث عن طريق الإفصاح عن أي مقاييس جوهرية غير مؤكدة بخصوص البنود المعترف بها في القوائم المالية. لهذا يقع على المراجع مسئولية جوهرية لبحث كل من الماضي والمستقبل، عن طريق التركيز على إستراتيجية العميل، وعمليات أعماله الأساسية، والرقابة الموضوعية، ومؤشرات الأداء الأساسية، فالمراجع يجمع كمية كبيرة من المعلومات تخدم كمؤشرات رائدة للأداء المالي المستقبلي (Maclulich, 2003, p797-799). وذلك لان مستخدمي القوائم المالية يقوموا بتحليل هذه القوائم لكي يتنبؤوا بمستقبل الشركة لاستخدامها في اتخاذ قراراتهم، ولذلك على المراجع أن يقوم بمراجعة الشركة وكأنه يريد أن يستثمر فيها.

بعد استكمال التحليل وتقييم المخاطر، يجب على المراجع أن يقيم درجة حجم المخاطر الإستراتيجية المتبقية، ومخاطر العمليات المتبقية، وان المعرفة والمعلومات التي يتحصل عليها المراجع من عمليات التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات للمنشأة قيد المراجعة مهمة جداً، حيث إنها تمكن المراجع من فحص الحسابات التي لا زالت تحتوي على مخاطر، ونظراً لان الوصول إلى الأخطاء المتبقية يعد من الأمور الصعبة، فإن المراجع يقوم بجمع ودمج المعلومات التي حصل عليها من عملية تقييم العمليات التشغيلية والأداء وفعالية الأساليب المستخدمة في إدارة

المخاطر في جميع مراحل التحليل، والتي تؤثر على دقة وصحة التقارير المالية، وانه اعتماداً على كل المعرفة المحصلة خلال مراحل مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال، فإن المراجع يجب أن يكون في وضع قوي جداً لتقييم التقديرات المحاسبية في القوائم المالية، وقياس الإفصاحات غير المؤكدة. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يقيم المراجع أي إفصاحات أخرى، مثل فرض استمرارية العمل، والخسائر التشغيلية المتكررة، وأوجه القصور في رأس المال العامل (عودة، 2011، ص50-51).

وبصورة عامة يوضح الشكل التالي التداخل بين الأربعة مراحل لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال:-



(المصدر: Eilifsen and Wallage, 2001, p196)

يتضح من الشكل رقم (8.2) انه عند استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يقوم المراجع أولاً بالقيام بالتحليل الاستراتيجي من خلال التعرف على نماذج الأعمال التنظيمية وذلك للتعرف على أهداف المنشأة وتحليل التهديدات الخارجية التي تهدد تحقيق المنشأة لأهدافها، وذلك للتعرف على مخاطر الأعمال الإستراتيجية وتقييمها، ومن ثم يقوم المراجع بتحليل العمليات من خلال التعرف على خريطة العمليات للتعرف على العمليات الأساسية والفرعية الداعمة والتركيز على العمليات الأساسية وتحليل التهديدات الداخلية التي من الممكن أن تعوق عمل العمليات ألام لازم لتحقيق الأهدف، وذلك للتعرف على مخاطر الأعمال للعمليات وتقييمها. وبعد استكمال تحليل وتقييم المخاطر، يجب على المراجع أن يقيم درجة حجم المخاطر الإستراتيجية المتبقية، ومخاطر العمليات المتبقية، وان المعرفة والمعلومات التي يتحصل عليها المراجع من عمليات التحليل الاستراتيجي، وتحليل العمليات للمنشأة قيد المراجعة، مهمة جداً حيث إنها تمكن المراجع من التحديد الدقيق للمخاطر المتبقية المتضمنة في البيئة الداخلية والخارجية للمنشأة، ومطابقة ذلك مع الظروف الحالية للمنشأة للتعرف على مكامن الخطر، حتى يستطيع المراجع من التحديد الدقيق للحسابات التي لازالت تحتوي على مخاطر، ليتم التركيز عليها في عملية المراجعة، وبالتالي يمكنه ذلك من التخطيط السليم لعملية المراجعة، والتقليل من مخاطر المراجعة، وهذا بدوره يزيد من جودة المراجعة.

ومما سبق يتضح للباحث إن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال ما هو إلا تطوير لمدخل المراجع على أساس خطر المراجعة، حيث يعد كلاهما من أساليب المراجعة على أساس الخطر، والتي تقوم على فكرة أساسية مفادها أن المراجع يجب أن يوجه اهتمامه نحو المناطق الأكثر خطورة بالمنشأة، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية المراجعة. ولكن استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يؤدي إلى تفهم أكثر للمنشأة ونظمها والعلاقات المتداخلة بين النظم، مما يمكن المراجع من التقدير الدقيق لمخاطر المراجعة وهذا ما يمكن المراجع من تخطيط وأداء المراجعة بصورة أكثر جودة. ولذلك سوف يقوم الباحث في الجزء التالي بإجراء مقارنة بين المدخل التقليدي ومدخل مخاطر الأعمال...

2.1.2 مقارنة بين المدخل التقليدي ومدخل مخاطر الأعمال

إن إتباع مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال، يقضي على أوجه القصور بالمدخل التقليدي، وذلك من خلال التعامل مع القوائم المالية باعتبارها المحصلة النهائية لإستراتيجية

العميل، وعمليات المنشأة هي التي تستخدم لتنفيذ تلك الإستراتيجية. فهو ينظر إلى المنشأة باعتبارها نظام مفتوح يسعى إلى التكيف مع المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية، وذلك من خلال التنسيق بين عمليات المنشأة والأهداف الرئيسية. وهذه المنهجية تسمح للمراجع الخارجي بتكوين إطار ذهني بشأن أعمال العميل، وهذا الإطار يتضمن تأثير الأخطاء المتضمنة في البيئة الداخلية والخارجية على عمليات المنشأة والقوائم المالية. فطبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ينبغي أن يحصل المراجع على معرفة كافية بأعمال المنشأة محل المراجعة، وأن يعتمد على هذه المعرفة عند تخطيط وإجراء اختبارات المراجعة، وإتمام كافة مراحل المراجعة.

وفي الجزء التالي يسعى الباحث إلى الحصول على دليل يؤكد على إن تطبيق مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال سيُمكن المراجع من الحصول على الفهم الكافي بأعمال العميل، مما يؤدي إلى التقييم الدقيق للخطر مقارنة بالمدخل التقليدي، والقائم على فهم أعمال العميل.

هذا ويمكن تلخيص أهم أوجه الشبه والاختلاف بين كل من المدخل التقليدي ومدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال في الآتي (Bell et al., 1997, p72) و(عبد الخالق، 2011، ص106):-

الجدول رقم (1.2) أوجه الشبه والاختلاف بين كل من المدخل التقليدي ومدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال

وجه المقارنة	المدخل التقليدي	مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال
1 من حيث الهدف	كلاهما يعد من أساليب المراجعة على أساس الخطر، والتي تقوم على فكرة أساسية مفادها أن المراجع يجب أن يوجه موارده واهتماماته نحو المناطق الأكثر خطورة بالمنشأة، ومن ثم العمل على زيادة كفاءة وفعالية المراجعة.	
2 من حيث مدى تعقد الوظائف:	ويشير مدى تعقيد الوظائف إلى مدى تعقد كل من المُدخلات، والتشغيل، والمخرجات، وحيث يحتوي كل منهم على بعدين أساسيين وهما كمية المعلومات ودرجة وضوح هذه المعلومات.	
• المُدخلات	كلا المدخلين يحتاج إلى تجميع قدر كبير من المعلومات عن المنشأة محل المراجعة، وبيئة الأعمال المحيطة بها، ومخاطر أعمالها.	
	يتم الحصول على المعلومات بأشكال ونماذج مختلفة مما يقلل من وضوحها.	يتم الحصول على المعلومات بشكل منتظم مما يزيد من درجة وضوحها.

<p>● التشغيل</p> <p>كلا المدخلين يعتمد على تشغيل قدر كبير من المعلومات عن المنشأة محل المراجعة، وبيئة الأعمال المحيطة بها.</p>		
<p>يكون التشغيل أقل وضوحاً، ومن ثم أكثر تعقيداً، حيث يتطلب التحليل الاستراتيجي قيام المراجع بتكوين إطار يعتمد على نظرية النظم، وذلك لتفهم بيئة الصناعة التي تعمل بها المنشأة وأهداف المنشأة واستراتيجياتها، ويسمح للمراجع بالتركيز على إطار ذهني موجه بالإستراتيجية الخاصة بالعميل، ومن ثم تقليل مستوى التعقيد وتحسين الأداء.</p>	<p>يكون التشغيل أقل وضوحاً، ومن ثم أكثر تعقيداً، حيث يعتمد المراجع على الحكم الشخصي والخبرات السابقة فيما يتعلق بتشغيل المعلومات المتاحة التي تم الحصول عليها، مع تجاهل المعلومات الإستراتيجية، وذلك في سبيل تفهم أعمال المنشأة.</p>	
<p>● المخرجات</p> <p>إن المخرجات الناتجة عن تطبيق هذا المدخل تسمح للمراجع بتكوين إطار ذهني عن الإستراتيجية المتبعة في المنشأة، والاعتماد على هذا الإطار في تقييم الخطر وتحليل العمليات الداخلية للمنشأة، وهذا الإطار الفكري يشكل أحد أهم أدلة الإثبات التحليلية التي يعتمد عليها المراجع في إبداء راية بشأن القوائم المالية.</p>	<p>قد لا تعتبر المعلومات التي تم الحصول عليها كافية لتقييم الخطر بشكل دقيق، فالمعرفة التي يكونها المراجع تستخدم فقط كأساس يعتمد عليه عند تخطيط المراجعة وإجراءات الاختبارات الأساسية واستكمال باقي إجراءات المراجعة.</p>	
<p>3</p> <p>من حيث طبيعة المعلومات</p> <p>حيث يمكن تصنيف أنواع المعلومات إلى ثلاثة أنواع: معلومات متعلقة بالمشكلة محل البحث، معلومات متعلقة بأبعاد المشكلة، ومعلومات متعلقة بحل المشكلة.</p>		
<p>● معلومات عن المشكلة</p> <p>وهي تتمثل في هيكل، وخصائص، ومكونات المشكلة محل البحث، من الناحية النظرية نجد أن كل من المدخلين يواجه بنفس المشكلة وهي؛ الحصول على الفهم الكافي لأعمال المنشأة محل المراجعة، مما يمكن المراجع من تخطيط وأداء عملية المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً.</p>		
<p>إن المعلومات المتعلقة بالمشكلة يتم إدماجها في الإطار الذهني المكون لدى المراجع، والذي يتضمن التعرف على العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية بالإضافة إلى العلاقات المتبادلة فيما بينها، والتي من شأنها أن تؤثر على خطر الأعمال، فمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يركز بشكل كبير على مكونات أي نظام، بالإضافة إلى</p>	<p>يتم تناول المعلومات المتعلقة بالمشكلة من خلال التعرف على العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية دون تحليل العلاقات المتبادلة فيما بينها.</p>	

		العلاقات المتداخلة بين مكونات النظام والبيئة التي يعمل من خلالها، بدلا من التركيز على كل مكون على حدة.
	• معلومات عن مجال المشكلة	وهي تتضمن الحقائق، والمبادئ، والقوانين، والنظريات المتعلقة بالمشكلة. ويعتمد مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال وعلى العكس من المدخل التقليدي، على معلومات أكثر وفرة عن مجال المشكلة، من خلال تطبيق نظريات الإدارة الإستراتيجية، ومعايير المراجعة، ودليل إرشادات المحاسبة والمراجعة المتعلق بالصناعة، والاستفسار من إدارة المنشأة.
	• معلومات عن حل المشكلة	يوفر مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال مدى أوسع من المعلومات لحل المشكلة، حيث يسمح بتوجيه انتباه المراجع نحو الجوانب الأكثر أهمية وملائمة والعلاقات المتبادلة فيما بينها، وعلى ذلك فإن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يوفر معلومات أكثر إثراء لمعرفة المراجع مقارنة بالمدخل التقليدي.
4	من حيث هيكل مهام المراجعة	يعتمد على وجهة النظر الشمولية، والتحليل من أعلى لأسفل، فهو يوجه انتباه المراجع نحو حيازة قدر أعمق من المعلومات، وتحقيق التكامل بين المعلومات التي حصل عليها وتوقعاته بشأن القوائم المالية.
5	من حيث المعرفة بالمحاسبة والمراجعة	معرفة متخصصة بالمحاسبة والمراجعة حيث يعتمد على إن فهم المراجع لإجراءات المراجعة، والقواعد الأساسية، بالدرجة الأولى يمكنه التحقق من مدى الاتساق واكتشاف الأخطاء.
6	من حيث تقييم المراجع للخطر	تقييم الخطر يعتبر بمثابة عملية ديناميكية متكررة، حيث تأخذ في الاعتبار المخاطر الإستراتيجية، ومخاطر العمليات، والربط بين هذه المخاطر والخطر الكلي للمراجعة. ويعتبر الرأي عن القوائم المالية مرتبط بشكل كبير جداً بتقديرات مخاطر أعمال العميل.
		هذا التقييم. ويعتمد على اعتقاد أنه يمكن إصدار الرأي عن القوائم بصرف النظر عن الآراء بخصوص مخاطر أعمال العميل.

في ظل مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال سوف يستخدم المراجع نموذج مخاطر المراجعة، وسوف يتم توزيع الجهود على أساس تقديرات المخاطر، وسوف يتم أداء الإجراءات ويتم إصدار رأيه في القوائم المالية اعتماداً على الأدلة مثل مدخل المراجعة التقليدي. ولكن يفترض مدخل المراجعة التقليدي أن المعرفة بالمحاسبة والمراجعة تلعب دوراً أساسياً في إصدار أحكام المراجعة، وينفي بشكل ضمني تأثير المعرفة بأعمال العميل، أما مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يرى ضرورة فهم المراجع لبيئة أعمال العميل (Bell et al., 1997, p72).

وبناء على ما سبق يتضح للباحث أن المعرفة التي يحصل عليها المراجع بشأن أعمال العميل يتم الاعتماد عليها بشكل أفضل في ظل مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال مقارنة بالمدخل التقليدي، فكل المدخلين يؤدي إلى تكوين المراجع لرأي بشأن القوائم المالية، ولكن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يركز عند تجميع أدلة الإثبات بشكل أكبر على المتغيرات الحادثة في النظم على مستوى أعلى، على العكس من المدخل التقليدي الذي يركز بشكل أكبر على النظم المحاسبية والعمليات في المستوى الأدنى. ومن ثم فإنه من المتوقع أن يحسن من كفاءة عملية المراجعة حيث ينظر هذا المدخل إلى القوائم المالية باعتبارها المنتج النهائي لإستراتيجية المنشأة، وأن العمليات التي تقوم بها المنشأة هي السبيل نحو تحقيق هذه الإستراتيجية.

ففي ظل مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال ينصب اهتمام المراجع على التغيرات التي تحدث في إستراتيجية أعمال المنشأة محل المراجعة، والوضع الاقتصادي، والعوامل القانونية، والسياسية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والعلاقات المتبادلة فيما بينها، والتهديدات والقوى الداخلية والخارجية التي تهدد قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها وإستراتيجياتها، وتصرفات وردود فعل الإدارة تجاه تلك التهديدات. كما أن تحليل إستراتيجية العميل تساعد بشكل كبير على تقييم مخاطر الأعمال التي تنعكس على احتمال حدوث أخطاء جوهرية في القوائم المالية، ومن ثم وضع برنامج سليم للمراجعة مما يساعد على زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية.

ويخلص الباحث من استعراض تطور مهنة المراجعة إلى إن هدف المراجعة اتسع ليشمل ما وراء القوائم المالية، وأن أساليب وإجراءات المراجعة قد تغيرت لتتناسب مع احتياجات وتوقعات المجتمع على درجة عالية من التأثر بالظروف والعوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية مع مرور الوقت، وبالتالي سوف يتطرق الباحث إلى دراسة وتحليل بيئة المراجعة المعاصرة التي ساهمت بشكل كبير في ظهور الجيل الرابع للمراجعة وهو مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال...

2.2 بيئة المراجعة الخارجية المعاصرة

لقد شهدت البيئة المحيطة بمنشآت الأعمال العديد من التغيرات في شتى الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية، والتكنولوجية، وقد اشتدت حدة هذه التطورات بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة. وفي ظل الظروف البيئية والمخاطر الحالية، أضحت من الصعب على منشآت الأعمال أن تحقق التميز الدائم والمستمر من خلال ما تقدمه من منتج أو خدمة تحقيقاً لرغبات وتفضيلات العميل، وفي الوقت ذاته ضمان النجاح المستمر.

ولم تكن البيئة الليبية بمعزل عن تكل الظروف وذلك نظراً للانفتاح الواضح على الاقتصاد العالمي والذي دفعت إليه الدولة الليبية من خلا إصدارها للعديد من القوانين حيث تم إصدار القرار رقم 118 لسنة 2007 بشأن إصدار لائحة تملك الشركات العامة بهدف توسيع قاعدة الملكية ورفع الكفاءة والقدرة التنافسية، والقانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لغرض تحقيق التنمية واستقلال المواد الخام المتوفرة محلياً.

وان أي مشروع تجاري يجب أن يحمي نفسه من المخاطر أو التهديد بالخسارة فالمخاطر لا يمكن الهروب منها في الأعمال التجارية لأن احتمالاً الخسارة قائمة مثل توقعات المكسب، ورغم إن المديرين يبذلون كل ما في وسعهم لتأكيد نجاح عملهم إلا إنهم لا يستطيعون الوقوف أمام كل مخاطرة متوقعة. ليس فقط لأن الظروف غير المرئية قد تؤدي إلى خسارة في الدخل والفوائد ولكنها قد تكلف المشروعات مبالغ باهظة بسبب التلف أو التعويضات القضائية (راتشمان، وهيل، 2001، ص681) فمخاطر الأعمال دائمة التغير ومن ثم فإن العواقب الناتجة عن هذه المخاطر أصبحت أكثر تعقيداً، وإن سرعة التغيرات في البيئة المحيطة والتوقعات المستمرة من قبل العملاء والتطور السريع في التكنولوجيا والتغيرات الواضحة في نماذج أعمال المنشآت قد يكون لها كبير الأثر على قدرة المنشآت على مواجهتها ومن ثم على قدرتها على الاستمرار والبقاء.

ولم تكن مهنة المراجعة بمعزل عن المتغيرات الجديدة والضغوط والتحديات المعاصرة التي يشهدها العالم، حيث أصبح المراجع في الوقت الحاضر بصدد مخاطر مسؤوليات قانونية لم يسبق أن تعرض لها خلال الأعوام المنصرمة على المستوى العالمي، حيث من الملاحظ صرامة الأحكام القضائية الصادرة ضد المراجع وذلك بسبب تزايد حجم الدعاوي القضائية المرفوعة من قبل الجهات الخارجية التي اعتمدت على قوائم مالية مضللة والتي تعذر على المراجع الخارجي اكتشافها أثناء قيامه بعملية المراجعة والفحص، هذا بالإضافة إلى حدوث العديد من حالات الانهيار المفاجئ في العديد من الشركات والمؤسسات العالمية. وقد ثار جدل واسع حول مسببات

تلك الأزمات فالبعض قد أرجعها إلى تراخي آليات الحوكمة وخاصة في المنشآت المالية الأمر الذي قد انعكس في توسيع مبالغ فيه في عمليات الإقراض والاقتراض على اعتبار أن ذلك هو المظهر الرئيسي لأزمة الائتمان وأزمة الرهن العقاري، وقد أرجع البعض الآخر وقوع الأزمة العالمية إلى التوسع في استخدام القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية بشكل مبالغ فيه وبشكل يعكس الاستخدام المفرط للحكم الشخصي والى جانب ما سبق فقد انتشرت حالات التلاعب والفساد المالي وظهرت عوامل مظاهر للغش لم تكن موجودة من قبل. ولقد القي كله بظلاله على مهنة وسوق خدمات المراجعة. وهناك العديد من الطرق التي من خلالها يمكن تمييز بيئة معقدة مثل بيئة المراجعة، وهي (Peecher et al., 2007, p473):-

- أ- تستخدم الوحدة محل المراجعة نماذج أعمال، واستراتيجيات، وعمليات أعمال جديدة، فهناك انخفاض في حواجز المنافسة، كما أن وتيرة التغيير متزايدة. وعرف Peecher نموذج الأعمال بأنه وصف لكيفية اعتراف الشركة خلق قيمة في السوق، وهو يتضمن مزيجاً فريداً من المنتجات، والخدمات، والتصورات، وطرق التوزيع التي تقوم بها الوحدة مستقبلاً، كما يتضمن الأفراد، والبيئة التشغيلية التي تركز عليها الشركة وتستخدمها لإنجاز عملها. فيعتبر نموذج أعمال العميل بمثابة هيكل للقرارات والذي يعتمد على النظم الإستراتيجية، والذي يصف الأنشطة المترابطة التي تنفذها وحدة الأعمال، والقوى الخارجية التي تؤثر على الوحدة، وعلاقات الأعمال مع الأفراد أو المنظمات الأخرى خارج الوحدة.
- ب- هناك اهتمام متزايد عن مسؤوليات اكتشاف غش الإدارة والذي يؤدي إلى قوائم مالية محرفة جوهرياً.
- ت- هناك دليل ثابت بالرغم من عدم تكراره عندما تحدث حالات فشل المراجعة، فإنه عادة ما تنتج عن عدم كفاية الرقابة على الأخطاء.
- ث- يوصف نموذج مخاطر المراجعة كأداة بارزة مساعدة في تخطيط عملية المراجعة وتنظيم جهود رقابة جودة المراجعة.

ومن هنا ونتيجة للسماوات التي تتمتع بها بيئة المراجعة الحالية كان لا بد من منهجية تواكب هذا التطور الحاصل للوصول إلى رأي فني حول عدالة القوائم المالية، ووضع الشركة محل المراجعة، والأخطار المحيطة بها، ودرجة التأثير على استمراريتها. وتكمن أهمية مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال بأنه لم يغفل أياً من هذه الاتجاهات الحديثة لبيئة المراجعة.

1.2.2 بيئة الأعمال المعاصرة لمنظمات الأعمال

مما لا شك فيه أن السنوات الأخيرة شهدت تغيرات ملموسة في كافة جوانب البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية، حيث ظهرت كثير من التكتلات الاقتصادية الدولية، أيضاً ظهور اتفاقية تحرير التجارة العالمية (الجات)، وعلاوة على التقنيات الحديثة العالمية في نظم وبرامج الإنتاج والمعلومات، ولقد كان لتلك المتغيرات تأثير بالغ الأهمية على المنشآت، حيث أن ظروف البيئة الحديثة والمتغيرات الاقتصادية العالمية قد وضعت المنشآت أمام حتمية التفاعل مع البيئة المحيطة أو مغادرة عالم الصناعة (فودة، 2011، ص361). وتحدد منظمات الأعمال اليوم رسالة ورؤية لها، والتي تعتبر أساساً لأهداف أعمالها، ولتحقيق هذه الأهداف تضع منظمات الأعمال استراتيجيات وتنفذ العمليات وتكتسب الموارد، وقد تعيد نظرها في التوجه الاستراتيجي إذا ما كانت الاستراتيجيات أقل قابلية للاستمرار، أو إن استمرار المنظمة يكون عرضة للخطر. ولاتخاذ أحكام مهنية قوية وصحيحة عن التأكيدات المتضمنة في القوائم المالية، فإن المراجع يحتاج لفهم إستراتيجية الأعمال الحالية للعميل وعملياته لتكييف إستراتيجيته طبقاً للظروف البيئية المتغيرة ومخاطر الأعمال الناشئة.

ونظراً لكبر حجم الشركات وكثرة عددها مما أدى ذلك إلى زيادة تأثيرها الملحوظ في البيئة مما دفع المشرع إلى تطوير القوانين وإلزام الشركات بالمحافظة على البيئة، ولقد أكد القانون الليبي رقم 15 لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة في لائحته التنفيذية على ضرورة التزام المنشآت بالمحافظة على البيئة ويجب على من يتسبب بالضرر بالبيئة القيام بإزالة الضرر وعلى نفقته الخاصة مع دفع التعويض عن الخسائر والأضرار البيئية التي ترتبت على ذلك وفقاً للأسس والضوابط والتقدير التي تضعها الهيئة العامة للبيئة، كل ذلك كان له عظيم الأثر على بيئة منظمات الأعمال.

ولقد كان للمتغيرات البيئية الاقتصادية وما يترتب عليها من المنافسة الحادة المحلية والعالمية تأثيراً واضحاً على كافة الأنظمة الإدارية وأنظمة المعلومات، حيث أصبح على الإدارة ضرورة تطوير أساليبها ومداخلها القرارية، كما أصبح عليها ضرورة تبني إستراتيجيات جديدة تحقق التفاعل والاستجابة لمتطلبات وخصائص تلك المتغيرات. هذا ويمكن القول بأن الأولويات الإستراتيجية وحدها قد لا تكون كافية للحصول على ميزة تنافسية لتعظيم أداء المنشآت، حيث لا بد من دعم ذلك بعمليات إنتاجية ذات كفاءة وفعالية عالية. ليس ذلك فحسب بل لا بد من توفر المعلومات المالية، وربط إستراتيجية تنظيمات الأعمال ومقاييس الأداء المالية وغير المالية مما

يدل على ان إستراتيجية المنشأة لم تعد من المهام الخاصة بالإدارة العليا، بل تهم جميع المستويات بما فيها الإدارات التنفيذية (فودة، 2011، ص380). في ظل التغيرات المستجدة في بيئة الأعمال أصبحت منشآت الأعمال تواجه خطراً قد يهدد استمرارها، وطبقاً لفرض الاستمرارية تقوم المنشأة لتستمر ما لم توجد عوائق تؤدي إلى توقف نشاطها والحيلولة دون استمرارها ونموها، وهذا الفرض هو الذي يدفع بالمساهمين والمستثمرين إلى توظيف أموالهم في المشروعات الاستثمارية (الصباغ، 2004، ص122).

وفي الماضي أدرك المديرون أن الأسواق المحلية التي تقدم فيها المنظمة منتجاتها وخدماتها هي المجال الاقتصادي للمنظمة، وركزت إدارة المخاطر على التغيرات البيئية في هذه المجالات. هذا التركيز المحدود مرضي لأهداف التخطيط الاستراتيجي في العصر الصناعي منتصف القرن العشرين حيث كانت هناك حواجز جوهرية لدخول الأسواق التي تنفصل عن بعضها بمسافات طويلة، كما لم يكن النقل متوفراً ولا رخيصاً، وكانت التكنولوجيا غير قابلة للتطبيق بسهولة. وبعدها فتح التقدم التكنولوجي في المواصلات والاتصالات الطريق لارتباط وتداخل الأطراف الاقتصادية في شبكة اقتصادية أكثر تعقيداً، وقد اختصرت التكنولوجيا المسافة والوقت وجعلت الأفراد والمنظمات أكثر حركة وسرعة وأيضاً أكثر تبعية وتداخلاً. فأدى اختصار المسافة والوقت إلى زيادة حدة المنافسة عن طريق تقديم فرص أعمال جديدة للمنافسين يدخلون عن طريقها الأسواق العالمية (Bell et al., 1997, p13). وكما أدى إلى إمكانية التعلم السريع لتكنولوجيا المنافسين، وبالتالي تخفيض حواجز دخول الأسواق، وبالتالي يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شكلت النظام الاقتصادي الجديد، ولكي تُدار مخاطر الأعمال بشكل فعال، فإنه يجب الآن أن تنظر منظمات الأعمال إلى حقل عملها من خلال الشبكة الاقتصادية العالمية ككل (عيسى، 2009، ص17). وهذه التغيرات الحادثة في بيئة الأعمال لها كبير الأثر على التهديدات التي تواجه نماذج الأعمال، وعلى خطر الأعمال في هذه المنشآت، ومن ثم خطر المراجعة.

وفي هذا السياق إن محتوى الأعمال له تأثير عميق على مخاطر أعمال المنظمة عميل المراجعة، وبالتالي على مخاطر المراجعة. وانه في عالم الأعمال اليوم، خلق التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بيئة شديدة المنافسة، فالمنافسون المحتملون والابتكارات تكون موجودة أو تأتي من أي مكان في العالم، كما إن منظمات الأعمال يمكنها خلق قيمة أكبر من خلال تطوير واستخدام الأصول غير الملموسة مثل الملكية الفكرية ومن خلال عمليات الأعمال عن القيمة التي يمكن أن تتحقق من حسن استخدام الأصول المادية. وتؤكد نماذج الأعمال الجديدة على أهمية نظم

التقرير المالي، وتزيد وجود وأهمية التقديرات وبالتالي ضرورة تقييمها جيداً، وتظهر دور الأحكام في المحاسبة، ففي عالم الأعمال اليوم الضغوط والفرص ودوافع إدارة الأرباح و حتى غش القوائم المالية تعتبر بصورة واضحة أكبر من أي وقت في الماضي (Peecher et al., 2007, p470). وبالرغم من تعقد نموذج الأعمال وتهديدات إدارة الأرباح، فإنه يجب على المراجع أن يبدي رأيه في مدى عدالة القوائم المالية، حيث إن القوائم المالية تتأثر سواء بأثر رجعي أو مستقبلي بالآثار المترتبة على نموذج الأعمال المعقد عن طريق التقديرات المتعددة والإفصاحات المعقدة، فإنه يجب على المراجع أن يطور التوقعات التي تساعد في قياس مدى معقولية هذه التقديرات والإفصاحات، وأيضاً يطور الاستراتيجيات لتساعده في اكتساب الدليل الكافي والإضافي للحكم على صدق وصحة التقديرات والإفصاحات.

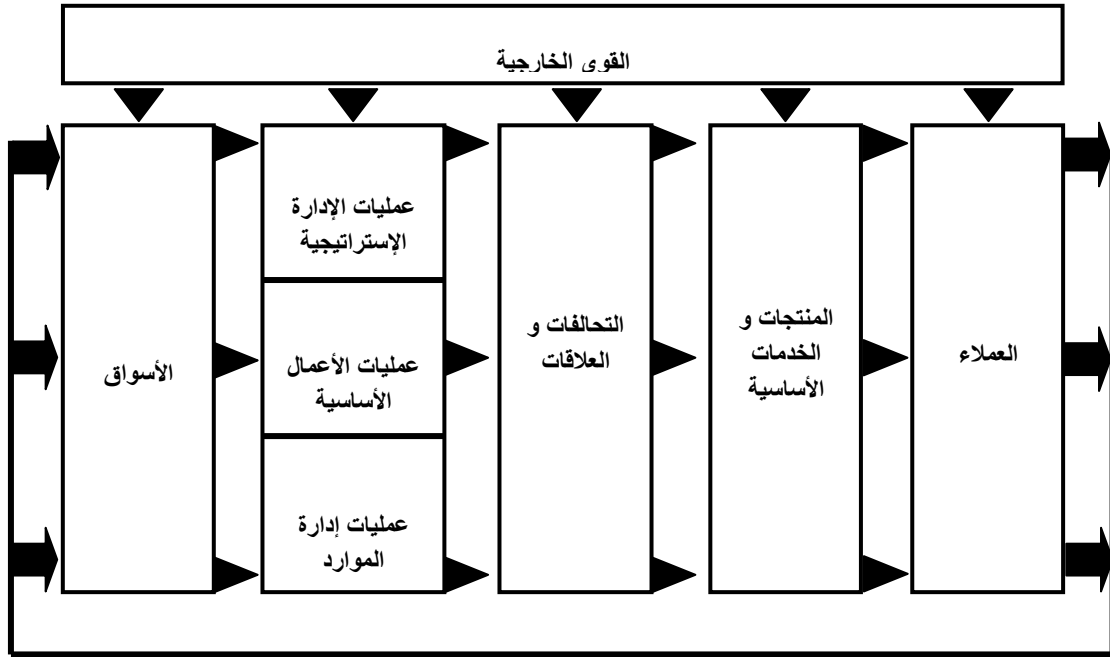
إن المراجع يستخدم نموذج أعمال العميل لتنظيم ودمج المعلومات التي جمعها عن أعمال وصناعة ذلك العميل. ويعرف نموذج أعمال العميل بأنه الأداة التي تمكن المراجع من الفهم الأفضل لمدى فعالية تصميم إدارة أعمال العميل والأمور المرتبطة بالأداء الحرج التي تواجهه لتقييم أفضل لمخاطر المراجعة. ويتكون هيكل نموذج أعمال العميل من ثمانية مكونات وهي (Bell, et, al, 1997, p37):-

1. **القوى الخارجية:** وهي العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والضغوط والقوى من خارج الوحدة، والتي تهدد تحقيق أهداف الأعمال.
2. **الأسواق:** وهي المجالات التي تختار أن تعمل فيها الوحدة.
- **عمليات الإدارة الإستراتيجية:** وهي العملية التي بها تطوير رسالة الوحدة، وتعريف أهداف أعمال الوحدة، وتحديد مخاطر الأعمال التي تهدد تحقيق أهداف الأعمال، وتأسيس عمليات إدارة مخاطر الأعمال، ومتابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف.
3. **عمليات الأعمال الأساسية:** وهي العمليات التي يتم من خلالها تطوير وإنتاج وتسويق وتوزيع منتجات وخدمات الوحدة.
4. **عمليات إدارة الموارد:** وهي العمليات التي من خلالها يتم اكتساب وتطوير وتوزيع الموارد على أنشطة الأعمال الأساسية.
5. **التحالفات:** وهي العلاقات التي يتم تكوينها بغرض تحقيق أهداف الأعمال، أو توسيع فرص الأعمال، أو تخفيض وتحويل مخاطر الأعمال.
6. **المنتج والخدمة الأساسية:** وهي السلعة التي تقدمها الوحدة للسوق.
7. **العملاء:** وهم الأفراد أو المنظمات التي تشتري مخرجات الوحدة.

ويمكن توضيح المكونات السابقة لنموذج أعمال العميل من خلال الشكل رقم (9.2)

التالي:-

الشكل رقم (9.2) هيكل نموذج أعمال العميل



(المصدر: Bell et al., 1997,p38)

ويمكن استخدام نموذج أعمال العميل لتنظيم ودمج المعلومات عن أعمال وصناعة العميل، لتساعد المراجع على ضمان انه حصل على درجة مناسبة من اعتبارات مخاطر الأعمال الجوهرية للعميل، وتأثيرها المحتمل على مخاطر المراجعة، وأن مبادئ قياس ومتابعة الأعمال والإجراءات التحليلية ذات الصلة تمثل الأنشطة التي يؤديها المراجع لاكتساب المعرفة عن أعمال وصناعة العميل، بهدف تكوين قالب نموذج أعمال العميل المتكامل (Bell et al., 1997,p20). هذا بالإضافة إلى إن إضافة المنشآت للقيمة لم يعد يعتمد على الأصول المادية الملموسة فقط، بل أصبح يعتمد بشكل اكبر على نظام توظيف الأصول غير الملموسة، ونماذج الأعمال الحديثة هذه أصبحت تمثل ضغوطاً على نظام التقرير المالي، فلقد كان للتغيير الواضح في نماذج الأعمال في المنشآت المختلفة بلا شك كبير الأثر على خطر الأعمال الذي يواجهه هذه المنشآت ومن ثم خطر المراجعة الأمر الذي يتطلب المزيد من التوقعات والتقديرات المحاسبية مما يزيد من الاعتماد على الأحكام الشخصية لإجراء مثل تلك التقديرات.

وبصورة عامة يخلص الباحث من استقراء بيئة الأعمال المعاصرة إلى إن البيئة التي تعمل من خلالها منظمات الأعمال اليوم ومخاطر الأعمال التي تنشأ فيها، سواء على مستوى الظروف والقوى الداخلية للمنظمة، أو على مستوى الصناعة، أو حتى على مستوى الاقتصاد العالمي، يمكن أن تخلق تحديات كبيرة للمراجع كاستجابة للتغيرات في طبيعة أنشطة خلق القيمة، وما ترتب عليه من تغيير في عمليات واستراتيجيات الأعمال للمنظمات. بالإضافة إلى ذلك أصبحت تسود تأكيدات معقدة لتقديرات القوائم المالية. كل ذلك مثل ضغوطاً على المراجع لانتقاء مدخل المراجعة المستخدم، وتقديم مدخل يمكنه التعامل مع هذه المتغيرات، وهو مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال. كما أنه في الوقت الحاضر وما تتسم به بيئة الأعمال من تغيير وما تحتوي عليه من مخاطر، تطورت معايير المراجعة وزادت من المسؤوليات الملقاة على عاتق المراجع. ولذلك سوف يتناول الباحث في الجزء التالي مسؤولية المراجع في ظل بيئة الأعمال المعاصرة.

2.2.2 مسؤولية المراجع في البيئة المعاصرة

ينظر لعملية المراجعة باعتبارها تكنولوجيا تولد الثقة، لإقناع أصحاب المصلحة بأن وحدات الأعمال وإدارتها عند المستوى المطلوب، وأن هذه الوحدات ومديريها يمكن مساءلتهم. ففي عالم يتصف بعدم التأكد وعدم الاستقرار، من المتوقع أن تقدم المراجعة اطمئناناً لأصحاب المصلحة من خلال توفير فحص موضوعي وخارجي للطريقة التي بها أعدت وقدمت القوائم المالية.

وقد ترجع الانهيارات والأزمات السابقة في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة، والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في جانب منه إلى قصور في مهنة المحاسبة والمراجعة، وبصفة خاصة فيما يرتبط بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تحكم أداء المحاسبين والمراجعين. وقد كان لذلك كبير الأثر على إعادة مراجعة دور الجهات ذات العلاقة ومسئولياتهم بهذا الشأن، وعلى الخصوص دور المراجع الخارجي في توفير الإنذار المبكر عن حدوث تعثر لتلك الوحدات الاقتصادية وفشلها، وضرورة الإفصاح المناسب عن أية أمور قد تثير الشكوك حول مدى قدرة تلك الوحدات على الاستمرار بالنشاط في المستقبل القريب، وكذلك قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف الغش في القوائم المالية. لذلك بدأ الاهتمام بمدى وفاء المراجعين الخارجيين بمسئولياتهم، وماهية الإجراءات التي تم اتخاذها من جانب الجهات المهنية المسؤولة عن تنظيم المهنة بصدد تقصير المراجعين الخارجيين، خاصة فيما يتعلق بالمعايير التي

تحكم أداء المراجعين الخارجيين. خاصة وأن الانهيارات التي حدثت مؤخراً في كبرى دول العالم التي تدعى قوة المهنة فيها كان وراءها واحد من اكبر مكاتب المراجعة على مستوى العالم.

وقد أكد القانون الليبي رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري في المادة 208 على مسؤولية المراجع عن صحة شهادته وعلى سرية الأعمال والمستندات التي يطلع عليها وهو مسئول عن أي تقصير إذا تبين أن الضرر ما كان ليحدث لو قام المراجع بما هو مطلوب منه من يقظة واهتمام بمهمته. وكذلك فرضت المادة 408 عقاب على المراجع الخارجي بالحبس مدة لا تقل على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرون ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا لم يلتزم بتقديم تقريراً يتضمن رأيه في مدى سلامة حسابات الشركة، وصحة البيانات الختامية، ومدى تطابق هذه الحسابات مع أحكام القوانين ذات العلاقة والنظام الأساسي للشركة ومدى تطبيق الشركة للمعايير المحاسبية المعتمدة (المرعية)، وبشكل خاص تلك المتعلقة بمسك الدفاتر، وعملية جرد موجودات والتزامات الشركة، وطريقة عرض البيانات المالية الختامية.

ويحاول الباحث في هذه الجزئية استعراض أهم مسؤوليات المراجع الخارجي في بيئة الأعمال المعاصرة والتي يمكن أن تتضمن كل من مسؤولية المراجع عن الغش، ومسؤولية المراجع عن الحكم على مقدرة الشركة على الاستمرار، ومسؤولية المراجع عن الرقابة الداخلية، وسوف يقوم الباحث بتناول كل من هذه المسؤوليات على النحو التالي...

1.2.2.2 مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش

يتضمن تقرير المراجعة التعبير عن رأي المراجع عن عدالة وصدق عرض القوائم المالية، وللوفاء بهذه المسؤولية فعلى المراجع أن يبحث بجدية عن كل الأخطاء والمخالفات التي تؤثر بشكل جوهري على صدق وعدالة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية، وأكثر من ذلك فلو إن الفحص قاد المراجع إلى الارتياب والشك في وجود غش واحتيال حتى ولو كان غير جوهرياً، أو مهماً بدرجة كافية للتأثير على رأي المراجع، فإنه عليه أن يرفع الأمر إلى الإدارة مقروناً باقتراحاته لتصحيح الوضع (توماس، وهنكي، 2003، ص45). ويترتب على قبول ووفاء المراجع بمسؤولياته عن اكتشاف الأخطاء والغش، أن يحصل أصحاب المصلحة على قيمة مضافة من خلال تقرير المراجعة عن القوائم المالية، متمثلة في الاطمئنان إلى خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية خاصة بسبب غش الإدارة.

إن المراجع خلال الفترة السابقة على عام 1920م كان معنياً باكتشاف الأخطاء والغش، وتطورت هذه الأهداف، مما تطلب الحاجة إلى ضرورة إبداء الرأي في العشرينات وما بعدها، كما أنه مع بداية الستينات رفعت العديد من القضايا ضد بعض من أعضاء المهنة بسبب الخطأ والإهمال في أداء المراجعة والفشل في اكتشاف المخالفات، الأمر الذي دفع بالمهنة إلى السوراء تجاه تحميل المراجع مسؤوليات أكبر تجاه اكتشاف الأخطاء والمخالفات (توماس، وهنكي، 2003، ص44). وبصورة مرتبطة استجابة لكشف الغش في القوائم المالية خلال السنوات القليلة الأولى من هذا القرن، تحولت مهنة المراجعة من صناعة منظمة ذاتياً إلى صناعة منظمة بناء على المعايير. حيث أصبح التركيز الأساسي لهذه المعايير على غش القوائم المالية، وبصورة خاصة توضيح مسؤولية المراجع عن كشف الغش. إنه الإصلاح المزعم لعيوب التقرير المالي. حيث أصبح الآن التأكيد المعقول هو التأكيد المرتفع بخصوص التحريفات في القوائم المالية (Peecher et al., 2007, p470) هذا ويمكن تتبع التطور في هذه المعايير لفهم العلاقة المعقدة بين معايير المراجعة والتطورات في المراجعة من أجل فهم المسؤولية الحالية للمراجع بخصوص الغش.

أصدرت الهيئة الأمريكية لتنظيم تداول الأوراق المالية SEC عام 1940م سلسلة التعليمات رقم 19 حيث أوضحت إن فحص ميزانية الشركات التي تتداول أوراقها المالية في الأسواق العامة يتطلب من المراجع ضرورة اكتشاف أية مغالاة في تقويم الأصول أو حساب الإيراب، وسواء كان هذا بسبب غش واحتيال مقصود أو غير ذلك، وقد تكرر هذا القول في عام 1974م بسلسلة التعليمات المحاسبية رقم 153، هذا وقد اتضح من استقصاء اجري عام 1974م في الولايات المتحدة الأمريكية إن 66% من المستثمرين يعتقدون إن أهم وظيفة لشركات المراجعة تتمثل في اكتشاف الغش والاحتيال. وشكلت مهنة المحاسبة لجنة مسؤوليات المراجع عام 1974م وقد انتهت اللجنة عام 1978م إلى إصدار عدد نتائج منها؛ يجب أن يكون الراجع مهتماً بنظم الرقابة والمقاييس الأخرى المصممة لمنع الغش، وإن المراجع من واجبه البحث عن الغش ومن المتوقع أن يكتشفه من خلال بذل العناية والمهارة المهنية المعقولة (توماس، وهنكي، 1989، ص50، 66).

واهتم مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بالغش، وذلك من خلال إصداره لمجموعة من المعايير والنشرات في هذا الشأن كان أولها نشرة معايير المراجعة رقم 1 الصادرة في عام 1972م، حيث نصت على أن المراجع يكون مسئولاً عن اكتشاف أية أخطاء أو غش يمكن أن يؤدي إلى فشل القوائم المالية في التعبير عن المراكز المالي ونتيجة الأعمال بشكل صادق، كما إن

التحرك نحو قبول مسؤولية اكبر عن اكتشاف غش واحتيال الإدارة قد عكسته أيضا نشرة معايير المراجعة رقم 6 الصادرة عام 1975 حيث اهتمت بصفات الطرف ذو الصلة بالمنشأة كما طالبت المراجع بأن يعطي عناية خاصة بتلك العمليات الهامة التي تقع بين المنشأة والأطراف ذات الصلة بها، كما طالبت بضرورة الإفصاح بالقوائم المالية عن حقيقة هذه العمليات خاصة إذا كانت جوهرية وهامة. أما النشرة رقم 16 لسنة 1977 والمتعلق بمسؤولية المراجع المستقل عن اكتشاف الأخطاء وحالات عدم الانتظام، وكانت مسؤولية المراجع بصورة أولية تتمثل في الاستجابة لدلائل الغش التي تجذب اهتمام المراجع إثناء السير العادي لعملية المراجعة. هذا وتشخص التصرفات غير القانونية للعملاء على أنها نوعا آخر للغش والاحتيال، وهنا نجد إن مسؤولية المراجع فيما يتعلق بهذا النوع من المخالفات قد عنيت به نشرة معايير المراجعة رقم 17، حيث أوضحت انه لا يكمن الاعتماد على الفحص العادي في اكتشاف مثل هذه المخالفات القانونية، فالمراجع ليس بالمحامي أو البوليس السري، لكنها حذرت المراجع بأن يكون يقضاً لإمكانية وجود هذه المخالفات القانونية (توماس، وهنكي، 1989، ص47-49). أما النشرة رقم 53 لسنة 1988 والمتعلق بمسؤولية المراجع عن اكتشاف والتقارير عن الأخطاء وحالات عدم الانتظام، تقترح إن المراجع تقع عليه مسؤولية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد معقول من أن أي تحريف جوهري – متضمن الغش – قد تم اكتشافه. أما نشرة المراجعة رقم 82 لسنة 1997 عن اعتبارات الغش عند مراجعة القوائم المالية، فقد حاولت تقديم توضيح إضافي لمسؤولية المراجع، حيث اقترحت أن المراجع يجب عليه أن يحدد بصورة واضحة مخاطر التحريفات الجوهرية التي ترجع للغش، وتتطلب هذه النشرة أيضا أن يقوم المراجع بتوثيق تقديره لمخاطر الغش (حماد، 2004، ص215-216). وتعتبر النشرة رقم 99 لسنة 2002 والخاصة باعتبارات الغش عند مراجعة القوائم المالية، من المحاولات الحديثة التي تؤدي إلى ما يتوقعه المجتمع من المراجع بخصوص الغش في القوائم المالية، حيث يتطلب من المراجع أن يفكر بإبداع ويتحاور مع أعضاء فريق المراجعة عن مخاطر التحريفات الجوهرية التي ترجع للغش، بغض النظر عن الانطباع ومدى الأمانة المكتسبة عن إدارة الوحدة في الماضي. انه يعتر محاولة لتحسين تقدير المراجع لمخاطر الغش (عبد العال، 2008، ص245-246).

وكذلك يجد المنتبغ لمعايير المراجعة الدولية اهتمامها بمسؤولية المراجع عن الغش، حيث تم إصدار المعيار رقم 240 والخاص بمسؤولية المراجع عن الغش في مراجعة القوائم المالية، وكان الغرض منه توفير الإرشادات بشأن مسؤولية المراجع عن الغش في مراجعة البيانات المالية وكذلك التوسع بشأن كيف سيتم تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 315 والخاص بفهم المنشأة

وبينتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، ومعيار المراجعة الدولي رقم 330 الخاص بإجراءات المراجع استجابة للمخاطر المقيمة فيما يتعلق بمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الغش وتطلب المعيار الدولي رقم 240 من المراجع أن يحافظ على موقف الشك المهني مع إدراك وجود أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الغش بالرغم من خبرة المراجع السابقة في المنشأة فيما يتعلق بأمانة ونزاهة الإدارة والمكلفين بالرقابة. وان يقوم أعضاء فريق المراجعة بمناقشة قابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الخطأ أو الغش، وعلى المراجع أن يقوم بإجراءات للحصول على معلومات عن الغش وتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الغش عند مستوى البيانات المالية ومستوى الإثبات وتطلب المعيار أيضا من المراجع عند التخطيط وأداء عملية المراجعة لتقليل مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض بشكل مقبول أن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية بسبب الغش وحدد المعيار مسؤولية المراجع في اكتشاف الغش في حصوله على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، ص269،270،275).

من خلال استقراء المعايير السابقة نجد إن هناك تطوراً في معايير المراجعة بخصوص مسؤولية المراجع عن الغش، وبالتالي يخلص الباحث إلى انه يجب على المراجع أن يتطور في مداخله التي يستخدمها في المراجعة لتقابل التطور في مسؤوليته عن الغش.

2.2.2.2 مسؤولية المراجع عن الحكم على مقدرة المنشأة على الاستمرار

تعتبر قضية الحكم على قدرة الشركة على الاستمرار، من القضايا الهامة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. حيث تنبع هذه الأهمية من إن عدم حصول هؤلاء المستخدمين على تحذيرات مبكرة نسبياً حول احتمال الإفلاس يمكن أن يؤدي إلى اتخاذهم قرارات غير سليمة، ومن ثم تحملهم لتكلفة مرتفعة نتيجة القرارات الخاطئة.

وإن عدم قدرة المنشأة على الاستمرار تحدث عندما لا تكون المنشأة قادرة على دفع الديون التي عليها بسبب وجود ظروف اقتصادية، أو ظروف داخلية بها، مثل الكساد أو اتخاذ الإدارة لقرارات غير صائبة (لطي، 2005، ص261). إلا انه عندما يفشل المشروع بعد أن يكون المراجع قد قدم تقريراً نظيفاً عن قوائمه المالية التي قام بمراجعتها فإن أصاب الاتهام تشير إلى المراجع بالتقصير وعدم بذل العناية المهنية الكافية عند قيامه بعملية المراجعة، حتى ولو كان هذا الفشل نتيجة أحداث فجائية غير متوقعة وحدثت بعد إتمام عملية المراجعة، لذلك على المراجع عند قيامه بعملية

المراجعة أخذ مفهوم الاستمرارية بعين الاعتبار، حيث يعتبر مفهوم الاستمرارية من المفاهيم الأساسية في المحاسبة، ولقد كان لهذا الفرض اثر هام على عملية المراجعة (رضوان، 1989، ص45، 48)، حيث أصبح المراجع مسئولاً مسئولية إيجابية عن تقييم فرض الوجود المستمر للمنشأة موضوع المراجعة كجزء من عملية مراجعة القوائم المالية، ويغطي هذا التقييم فترة معقولة من الزمن لا تزيد عن سنة من تاريخ القوائم المالية محل المراجعة، فالمراجع غير مطالب مهنيًا بتصميم إجراءات مراجعة خصيصاً لتحديد الأحوال والأحداث التي تدل على مواجهة المنشأة لمشاكل تعوق استمرارها، فمعنى ذلك أن المراجع يعتمد على نتائج إجراءات مراجعته العادية في تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار لفترة معقولة من الوقت (شطا، 1994، ص9).

وتمثل مسؤولية المراجع عن تقييم مدى ملائمة فرض استمرار المنظمة نوعاً من المسؤولية المستحدثة لمواجهة فائض الطلب على مسؤولياته من ناحية، ودليل على تضيق فجوة التوقعات من ناحية أخرى، ويعتبر الآن المراجع مسئولاً مهنيًا عند تخطيط أعمال المراجعة وتقييم نتائج المراجعة عن تقييم مدى ملائمة فرض استمرارية المنظمة لمدة زمنية معقولة (علي، 2009، ص77).

وقبل عام 1981م لم يكن هناك أية إرشادات مهنية يمكن أن يستعين بها المراجع لتقييم مدى قدرة المنشآت على الاستمرار في النشاط، لذلك اصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA عام 1981 معيار المراجعة رقم 34، ليوفر تلك الإرشادات للمراجعين. وبموجب معيار المراجعة رقم 34، فإن المراجعين غير ملزمين أو مطالبين بالتحقق من قدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط إلا إذا لفت انتباههم أو صادفهم أية دلائل تشير الشكوك في قدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط أثناء قيامهم بإجراءات المراجعة العادية. ونظراً لأوجه القصور الواردة بالمعيار رقم 34 وتعرضه للانتقادات من قبل العديد من الكتاب والمهنيين، بالإضافة إلى الشكاوي والدعاوى القضائية التي تعرضت لها مهنة المراجعة من قبل مستخدمي التقارير المالية بسبب الضرر الذي لحق بهم من جراء فشل العديد من المنشآت دون أي إنذار مبكر بذلك، فقد اصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1988 معيار المراجعة الجديد رقم 59 تحت عنوان (اعتبارات المراجع لقدرة الوحدة على البقاء كمشروع مستمر). حيث وسع المعيار الجديد من مسؤوليات المراجعين وواجباتهم المهنية، حيث ألزم بثلاث متطلبات أساسية وهي (المقصبي، 2007، ص30-31):

1. أن يقيموا في كل عملية مراجعة ما إذا كان هناك شك جوهرى بخصوص قدرة المنشأة على البقاء كمشروع مستمر لفترة معقولة من الوقت، وهي سنة واحدة من تاريخ إعداد القوائم المالية.
2. مراعاة أو الأخذ في الاعتبار كفاية الإفصاح بالقوائم المالية فيما يتعلق بقدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط.
3. تضمين فقرة تفسيرية في تقرير المراجع واصفا عدم التأكد عندما يكون هناك شك جوهرى بخصوص القدرة على الاستمرار.

وبذلك أصبح المراجع وفقاً لمعيار المراجعة الجديد رقم 59 مطالباً بالتحقق من مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في مزاولة نشاطها لفترة معقولة من الوقت في كل عملية مراجعة، والإفصاح عن أية مؤشرات معاكسة لفرض الاستمرار في تقريره. ولم يلزم المعيار رقم 59 المراجعين بتصميم إجراءات مراجعة خاصة للتعرف على الظروف والأحداث التي تشير إلى وجود مشكلة في استمرارية المنشأة، حيث يُعتقد أن المعلومات المجمعة من خلال إجراءات المراجعة العادية يجب أن تقدم معلومات كافية لأجل هذا الغرض، كذلك لم يلزم بإجراء أية تنبؤات مستقبلية، بمعنى أن المراجعين غير مسؤولين عن التنبؤات بالأحداث المستقبلية. ولقد حدد المعيار رقم 59 إطار الوقت الذي يقيم فيه المراجعون مدى استمرارية المنشأة في مزاولة نشاطها بسنة واحدة من تاريخ إعداد القوائم المالية، وذلك ليضمن تعامل المراجعين مع الحالات الموجودة والبيانات التاريخية وليس التنبؤ بالأحداث المستقبلية، حيث يعتقد المجلس أن التقييم الذي يمكن أن يحدث إلى ما بعد سنة واحدة من تاريخ القوائم المالية يتطلب من المراجعين تخمين أو تفكير أكثر من التفكير بالحالات الجارية (المقصبى، 2007، ص32). وأن صدور المعيار رقم 59 والذي أكد بشكل حاسم مسؤولية المراجع عن تقييم حالة استمرارية المنشأة يعتبر محاولة جيدة في اتجاه تضيق ما يمكن أن يسمى بفجوة المصادقية، والتي اتسعت بعد ظهور العديد من حالات الإفلاس بين المنشآت، على الرغم من حصولها على تقارير نظيفة من قبل المراجعين، والمقترح في هذا الصدد هو تطوير محتوى التقرير بحيث يستوعب تلك المسؤوليات المضافة للمراجع في الآونة الأخيرة، حيث قد يكون من المناسب أن يقوم المراجع بالتقرير عن المخاطر المالية والاقتصادية المحيطة بالمنشأة (زهران، 1996، ص 32). ووفقاً لمعيار المراجعة الأمريكي رقم 113 لسنة 2007 والخاص باعتبارات المراجع عن قدرة المنظمة على الاستمرار، أصبح المراجع مسؤولاً عن تقييم ما إذا كان هناك شك جوهرى عن قدرة المنظمة على الاستمرار لفترة معقولة من الوقت عادة لا تفوق سنة من تاريخ مراجعة القوائم المالية، ويعتمد هذا التقييم على معرفة المراجع

بالظروف والأحداث التي وجدت عند أو قبل تاريخ تقرير المراجع، كما أن المعلومات عن هذه الظروف والأحداث يتم الحصول عليها من خلال تطبيق إجراءات المراجعة المخططة والمؤداه لتحقيق أهداف المراجعة التي ترتبط بتأكيدات الإدارة المتضمنة في القوائم المالية (زيتون، 2010، ص24).

كما أوضح المعيار الدولي رقم 570 انه يجب على المراجع الخارجي أن يحصل على أدلة المراجعة الملائمة والكافية عن مدى ملائمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرار في إعداد والإفصاح عن القوائم المالية، لاستنتاج ما إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة المنظمة على الاستمرار. وتعتبر هذه المسؤولية مطلوبة حتى لو أن هيكل التقرير المالي المستخدم في إعداد القوائم المالية لا يتضمن متطلباً صريحاً للإدارة للقيام بتقييم قدرة المنظمة على الاستمرار (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، ص531).

إن المراجع الخارجي مسئول عن تقييم فرض الاستمرارية من خلال التقصي والبحث مسبقاً عن أي مؤشرات أو دلائل تفيد عدم صحة هذا الفرض، وفي حالة عدم وجود ذلك يعد فرض الاستمرارية أمراً مسلماً به. ومهما يكن من لبس في هذا الموضوع فإن المراجع ملزم ببذل العناية المهنية الكافية والتحلي بأخلاق المهنة (مسعود، 2008، ص269). ونظراً لعدم وجود إطار متكامل للإجراءات التي يمكن تطبيقها بواسطة المراجعين للتعرف على قدرة المنشأة على الاستمرار في نشاطها، فإن بعض الباحثين يقترحوا إطار يتضمن الإجراءات التي يمكن تطبيقها بواسطة المراجعين بخصوص ذلك منها (غالي، 2003، ص189):

أولاً: يدرس المراجع نتائج إجراءات مراجعته العادية بالإضافة إلى ظروف المنشأة وظروف البيئة الخارجية المحيطة بها، حيث يتبين منها ما إذا كانت هناك مؤشرات تثير لديه شكوك جوهريّة في قدرة المنشأة على الاستمرار.

ثانياً: إذا حدث ووجد المراجع مؤشرات تثير شك جوهري لديه في قدرة المنشأة على الاستمرار لفترة معقولة من الزمن فعليه أن يقوم بالاتي:

1. يحصل على معلومات عن خطط إدارة المنشأة للتخفيف من المشكلة.
2. يحدد العوامل ذات الأهمية والتي تؤثر على استمرارية المنشأة، ويخطط وينفذ إجراءات المراجعة للحصول على أدلة إثبات عن تلك العوامل.

3. يقيم المراجع قدرة المنشأة على الاستمرار بعد أن يضع في اعتباره أثار خطط الإدارة للتخفيف من المشكلة، ويصل من تقييمه إلى احد الاحتماليين:-

- إن شكه الجوهرى في قدرة المنشأة على الاستمرارية بعد أخذه لآثار خطط الإدارة التخفيفية في الاعتبار قد زال.
- إن شكه الجوهرى في قدرة المنشأة على الاستمرار ما زال قائماً، وفي هذه الحالة عليه أن يراعى اثر ذلك على كل من القوائم المالية وعلى تقرير المراجعة.

حيث يتم التعديل في تقرير المراجعة من خلال إضافة فقرة إيضاحية أي يظل التقرير نظيفاً أو غير مشروط ويتم الإفصاح به عن عدم التأكد من الاستمرارية في فقرة إيضاحية تلي فقرة إبداء الرأي، وبموجب ما سبق تم استبعاد الرأي المتحفظ أو المشروط بسبب الشك في قدرة المنشأة على الاستمرار (شطا، 1994، ص4).. وبناء على التطور في هذه المسؤولية الملقاة على عاتق المراجع يرى الباحث انه يجب على المراجع أن يطور مدخل المراجعة المستخدم في عملية المراجعة والذي يمكنه من الحصول على أدلة المراجعة الملائمة والكافية لمثل هذه المسؤولية.

3.2.2.2 مسؤولية المراجع عن الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي منشأة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، حيث أن نظام الرقابة الداخلية هو النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان السليمة (الصحن، وآخرون، 2008، ص7).

وتناولت العديد من معايير المراجعة سواء الدولية أو الأمريكية وغيرها، ضرورة اهتمام المراجع بالرقابة الداخلية عند تخطيط وأداء أعمال المراجعة، واقتدرت تلك المعايير ضرورة فهم المراجع للرقابة الداخلية وبيئتها نظراً لأهميتها عند تقدير مخاطر المراجعة. وتطوراً مع ذلك، فقد اصدر مجمع المحاسبين الأمريكي AICPA في عام 1958 نشرة إجراءات المراجعة رقم 29 المتعلقة بنطاق فحص المراجع الخارجى لنظام الرقابة، وتضمنت هذه النشرة التمييز بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية، وتحديد مكونات كل منها. كما أصدرت لجنة إجراءات المراجعة التابعة للمجمع AICPA النشرة رقم 33 لسنة 1963 لتحديد مسؤولية المراجع الخارجى عن دراسة وتقييم نظامي الرقابة المحاسبى والإدارى وذكرت انه لا يعتبر المراجع الخارجى مسئولاً عن دراسة وتقييم وسائل ومقاييس الرقابة الإدارية التي تهدف أساساً إلى تحقيق أكبر كفاءة إنتاجية

ممكنة وضمان تنفيذ السياسات الإدارية طبقاً للخطة المرسومة، وكذلك فإن وجود نظم الرقابة الإدارية أو عدمه لا يؤثر مباشرة على برنامج المراجعة الذي يضعه المراجع الخارجي لتنفيذ العملية، أو على كمية الاختبارات التي يحددها ليلتزم بها في عمله، ولكن إذا تبين للمراجع الخارجي - في ظروف معينة - إن بعض وسائل الرقابة الإدارية لها علاقة أو تأثير على مدى دلالة الحسابات الختامية أو القوائم المالية موضوع المراجعة أو نتيجة الأعمال والمركز المالي، عندئذ يجب عليه دراسة تلك الوسائل والأنظمة وتقييمها. وفيما يتعلق بالرقابة المحاسبية فإن المراجع الخارجي يعتبر مسئولاً مسئولية كاملة عن دراسة وتقييم وسائل ونظم هذا الفرع من فروع الرقابة الداخلية، لما لهذه النظم والوسائل من تأثير مباشر وارتباط وثيق بطبيعة عمل المراجع الخارجي والأهداف الواجب تحقيقها من عملية المراجعة، فالمراجعة المحاسبية بوسائلها ومقاييسها المتعددة تهدف إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والحسابات الختامية ودرجة الاعتماد عليها، وكذلك فإن عدم وجود وسائل الرقابة المحاسبية أو قصور المستخدم منها عن تحقيق الأهداف المرجوة سيؤدي بالضرورة إلى أن يزيد المراجع الخارجي كمية الاختبارات وأن يوسع في نطاق مراجعته للدفاتر والسجلات (عبد الله، 1999، 237، 239).

وفي عام 1974 شكل المجمع AICPA لجنة لدراسة مسؤوليات المراجعين تعرف باسم لجنة Cohen، وقد أوصت هذه اللجنة في تقريرها الصادر سنة 1978، بأن يتضمن تقرير الإدارة مدى تقييمها لنظام الرقابة الداخلية بالمنشأة، وبيان بالإجراءات التي اتخذتها لمعالجة نقاط الضعف الجوهرية التي حددها المراجع الخارجي، بالإضافة إلى ضرورة اتساع نطاق دراسة وتقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة في كل عملية مراجعة، وأن يتضمن تقريره عن القوائم المالية رأيه فيما يتعلق بمدى إفصاح تقرير الإدارة عن نقاط الضعف الجوهرية التي حددها (غالي، 2001، ص323).

واستجابة لتوصيات لجنة Cohen، أصدر مجلس معايير المراجعة التابع لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي نشرة معايير المراجعة رقم 30 المتعلقة بإعداد التقارير عن الرقابة الداخلية، وتضمنت هذه النشرة المراحل الأساسية التي يجب على المراجع الخارجي إتباعها عند دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية بغرض التعبير عن رأيه في هذا النظام، وهذه المراحل هي: تخطيط نطاق عملية الدراسة والتقييم، دراسة خطة نظام الرقابة الداخلية، القيام باختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية، وتقييم نتائج الدراسة والتقييم (الغروري، 1989، ص195).

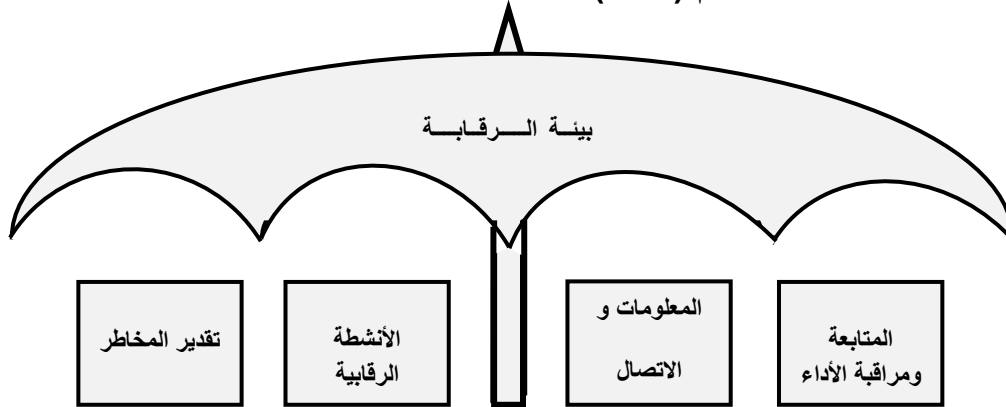
كما أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمجمع في عام 1988 ضمن سلسلة نشرات معايير فجوة التوقعات، نشرة معايير المراجعة رقم 55 والتي فرضت التزاماً مهنيًا على المراجع الخارجي بضرورة الحصول على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية، الذي يتضمن بيئة الرقابة، والنظام المحاسبي، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية المراجعة (غالي، 2001، ص323). وقد نتج عن المتغيرات التي تضمنتها النشرة تعديل المعيار الثاني من معايير العمل الميداني. حيث اوجب على المراجع الحصول على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية لتخطيط عملية المراجعة، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات التي سيتم القيام بها (لطي، 2006، ص416). وقد أدخلت نشرة معايير المراجعة رقم 55 مفاهيم جديدة للمراجعة، أهمها؛ تأكيدات الإدارة الموجودة في القوائم المالية، وتقييم مخاطر الرقابة، فقد كانت الرقابة الداخلية تدرس طبقاً للمعايير القديمة بناءً على آثارها على مدى الثقة في القوائم المالية. أما بعد صدور نشرة معايير المراجعة رقم 55 فإن الرقابة الداخلية تدرس على أساس آثارها على تأكيدات الإدارة التي تتضمنها القوائم المالية (إبراهيم، 1997، ص23). وتعرف تأكيدات الإدارة بإقرارات صريحة أو ضمنية تتم بمعرفة الإدارة بشأن مجموعة العمليات والأرصدة ذات الصلة بالقوائم المالية (لطي، 2004، ص92). هذا كما قامت النشرة رقم 55 بإحلال مفهوم خطر الرقابة محل مفهوم الثقة، بالإضافة إلى استبدال مفهوم اختبارات الإلمام واختبارات مدى الالتزام بمفهوم اختبارات الرقابة (إبراهيم، 1997، ص24،25).

وتم نشر دراسة عن الرقابة الداخلية في سنة 1992 بعنوان "الرقابة الداخلية-إطار عمل متكامل"، ويشار إلى هذه الدراسة بتقرير لجنة COSO. وفي عام 1996 اصدر المجمع AICPA نشرة معايير المراجعة رقم 78 التي حلت محل النشرة رقم 55، وتم فيها تبني تعريف ووصف الرقابة الداخلية الوارد في تقرير لجنة COSO، والذي بموجبه يتضمن نظام الرقابة الداخلية المكونات التالية (الصحن ، وآخرون، 2008، ص22-24) و (رضوان، 2012، ص13):-

- **بيئة الرقابة:** وهي الأساس لجميع مكونات الرقابة الداخلية الأخرى وتوفر النظام والهيكل، وهي الأساس الذي تبنى عليه باقي مكونات هيكل الرقابة الداخلية.
- **تقدير المخاطر:** وهي تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة، وتكون أساساً لتحديد الكيفية التي يجب أن تدار بها المخاطر.
- **المعلومات والاتصال:** وهي تحديد والحصول على المعلومات وتبادلها بالشكل والوقت الذي يساعد الأفراد للقيام بمسؤولياتهم.

- **المتابعة ومراقبة الأداء:** وهي المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء أو مكونات هيكل الرقابة الداخلية للتحقق من فعالية وكفاءة هيكل الرقابة الداخلية.
 - **الأنشطة الرقابية:** وهي التي تشمل أنشطة الرقابة على الإجراءات والسياسات والقواعد التي توفر تأكيد مناسب من انه قد تم تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، وأنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة.
- ويوضح الشكل رقم (10.2) إن بيئة الرقابة تمثل مظلة تنطوي تحتها المكونات الأخرى. وبدون وجود بيئة رقابة فعالة لن ينتج عن العناصر الأربعة الأخرى رقابة داخلية فعالة، وبغض النظر عن جودتها. وقد أصبح المراجع الخارجي بموجب هذه النشرة مطالباً باكتساب فهم لمكونات الرقابة الداخلية الخمس، بقدر ما يستلزمه تخطيط أعمال المراجعة:-

الشكل رقم (10.2) المكونات الأساسية للرقابة الداخلية



(المصدر: حماد، 2004، ص128)

وكذلك قام الاتحاد الدولي للمحاسبين بإصدار معيار المراجعة رقم 260 والخاص بتوصيل أوجه القصور في الرقابة للمسؤولين عن الرقابة والإدارة، ويتناول هذا المعيار مسؤولية المراجع عن توصيل أوجه القصور في الرقابة الداخلية التي حددها في عملية مراجعة القوائم المالية للمسؤولين عن الرقابة والإدارة وبطريقة مناسبة وملائمة. فهذا المعيار لا يفرض مسؤولية جديدة على المراجع بشأن الحصول على فهم للرقابة الداخلية وتصميم وأداء اختبارات للرقابة، بل يقدم المزيد من المتطلبات ويوفر الإرشادات بشأن مسؤولية المراجع عن الاتصال مع القائمين على الرقابة بخصوص عملية المراجعة. كذلك يشير المعيار إلى وجوب أن يحصل المراجع على فهم للرقابة المتعلقة بالمراجعة عند تحديد وتقييم مخاطر المراجعة، وعند القيام بهذا التقييم للمخاطر فإن المراجع الخارجي يأخذ في اعتباره الرقابة الداخلية، وذلك بغرض تقييم إجراءات المراجعة، والتي تكون مناسبة في ظل ظروف تطبيقها وليس بغرض التعبير عن رأي لفعالية الرقابة

الداخلية. وقد يحدد المراجع الخارجي أوجه القصور في الرقابة الداخلية ليس فقط خلال عملية تقييم المخاطر ولكن أيضا في أي مرحلة أخرى للمراجعة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، ص324). وبالتالي يشير هذا المعيار الجديد إلى إن هدف المراجع هو توصيل وبصورة مناسبة أوجه القصور في الرقابة الداخلية التي حددها أثناء عملية المراجعة إلى المسؤولين عن الرقابة والإدارة، من خلال حكمة المهني فيما إذا كانت أوجه القصور قد تعتبر جوهرية تستحق الاهتمام.

وبصورة عامة يخلص الباحث من استقراء مسئوليات المراجع إلى إن هناك تطور في هذه المسئوليات، وإنها تتطلب من المراجع فهم أفضل لعميل المراجعة، وكذلك تتطلب منه إجراءات مراجعة معينة حتى يستطيع الحصول على الأدلة الكافية والملائمة التي تمكنه من الوفاء بهذه المسئوليات، وكل ذلك يتطلب من المراجع إحياء مدخل المراجع الذي يستخدمه لمواكبة هذا التطور. فالיום في ظل هذه الاتجاهات المستمرة والتي تطالب بصورة قوية حماية أصحاب المصلحة من الغش في القوائم المالية، وتقييم مدى استمرارية المنظمة بالإضافة إلى زيادة مسئولية المراجع عن الرقابة الداخلية والاتجاه إلى الاعتماد عليها في عملية المراجعة، فمكاتب المراجعة لا تعمل في فراغ، ولهذا يجب أن تطور مدخل المراجعة كاستجابة للتغيرات في احتياجات المجتمع من المراجع، وذلك لمساعدة المراجع في الحصول على الفهم المتعمق الذي يساعده في الوفاء بهذه المسئوليات، من خلال توفير الأدلة الكافية والملائمة للبيئة المتغيرة.

3.2.2 الإجراءات التحليلية

قد أشارت الفقرة رقم 10 من المعيار الدولي رقم 315 إن الإجراءات التحليلية تساعد في تحديد وجود معاملات أو أحداث غير عادية، ومبالغ ونسب واتجاهات قد تشير إلى أمور لها دلالات بالنسبة للبيانات المالية، وعند أداء الإجراءات التحليلية مثل إجراءات تقييم المخاطر يقوم المراجع بتطوير توقعات خاصة بعلاقات تبدو منظمة يتوقع بشكل معقول أن تكون موجودة، وعندما تنتج مقارنة هذه التوقعات مع المبالغ والنسب المسجلة التي تم استخراجها من مبالغ مسجلة، علاقات غير عادية، أو غير متوقعة، فعلى المراجع أن يأخذ في اعتباره هذه النتائج عند تحديد مخاطر المراجعة، على انه عندما تستخدم هذه الإجراءات التحليلية بيانات مجمعة عند مستوى عال فإن نتائج هذه الإجراءات التحليلية توفر فقط دلالة مبدئية واسعة حول ما إذا كان هناك خطأ جوهري، وتبعاً لذلك فإن المراجع يعتبر نتائج هذه الإجراءات التحليلية إلى جانب

المعلومات الأخرى التي جمعت أدوات لتحديد مخاطر المراجعة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، ص347-348).

وقد عرف المعيار الدولي رقم 520 في الفقرة رقم 3 الإجراءات التحليلية بأنها: عملية تقييم للمعلومات المالية الناتجة عن دراسة للعلاقات المقنعة بين كل من البيانات المالية وغير المالية، وتشمل بحث التقلبات والعلاقات التي تم تحديدها والتي لا تتفق مع المعلومات الأخرى المناسبة أو تنحرف إلى حد كبير عن المبالغ التي تم التنبؤ بها (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، ص458). وعرفها الباحث Robert Temkin بأنها: الاختبارات الأساسية التي تهدف ضمن ما تهدف إليه اختبار دقة أرصدة الحسابات دون الدخول في تفاصيل المعاملات المكونة لرصيد الحساب، وطبقاً لهذا الأسلوب يقوم المراجع بمقارنة القيمة المتوقعة مع الرصيد الفعلي لتحديد الحسابات التي تحتاج إلى اختبار تفاصيلها، أو التي تتطلب فحصاً إضافياً (الرابعي، 2006، ص58).

وتعتبر المراجعة التحليلية إحدى الوسائل الهامة التي يستخدمها المراجع في عمله، بل يستند إليها في إجراءاته التفصيلية واتخاذ قراراته وتوصياته المهنية، ومعيار المراجعة التحليلية أحد هذه المعايير، فقد أشارت النشرة رقم 56 من نشرات المراجعة الأمريكية لسنة 1988 بان الإجراءات التحليلية قد تكون أكثر فاعلية من فحص التفاصيل لتحقيق بعض أهداف الاختبارات الجوهرية (البيديوي، 2003، ص545).

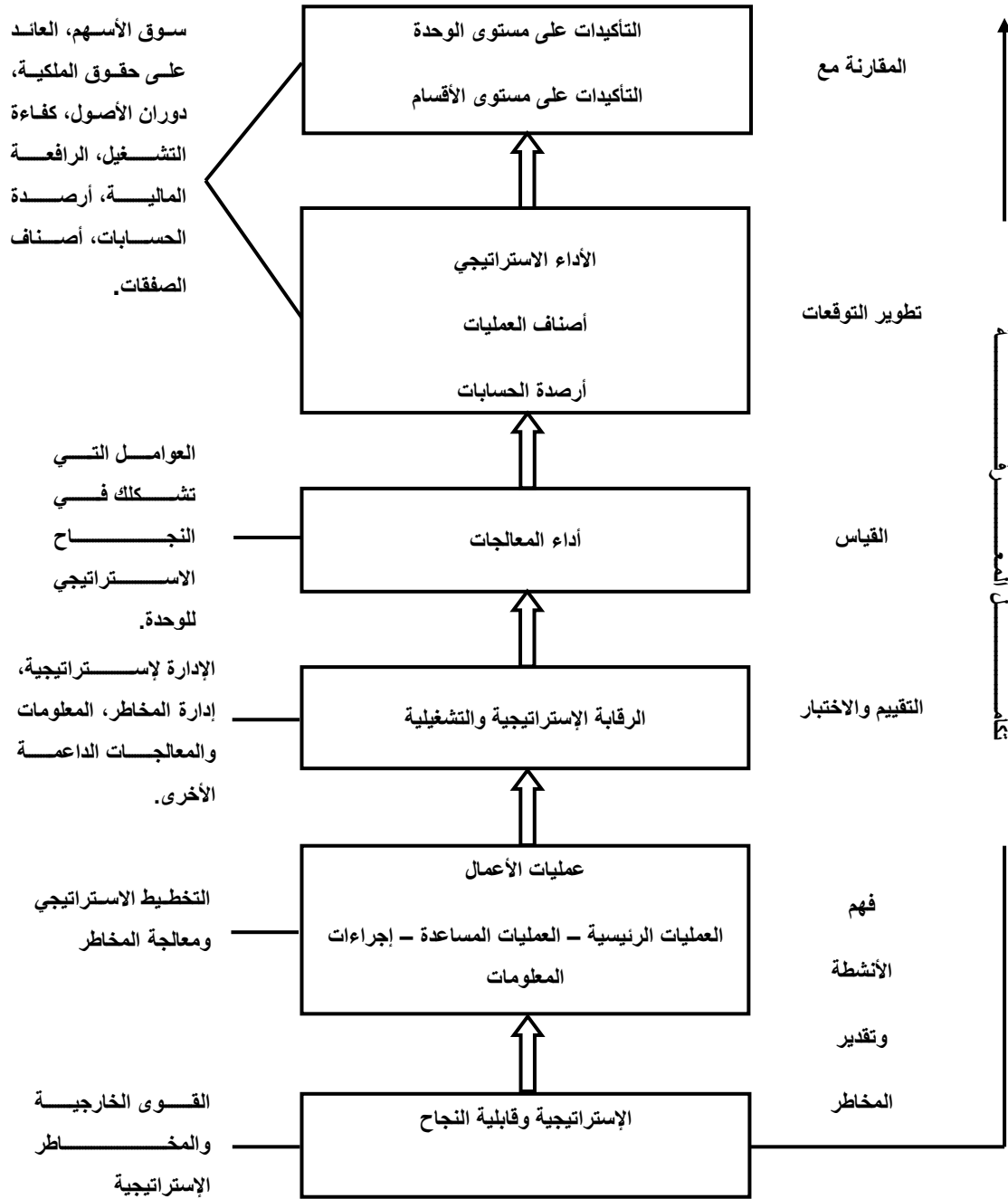
وقد بين المعيار الدولي رقم 520 الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر على النحو التالي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، ص459):

1. يجب على المراجع تطبيق إجراءات تحليلية كإجراءات تقييم للمخاطرة، للحصول على فهم المنشأة وبيئتها، وتطبيق الإجراءات التحليلية قد يدل على نواح في المنشأة لم يكن المراجع على علم بها، وتساعد في تقييم مخاطر المراجعة من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية.
2. تستخدم الإجراءات التحليلية المطبقة كإجراءات تقييم للمخاطر لكلا من المعلومات المالية وغير المالية.

وقد أشارت النشرة رقم 56 الصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى انه عند القيام بالإجراءات التحليلية على المراجع أن يضع توقعات معقولة يتوقع وجودها- على أساس فهم المراجع للمنشأة والبيئة التي تعمل فيها، وعند مقارنة تلك التوقعات مع المبالغ المسجلة أو النسب

المستخرجة من المبالغ المسجلة، فقد تأتي بعلاقات غير عادية أو متوقعة، وعلى المراجع النظر في تلك النتائج عند تحديد مخاطر المراجعة. و إن الإجراءات التحليلية معقدة بطبيعتها، وتتطلب فهما عميقا لنشاطات الأعمال والظواهر الاقتصادية الأساسية الأخرى، ويقدم الشكل رقم (11.2) نظرة عامة حول الإجراءات التحليلية وفق مخاطر الأعمال (Bell, 1997, p68,75,76 وآخرين).

الشكل رقم (11.2) آليات عمل الإجراءات التحليلية وفق مخاطر الأعمال



(المصدر: Bell, 1997, p75 وآخرين)

ويظهر الشكل رقم (11.2) أن المراجعة المنظمة من خلال استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال تستلزم تكامل واستيعاب معرفة أعمال المنشأة والقطاع، من اجل تطوير التوقعات من منظور نظام متكامل، ومثلما يستخدم الرسام طرقاً منفردة وصوراً ونغمات وتقنيات من اجل تشكيل رؤية متكاملة للوحة المرسومة، يستخدم مراجع الأنظمة الإستراتيجية تحليل العمليات وقياس أداء الأعمال من اجل تشكيل إطار نظام متكامل لأداء المنشأة والقطاع ذي الصلة، والبيانات المالية للمنظمة من خلال مخاطر الأعمال، كما يقوم بتمييز الكفاءات الأساسية والعمليات ذات الصلة التي توجه تطبيق المنشأة لاستراتيجياتها مع بيئتها باستخدام هذه المعرفة، وبعدها يميز المراجع العمليات الفرعية الرئيسية لكل من عمليات الأعمال الأساسية هذه، ويدرس تلك العمليات الفرعية لاكتساب فهم لكافة أهداف المنشأة، وأنظمتها الداعمة، وهيكلتها، واثار نشاطها على إنتاجها. كما يستخدم هذه المعرفة لتمييز مخاطر العمليات (المخاطر التي تهدد بلوغ أهداف العملية) ويستخدمها أيضا كإطار للقرار من اجل تقييم رقابات العمل عند تأكيدها.

ويقيم أيضا عند كل عملية فرعية مخاطر الأعمال المرتبطة بحاجة المنظمة للمعلومات بما في ذلك عمل التقارير فيها والحاجة لعمل تقارير الالتزام الأخرى، والحاجة للمعلومات من اجل الانجاز الفعال والكفاء لعملياتها وعملياتها الفرعية الأساسية الأخرى، ويقوم المراجع بتقييم رقابة معالجة المعلومات ويختبر رقابات محددة عند تأكيدها باستخدام تقييم لمخاطر المعلومات كإطار للقرار. يقيم المراجع أيضا الترابط بين النشاطات (العمليات الفرعية والعمليات الأساسية) واستراتيجيات الأعمال من اجل فهم ما إذا تم جمع النشاطات الداخلية وأهداف العمليات مع إستراتيجية الأعمال على نحو ملائم خلال تحليل العمليات الفرعية، وتربط المخاطر المتبقية لكل عملية أعمال أساسية بتأكيدات البيانات المالية (التأكيدات المرتبطة بالانجاز الاستراتيجي وتأكيدات الوحدة الثانوية في رصيد الحساب أو درجة مستوى الإجراءات مع تصنيف فرعي على أنها إما إجراءات روتينية أو إجراءات غير روتينية أو تقديرات حسابية).

بعد ذلك يستخدم المراجع معرفته لهذه الكفاءات والعمليات الحاسمة في التطبيق الناجح لإستراتيجية المنشأة الحاصل عليها من خلال فهمه لعمليات المنشأة وذلك من اجل تمييز وقياس العمليات. وعندما يتم تحليل كل عملية من الأعمال الأساسية بهذه الطريقة، تجمع المخاطر المتلازمة لكل عملية إضافية إلى مؤشرات الأداء الرئيسية ومعرفة الأعمال الأخرى ذات الصلة في تأكيدات البيانات المالية من اجل تطوير نظرة متكاملة عن صلاحية كل من تلك التأكيدات. ويتم تقييم هذه المعرفة المشتركة عن النشاطات والمخاطر والرقابة وانجاز العمليات من اجل تمييز التناقضات المحتملة لكل تأكيد، كما يتم أيضا (خولاني، 2008، ص78):

1. قياس مؤشرات الأداء الرئيسية على مستوى الوحدة الاقتصادية.
2. تحليل الانحراف في البيانات المالية ذات الحجم العادي، وربطها مع عمليات الأعمال المشتركة، والمخاطر، والرقابة، والمعلومات.

وخلال تطبيق الإجراءات التحليلية ، وعملية استيعاب المعرفة ذات الصلة المشروحة في الشكل رقم(11.2)، يجمع المراجع ويحلل ويدمج المعلومات الموثوقة والمستقلة، وحينئذ تصبح معرفته أكثر تخصصاً فتمكنه من الوصول إلى نتائج صحيحة يمكن برهنتها حول ملائمة التأكيدات في البيانات المالية.

إن التقديرات الإستراتيجية موجهة نحو إجراءات الأعمال وظروف السوق الحالية والمستقبلية، من أجل تقييم مدى قدرة العميل لتحقيق أهداف أعماله، وذلك لفهم الظروف التي تؤثر على الاستراتيجيات بواسطة تقييم الاحتمالات التي لا تعمل بموجبها العمليات كما كان مخططاً لها، وتحوّل المراجعين نحو تفاصيل الحسابات والإجراءات التحليلية، حيث إن الهدف من وراء الإجراءات التحليلية هو تقييم مستوى الخطر في الحسابات، وتأثير هذه الإجراءات على خطوات المراجعة. وبدا المراجعون عن طريق الإجراءات التحليلية بالتعرف على نشاطات العميل والإجراءات المستخدمة في تسجيل التعاملات المالية، وأثناء الإجراءات التحليلية يقوم المراجعون بتحليل البيانات التي تتخلل المدة المستغرقة في استخراج أرصدة الحسابات، والبحث عن العوامل المتغيرة (غير الثابتة) مع تفهمهم لإجراءات وعمليات العميل (O'Donnell, Schuitz, 2005,) (p924)، وعندما يقتنع المراجعون بالتباين مع تفهمهم لعمليات العميل، فإنهم غالباً ما يتبعون برنامجاً قياسياً لاختبار الحسابات، وقد يقللون في بعض الأحيان من تأثير عمل المراجعة، وذلك بخفض مستويات التفحص والاختبار.

باختصار، عندما يقتنع المراجعون بأن تلك التباينات غير ثابتة، فإنه يتوجب عليهم أن يقللوا من مخاطر البيانات الخاطئة للحسابات والتي توسّع من جهود المراجعين بتطبيقات اختبارات إضافية، ونتيجة لذلك فإن العوامل المؤثرة في تقييم الحكم حول التباينات غير المستقرة في الحسابات يمكن أن يكون لها الفائدة المرجوة في الترجيحات من إنها ستقضي عيوب التقارير المالية الخاطئة.

4.2.2 فشل المرجعة

ويحدث ذلك عندما يصدر المراجع تقريراً خطأً كنتيجة لعدم تطبيق متطلبات معايير المراجعة المتعارف عليها. وتواجه منشآت المراجعة صعوبات من جراء وقوع فشل المنشآت وليس فشل المرجعة، وعلى سبيل المثال إذا تم إعلان إفلاس المنشأة وثبت عجزها عن دفع الديون، فمن المتعارف عليه أن يدعي مستخدمو القوائم المالية بفشل المراجعة، وخاصة إذا كان يحدث تقرير للمراجع يوضح فيه رأيه بعدالة القوائم المالية، وحتى وإن ثبت التزام المراجع بمعايير المراجعة المتعارف عليها، وينشأ هذا الخلاف في الرأي بين المراجعين والمستخدمين بسبب ما يطلق عليه فجوة التوقعات Expectation Gap، إن مستخدم القوائم المالية يتوقع من المراجع الخارجي أن يقدم له النصائح فيما يتعلق باحتمال فشل أو تعثر المنشأة تحت المراجعة، وعمليات الغش التي تؤثر على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، ومنع إصدار القوائم المالية المضللة، وإن معايير المراجعة المهنية اعترفت بهذه المحددات، حيث إنها تطلب من المراجع أن يحصل على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة لإبداء رأيه في القوائم المالية بطريقة معقولة وليس بالدقة المتناهية (الغول، 2008، ص49).

وإن فجوة التوقعات تثير تساؤلات حول مدى الحاجة للمراجعة، وإن مثل هذه التساؤلات قد تؤدي إلى عدم الاعتماد على تقارير المراجعين، وبالتالي الإضرار بسمعة المراجعين والمهنة، لذلك كلما ظهرت تساؤلات حول مهنة المراجعة وأداء المراجعين ظهرت فجوة التوقعات، وبالتالي فإن المهنة تجتهد في الرد على هذه التساؤلات محاولة تضيق التوقعات في مجال المراجعة، وذلك من أجل تضيق الفجوة أو التخلص منها، حيث إن وجود الفجوة يؤثر سلباً على سمعة المهنة والمراجعين، بالإضافة إلى تحميل المراجعين أعباء ومسؤوليات ليست من مهمتهم (الذنيبات، 2002، ص109). وهذا ما دفع مهنة المراجعة للتطور والتوسع في مسؤوليات المراجع عن الغش والرقابة وتفهمه لبيئة المنشأة ومدى قدرة المنشأة على الاستمرار وذلك نظراً لكثرة الانهيارات بين الشركات مما أدى إلى كثرة الدعاوى المرفوعة ضد المراجعين وهذا ما دفع المراجع للبحث عن مدخل يمكنه من الأداء الجيد لعملية المراجعة لكي يتمكن من مواجهة تلك المسؤوليات والحفاظ على دور مهنة المراجعة في إضفاء المصداقية على القوائم المالية.

يتفق معظم المهتمين في مجال المراجعة إن معظم حالات فشل المراجعة في اكتشاف التحريفات الجوهرية وإصدار تقرير خاطئ يكون بسبب عدم بذل المراجع العناية المنهية المعتادة، فإذا فشل المراجع في بذل العناية يحدث فشل المراجعة، ويجوز في هذه الحالة للأطراف

المتضررة من جراء عدم بذل العناية المهنية المعتادة الحصول على تعويض عن بعض أو كل الخسائر التي لحقت بهم نتيجة اعتمادهم على تقرير المراجع (لطفي، 2005، ص262).

مما سبق يتضح إن فشل المراجعة يؤدي إلى أن يصدر المراجع تقريراً خاطئاً كنتيجة لعدم تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها. ويعد المراجع مسئولاً إذا اخطأ (عند أداء عملية المراجعة) في تطبيق احد معايير المراجعة المتعارف عليها، سواء كانت المعايير العامة أو معايير العمل الميداني أو معايير التقرير.

ويمكن حصر أهم نواحي القصور في أداء المراجعين حسب المعايير الدولية للمراجعة في ثلاثة مجالات رئيسية (أحمد، 1998، ص52):

- فشل المراجع في تخطيط برنامج المراجعة، وذلك بسبب عدم تضمين هذا البرنامج مجموعة من الإجراءات والاختبارات الملائمة للكشف عن الأخطاء المادية، وحوادث الغش، وغيرها من التجاوزات غير القانونية التي ترتكبها مجالس إدارات الشركات التي يُراجع حساباتها، ويقع هذا النوع من الإهمال تحت ما يعرف بالفشل في بذل العناية المهنية المعقولة وبما يتنافى مع متطلبات معيار نوعية أو جودة أعمال المراجعة.
- فشل المراجع في توفير شروط الإفصاح المناسبة عن المعلومات سواء في البيانات التي تمت مراجعتها أو في تقرير المراجع عن تلك البيانات، مما يوقع المراجع تحت طائلة الإهمال في الوفاء بشروط معايير التقرير.
- فشل المراجع في توفير إنذار مبكر عن احتمالات تعثر الشركة التي يراجع حساباتها خلال فترة معقولة وبقدر يخفف الأضرار المادية والمعنوية التي تلم بمستخدمي البيانات المالية من جراء تعثرها، وذلك ما يوقع المراجع تحت طائلة الإهمال في اختبار مدى ملائمة فرض الاستمرارية.

إن فشل المراجعة يتحقق بوجد تحريف جوهرى في القوائم المالية والذي لا يظهر في تقرير المراجعة، و/ أو ارتكب المراجع خطأ كبير في أداء عملية المراجعة. وان مثل هذا الفشل قد يرجع لأحد الأخطاء التالية (Peecher, 2007, p472):

1. الفشل في الحصول على المعرفة الكافية عن أعمال العميل، ومن ثم الفشل في التحديد السليم لخطر أعماله.

2. الفشل في الحصول على التأكيدات الكافية بشأن عدالة العرض وكفاية الإفصاحات بالقوائم المالية.

3. الفشل في ممارسة الشك المهني في حالة الأمور الاستثنائية غير العادية.

4. الفشل في التقييم الكافي والسليم لخطر المراجعة الكلي.

هذا ويرى الباحث أن النوع الأخير وكذلك الأنواع الأخرى من الفشل يعد بمثابة نتيجة حتمية للنوع الأول، حيث أن عدم حصول المراجع على القدر الكافي من المعرفة بشأن أعمال العميل ومن ثم التقدير الدقيق لخطر الأعمال في ظل الصناعة التي يعمل بها يضعف بشكل كبير من تقييمه لخطر المراجعة.

ملخص الفصل

تناول الباحث في هذا الفصل دراسة وتحليل طبيعة المراجعة وبيئتها المعاصرة، حيث تناول طبيعة المراجعة الخارجية وتطور أهدافها، كما قام الباحث بوصف بيئة هذه المراجعة المعاصرة من حيث زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتق المراجع في ظل بيئة أعمال غير مستقرة، وآليات عمل الإجراءات التحليلية وفق مخاطر الأعمال وتزايد حالات الفشل. وخلصت الدراسة في هذا الفصل إلى ما يلي:

امتد هدف المراجعة الخارجية إلى ما وراء القوائم المالية، وبدأ اهتمام المراجعين يوجه نحو تطوير أساليب وإجراءات مراجعة جديدة لتتناسب مع توقعات المجتمع. وخلقت بيئة الأعمال المعاصرة تحديات كبيرة على المراجعين، بالإضافة إلى أن تأكيدات القوائم المالية أصبحت تميل إلى درجة من التعقيد، مما يتطلب من المراجعين أحكام عن هذه المتغيرات. وهناك تطور في المسؤوليات الملقاة على عاتق المراجع من مسؤوليته عن اكتشاف الغش، ومسؤوليته عن تقييم الرقابة الداخلية، ومسؤوليته عن استمرارية الشركة.

ويتطلب هذا التطور في هذه المسؤوليات فهم أفضل لعميل المراجعة حتى يمكن للمراجع الحصول على أدلة المراجعة الكافية والملائمة. وخلقت هذه التطورات مجتمعة محتوى مراجعة القوائم المالية في القرن الحادي والعشرين، وأصبح على المراجع أن يطور من مداخل المراجعة المستخدمة في القيام بعملية المراجعة، لذلك ركز المراجع اهتمامه في الحصول على المعرفة الشاملة والمتعمقة عن أعمال الشركة محل المراجعة التي تعتبر ضرورية للمراجع لتمكنه من التعرف على الوضع الحقيقي لأعمال الشركة وتقدير مخاطر الأعمال، وتقييم نظم الرقابة المتبعة، وهذا ما أطلق عليه مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال والذي يتطلب استخدامه المرور بأربعة مراحل متداخلة وهي؛ مرحلة التحليل الاستراتيجي، ومرحلة تحليل العمليات، ومرحلة تقدير المخاطر، ومرحلة قياس أداء الأعمال.

حيث حسن هذا المدخل من الفهم الدقيق لبيئة المنشأة الداخلية والخارجية ومخاطر الأعمال المصاحبة لها وهذا بدوره انعكس على التحسين من قدرة المراجع للقيام بالإجراءات التحليلية اللازمة لتقدير كل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة وبالتالي التحديد الدقيق لإجراءات المراجعة اللازمة وعدم إهدار الجهد والوقت الزائد عن الحاجة نظرا للتحديد الدقيق لمواطن الخطر وبالتالي التركيز عليها في عملية المراجعة. إن تقييم المراجع السليم لخطر الأعمال من شأنه أن يؤثر على الخطر المتلازم وخطر الرقابة، وتقييم المراجع لخطر الأعمال وكل من

الخطر المتلازم وخطر الرقابة يؤثر على تقييمه لخطر الاكتشاف، والذي يؤثر بدوره على خطر وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية، ومن ثم على تخطيط عملية المراجعة. وهذا ما يساعد المراجع على إن يخفض خطر المراجعة إلى ادني مستوى مقبول وذلك نظراً لتمكنه من التحديد السليم للاختبارات الأساسية اللازمة.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً للدراسة التطبيقية، ذلك بغرض التعرف على نتائج الدراسة، ومحاولة الاستفادة منها في استخلاص إجابات للأسئلة التي يحاول البحث الإجابة عليها. لذلك ينقسم هذا الفصل إلى:-

1.3- التصميم المنهجي للدراسة التطبيقية.

2.3- الأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل النتائج.

1.3- التصميم المنهجي للدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى الوقوف على مدى تأثير مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على تقدير المراجع لمخاطر المراجعة، وذلك من خلال استطلاع آراء عينة من المهتمين بمهنة المراجعة من ممارسي المهنة، ويتضمن هذا الجزء من البحث وصفاً للدراسة التطبيقية والتصميم المنهجي المستخدم للحصول على إجابات عن أسئلة البحث. وذلك من خلال عرض الآتي:

1.1.3- أهداف الدراسة التطبيقية.

2.1.3- مجتمع وعينة الدراسة.

3.1.3- أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية.

1.1.3- أهداف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية في المقام الأول إلى اختبار فرضيات البحث، وذلك من خلال استقصاء آراء المهتمين بمهنة المراجعة، بهدف التعرف على مدى تأثير قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات للوحدة محل المراجعة على دقة تقديره لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة وقوة التأثير بينهما، وأيضاً مدى تأثير توقيت التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات (قبل أو بعد الإجراءات التحليلية) على تفسير مخاطر المراجعة. ولهذا الغرض تم إعداد استمارة الإستبانة لاستقصاء آراء ممارسي المهنة بخصوص مجموعة من العناصر ذات العلاقة

وهي: عناصر التحليل الاستراتيجي، وعناصر تحليل العمليات، ودرجة دقة تقدير المخاطر المتلازمة، ودرجة دقة تقدير مخاطر الرقابة، وتوقيت التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات.

2.1.3- مجتمع وعينة الدراسة

تماشياً مع هدف الدراسة التطبيقية وبغرض اختبار فرضيات البحث، تم اختيار مجتمع وعينة الدراسة على النحو التالي:-

1.2.1.3- مجتمع الدراسة

نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة، الذي بلغ حسب سجلات النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين الليبيين بطرابلس 1853 مراجعاً على مستوى ليبيا، وانتشار مفرداته إضافة إلى قيود الوقت والتكلفة والجهد ونظراً لصعوبة الاتصال بجميع مفردات مجتمع الدراسة وذلك لانقطاع بعضهم عن مزاولة المهنة، أو لعدم مزاولتهم بصورة منتظمة أو لعدم وجود عناوين ثابتة للمكاتب التي يعملون بها، أو لعدم تفرغهم لمزاولة المهنة، فتعذر على الباحث القيام بالمسح الشامل واختار الباحث مدينتي طرابلس وبنغازي كمحل للدراسة.

وتم اختيار مدينتي طرابلس وبنغازي نظراً لوجود معظم مكاتب المراجعة ذات الخبرة في هاتين المدينتين، وهي تتولى مراجعة حسابات أغلب الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة، إضافة إلى إن عدد المراجعين في مدينتي طرابلس وبنغازي يمثلون حوالي 85% تقريباً من إجمالي عدد المراجعين في ليبيا وهي نسبة كافية لتمثيل المجتمع (موسى، 1992). وقد حاول الباحث الحصول على عدد المراجعين بمدينة طرابلس وبنغازي ولكن لم يتمكن من ذلك لعدم وجود سجلات خاصة بالمراجعين التابعين لكل مدينة وذلك بناءً على المعلومات التي تحصل عليها الباحث من نقابة بنغازي والنقابة العامة بطرابلس. فلذلك لجاء الباحث إلى اعتبار المراجعين المشتغلين فعلاً في مكاتبهم الخاصة بمدينة طرابلس وبنغازي هم الطبقة الأولى للمجتمع ، فلذلك قام الباحث بالتعرف على المراجعين المشتغلين فعلاً في مدينتي طرابلس وبنغازي عن طريق الاستدلال من بعض العناوين التي تحصل عليها الباحث من النقابة والاستدلال عن طريق المكاتب بالمكاتب الأخرى. أما طبقة المراجعين في ديوان المحاسبة في مدينتي طرابلس وبنغازي لم يجد

الباحث صعوبة في الحصول على عدد المراجعين فيها حيث بلغ عدد المراجعين بديوان المحاسبة في طرابلس 57 مراجعاً أما عدد المراجعين بديوان المحاسبة في بنغازي فبلغ 44 مراجعاً.

وتم توجيه استمارة الإستبانة لمجتمع ممارسي مهنة المراجعة وتم تقسيم هذا المجتمع إلى طبقتين هما:

(أ) الطبقة الأولى: تتمثل في المراجعين ذوي مستوى الخبرة المتدرجة في مكاتب المراجعة المختلفة.

(ب) الطبقة الثانية: تتمثل في المراجعين ذوي مستوى الخبرة المتدرجة في ديوان المحاسبة.

وقد كان السبب في اختيار الباحث لممارسي المهنة سواء المراجعين في مكاتب المراجعة أو المراجعين بديوان المحاسبة كمجتمع للدراسة هو الرغبة في التعرف على آراء الممارسين لمهنة المراجعة على المستوى المهني في مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال وأثر استخدام هذا المدخل على دقة عملية تقدير المراجع لمخاطر المراجعة.

2.2.1.3- عينة الدراسة

وبناء على التقسيم السابق لمجتمع الدراسة فقد تم تحديد عينة الدراسة بشكل طبقي على النحو التالي:-

(أ) العينة الأولى: وتتكون من 108 مفردة تمثل استمارات الإستبانة الموزعة على المراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة الخاصة.

(ب) العينة الطبقيّة الثانية: وتتكون من 79 مفردة تمثل استمارات الإستبانة الموزعة على المراجعين بديوان المحاسبة.

3.1.3- أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

اعتمدت الدراسة التطبيقية على أسلوب استمارة الإستبانة لتجميع البيانات، حيث تم إعداد استمارة استبانته وتم توجيهها لعينة الدراسة. وقد تم الاعتماد على هذا الأسلوب نظراً لأن الدراسة تتعلق بأثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة، ويعتبر هذا المدخل جديد لأداء عملية المراجعة، لذا كان من الضروري

التعرف على آراء ممارسي المهنة عند تطبيق هذا المدخل. ويعتقد الباحث أن هذا الأسلوب يلائم هذه الدراسة باعتبارها دراسة استقصائية ميدانية بالإضافة إلى طبيعة بيئة الممارسة المهنية الليبية. ويمكن استعراض مراحل الدراسة التطبيقية على النحو التالي:-

1.3.1.3- مرحلة إعداد وتوزيع استمارة الإستبانة

تم إعداد استمارة الإستبانة بغرض توجيهها إلى المراجعين بمكاتب المراجعة الخاصة والمراجعين بديوان المحاسبة باعتبارهم يمثلون جانب ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا. وتم توزيع استمارات الإستبانة بشكل مباشر وذلك لتشجيع المشاركين في الدراسة للإجابة على الأسئلة، وحرصاً من الباحث للحصول على نسبة ردود عالية، علاوة على شرح الأسئلة التي يواجه المستقضي صعوبة في فهمها، ولا سيما أن مفهوم مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال مدخل جديد للعديد من أفراد العينة. وقد روعي في استمارة الإستبانة اشتمالها على أسئلة تساعد على تحديد مدى وعي وإدراك أفراد العينة بمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال (التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات)

واشتملت استمارة الإستبانة على فكرة موجزة عن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على اعتبار انه مازال مدخل جديد في بيئة المحاسبة والمراجعة الليبية، بالإضافة إلى خمس مجموعات من الأسئلة المغلقة التي تتضمن عبارات يتعين على أفراد العينة اختيار الإجابة عليها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الأوزان 5-Point Likert Scale. وفيما يلي شرح محتويات أقسام استمارة الإستبانة:-

القسم الأول: بيانات شخصية:

ويهدف هذا القسم إلى التعرف على مجموعة من البيانات التي تتعلق بأفراد عينة الدراسة. وتتمثل هذه البيانات في صفة المشارك، ومؤهله العلمي، وعدد سنوات ممارسة المهنة.

القسم الثاني: بيانات محاور الدراسة:

ويتكون هذا القسم من خمسة محاور رئيسية، وقد استهدف المحور الأول منها تحديد وقياس المتغير المستقل الأول للدراسة وهو التحليل الاستراتيجي، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة التي تتضمن معلومات عن عناصر التحليل الاستراتيجي، وما يجب أن يقوم به المراجع لأداء هذا

التحليل مثل دراسة كل من الوضع الاستراتيجي لعميل المراجعة، والقوى والعوامل الخارجية التي تؤثر على الوحدة محل المراجعة، وطبيعة العملاء والموردين والتحالفات التي يتم تكوينها بغرض تحقيق أهداف الأعمال، والأسواق والمنتجات والخدمات، وإدارة العميل لمخاطر الأعمال المصاحبة.

أما المحور الثاني فقد استهدف تحديد وقياس المتغير المستقل الثاني وهو تحليل العمليات، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة التي تتضمن معلومات عن الخطوات التي يجب أن يقوم بها المراجع لأداء تحليل العمليات، وهي تحديد أهداف العمليات، والمُدخلات، والأنشطة، والمخرجات، والنظم ومجموعة المعاملات الناتجة عن العملية، والمخاطر التي تواجه العمليات والرقابة المرتبطة بها، وأي أعراض أخرى تدل على الأداء الضعيف. كما تتضمن أيضا معلومات عن المعرفة التي يجب أن يكتسبها المراجع من أداء هذا التحليل مثل تحديد مدى فعالية الرقابة على مخاطر العمليات والمخاطر الإستراتيجية، وفهم الارتباط بين الأداء على مستوى العمليات وإجراءات الأعمال الروتينية وغير الروتينية والتقديرات المحاسبية وأرصدة الحسابات والإفصاحات الأخرى في القوائم المالية، وكذلك إجراء مقارنة بين تحليل المراجع لمخاطر العمليات وتحليل الإدارة لهذه المخاطر.

أما المحور الثالث والرابع فقد استهدفا تحديد وقياس كل من المتغيرين التابعين للدراسة وهما دقة تقدير المخاطر المتلازمة ودقة تقدير مخاطر الرقابة، وذلك من خلال تقديم درجات لمقياس ليكرت تدل على درجة الدقة في التقدير، والتي تتراوح من منخفض جدا إلى متوسط إلى مرتفع جدا. حيث إن هدف المحور الثالث تحديد تأثير قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي على دقة تقدير كل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة، وقد قدم الباحث لأفراد العينة مجموعة من المعلومات التي يمكن أن يكتسبها من أدائهم للتحليل الاستراتيجي، وبناءً عليها يقوم الأفراد بتحديد درجة دقة التقدير للمخاطر. وكذلك هدف هذا المحور إلى تحديد مدى درجة وقوة تأثير التحليل الاستراتيجي على دقة تقدير المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة وأيهما أكثر تأثراً بالتحليل الاستراتيجي.

وبالمثل، فقد هدف المحور الرابع إلى تحديد تأثير قيام المراجع بتحليل العمليات على دقة تقدير كل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة، وقد قدم الباحث لأفراد العينة مجموعة من المعلومات التي يمكن أن يكتسبها المراجع من أداءه لتحليل العمليات. وبناءً عليها يقوم أفراد العينة بتحديد درجة دقة تقدير المخاطر. وكذلك هدف هذا المحور إلى تحديد مدى درجة وقوة تأثير تحليل العمليات على دقة تقدير المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة وأيهما أكثر تأثراً بتحليل العمليات.

وأخيرا المحور الخامس، واستهدف تحديد التوقيت المناسب والسليم الذي يجب أن يقوم فيه المراجع بأداء التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات محددًا بتوقيت (قبل أو بعد) أداء الإجراءات التحليلية، وتأثير هذا التوقيت على تفسير المراجع لنتائج الإجراءات التحليلية عند تقدير مخاطر المراجعة.

2.3.1.3- مرحلة تجميع استثمارات الإستبانة وتحليل البيانات المتحصل عليها

أ) بالنسبة للاستثمارات الموزعة على المراجعين من خلال مكاتب خاصة:-

تم توزيع 108 استثمارة إستبانة على المراجعين بمدينة طرابلس وبنغازي، وتم تجميع 92 استثمارة بنسبة استجابة 85% وبعد القيام بفحصها تم استبعاد 4 استثمارات منها لعدم صلاحيتها ولذا كان عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل 88 استثمارة ونسبتها 81%.

ب) بالنسبة للاستثمارات الموزعة على المراجعين بديوان المحاسبة

تم توزيع 79 استثمارة إستبانة على المراجعين بديوان المحاسبة بمدينة بنغازي وطرابلس، وتم تجميع 68 استثمارة بنسبة استجابة 86% وبعد القيام بفحصها تم استبعاد 3 استثمارات منها لعدم صلاحيتها ولذا فإن عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل 65 استثمارة وهي تمثل نسبة 82% من الاستثمارات الموزعة.

أما بالنسبة لعينة الدراسة بصفة عامة فقد تم توزيع 187 استثمارة إستبانة على المراجعين بمدينة طرابلس وبنغازي، وتم تجميع 160 استثمارة بنسبة استجابة 86% وبعد القيام بفحصها تم استبعاد 7 استثمارات منها لعدم صلاحيتها، لذا فإن عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل 153 استثمارة ونسبتها 82%. وهي نسبة جيدة جداً للقيام بالتحليلات الإحصائية اللازمة على إجابات المشاركين في الدراسة، ومن ثم تعميم النتائج المستخلصة على المجتمع محل الدراسة باطمئنان. والجدول رقم (1.3) التالي يبين الاستثمارات الموزعة والاستثمارات غير المستردة والاستثمارات غير الصالحة والاستثمارات الصالحة ونسبة الاستثمارات الصالحة من الاستثمارات الموزعة.

الجدول رقم (1.3) استثمارات الإستبانة الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل ونسب الردود

نسبة الاستثمارات المستردة والصالحة للتحليل	الاستثمارات الصالحة	الاستثمارات غير الصالحة	الاستثمارات المستردة	الاستثمارات غير المستردة	الاستثمارات الموزعة	الطبعة الخاصة	ت
81%	88	(4)	92	(16)	108	المراجعين بالمكاتب الخاصة.	1
82%	65	(3)	68	(11)	79	المراجعين بديوان المحاسبة.	2
82%	153	(7)	160	(27)	187	الإجمالي	

2.3- الأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل النتائج

يتضمن هذا الجزء عرضاً للأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث ونتائج البحث وتحليلها إحصائياً والتعليق عليها للوصول إلى إجابات عن الأسئلة التي يهدف البحث الإجابة عنها. لذلك يتناول هذا الجزء ما يلي:-

1.2.3- الأساليب الإحصائية المستخدمة.

2.2.3- التحليل الإحصائي للنتائج.

1.2.3- الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد جمع استثمارات الإستبانة، تم تفرغ البيانات وتبويبها، ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Sciences وذلك من خلال الأساليب التالية:-

الإحصاء الوصفي:-

- الجداول التكرارية والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لترتيب عوامل كل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات والتعرف على تأثير التحليل الاستراتيجي وما إذا كان أكثر تأثيراً على تقدير مخاطر المتلازمة أو مخاطر الرقابة. وكذلك تأثير تحليل العمليات وما إذا كان يؤثر بشكل أكبر على تقدير المخاطر المتلازمة أو على مخاطر الرقابة.

الإحصاء الإستنتاجي:-

- اختبار الاعتمادية (معامل ألفا كرونباخ) لثبات وصدق الاستمارة.
- اختبار ويلكوكسون Wilcoxon Signed Rank Test لاختبار فرضيات البحث، وقد تم استخدام هذه الاختبار باعتباره أحد أنواع الاختبارات اللامعلمية، وهو أحد أنواع الاختبارات الإحصائية التي يتم الاستعانة بها عندما تكون البيانات الخاضعة للتحليل الإحصائي بيانات وصفية ترتيبية حيث لا يجوز معها استخدام الاختبارات المعلمية لعدم معرفة التوزيع الاحتمالي لوسيط تلك البيانات (تشاو، 2004، ص937،945).

2.2.3- التحليل الإحصائي للنتائج

قسم الباحث الدراسة في هذا الجزء إلى ثلاثة محاور وهي، التحليل الإحصائي لجودة استمارة الإستبانة، والتحليل الإحصائي لنتائج البيانات الشخصية للمشاركين والتحليل الإحصائي لنتائج بيانات التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات ، والتحليل الإحصائي لنتائج فرضيات البحث.

1.2.2.3- التحليل الإحصائي لصدق وثبات أداة البحث

إن البحث العلمي لا بد له من استخدام أدوات للقياس، وإتباعاً لمنهج البحث العلمي فإنه يجب على الباحث عند استخدامه لأداة قياس في دراسته، أن يتأكد من الأداة التي يستخدمها هل هي أداة سليمة وجيدة ومناسبة للغرض الذي وجدت من أجله، وهذا ما يعرف بشرط الاختبار الجيد (غنيم، 2000، ص254). ولذلك قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية على 17 مفردة من مفردات العينة وذلك للتأكد من مدى إمكانية القيام بالدراسة الميدانية من عدمها والتأكد من وضوح وصلاحيّة العبارات الواردة في استمارة الإستبانة وتحديد مواطن الضعف والقصور فيها، والاستفادة أيضاً من الملاحظات التي يقدمها أفراد هذه العينة لإجراء التعديلات على العبارات التي قد تكون غامضة أو غير مناسبة أو تستوجب الزيادة أو الإلغاء، وكذلك للتعرف على معاملات

ثبات وصدق مقاييس الدراسة والتي تعكس مدى جودة المقاييس. ويقصد بالثبات مدى التوافق أو الاتساق في نتائج المقاييس إذا طبقت أكثر من مرة في ظروف مماثلة (غرابيية، 2002، ص81-82). وللتحقق من ثبات مقاييس الدراسة فقد تم استخدام مقياس إحصائي للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من المشاركين، حيث تم حساب معامل (ألفا كرنباخ) (Chronbach Alpha) (ملحق رقم 2) وتعتمد موثوقية البيانات على قيمة (α)، فإذا كانت قيمة (α) أكبر من 60% فذلك يعني أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية، أما إذا كانت قيمة (α) أقل من 60% فإن ذلك يعني إن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة، حيث بلغ معامل الثبات (96.7%) وهي نسبة ثبات عالية مما يدل على تمتع الأداة بثبات إحصائي مرتفع والمعادلة التالية تبين كيفية حساب قيمة ألفا (α) (البياتي، 2005، ص50-51):-

$$\alpha = \left[\frac{N}{N-1} \right] \left[1 - \frac{\sum \sigma^2 q}{\sigma_t^2} \right]$$

معامل الثبات "ألفا" = α

مقدار ثابت = 1

عدد الأسئلة = N

مجموع تباين بنود الاختبار = $\sum \sigma^2 q$

تباين الاختبار ككل = σ_t^2

أما الصدق فيقصد به مدى قدرة المقياس على قياس الموضوع الذي وضع من أجله، بمعنى إلى أي درجة يصلح المقياس لقياس الغرض الذي وضع من أجله، بحيث لا يقيس شيئاً آخر. ويقاس الصدق بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات المقياس وذلك بالمعادلة التالية (عوض، 1999، ص233):

$$v = \sqrt{\alpha}$$

حيث إن:

صدق المقياس = v

معامل ثبات المقياس = α

وبتطبيق المعادلة وجد أن معامل الصدق بلغ (98.3%) وهي نسبة مرتفعة عززت الثقة في صدق المقياس. كما قام الباحث باستخراج معامل الثبات والصدق لكل بعد من أبعاد مقاييس الدراسة والجدول التالي رقم (2.3) يوضح ذلك.

الجدول رقم (2.3) معامل الثبات والصدق لمحاور الدراسة

ت	المحور	معامل الثبات	معامل الصدق	عدد الأسئلة الفرعية
1.	التحليل الاستراتيجي.	0.917	0.958	13
2.	تحليل العمليات.	0.960	0.980	13
3.	اثر التحليل الاستراتيجي على تقدير المراجع للمخاطر المتلازمة.	0.982	0.991	12
4.	اثر التحليل الاستراتيجي على تقدير المراجع لمخاطر الرقابة.	0.978	0.989	12
5.	اثر تحليل العمليات على تقدير المراجع الخارجي للمخاطر المتلازمة.	0.961	0.980	12
6.	اثر تحليل العمليات على تقدير المراجع لمخاطر الرقابة.	0.959	0.979	12
7.	اثر توقيت التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات على أداء الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة.	0.938	0.969	2
	معامل الثبات لمحاور الدراسة	0.969		76
	معامل الصدق لمحاور الدراسة		0.984	

يتضح من الجدول رقم (2.3) إن معاملات الثبات عالية واكبر من 0.60 وهي تتراوح ما بين (0.917 – 0.982) مما يدل على إمكانية ثبات النتائج عند التطبيق، كما اتضح إن معاملات الصدق عالية وهي تتراوح ما بين (0.958 – 0.991) مما يؤكد صدق المقاييس في هذه الدراسة، وإن أسئلة المقاييس تقيس ما أعدت لقياسه فعلاً.

2.2.2.3- التحليل الإحصائي لنتائج البيانات العامة عن المشاركين

أ. صفة المشارك:

من خلال النتائج المتعلقة بصفة المشاركين بين الجدول رقم (3.3) إن (57.5%) مراجعون بمكاتب خاصة و(42.5%) مراجعون بديوان المحاسبة.

الجدول رقم (3.3) توزيع المشاركين حسب صفاتهم

ت	الصفة	العدد	النسبة المئوية
1.	مراجع بمكتب خاص	88	%57.5
2.	مراجع بديوان المحاسبة	65	%42.5
	الإجمالي	153	%100

ب. المؤهل العلمي:

من خلال النتائج المتعلقة بمؤهلات المشاركين تبين من الجدول رقم (4.3) إن (96.7%) يحملون مؤهل علمي لا يقل عن بكالوريوس محاسبة، وإن (24.8%) يحملون مؤهلات علمية عالية (ماجستير، دكتوراه)، وإن هذا الأمر يرفع من مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها.

الجدول رقم (4.3) توزيع المشاركين حسب مؤهلاتهم العلمية

ت	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
1.	دكتوراه محاسبة	10	%6.5	%6.5
2.	ماجستير محاسبة	28	%18.3	%24.8
3.	بكالوريوس محاسبة	110	%71.9	%96.7
4.	دبلوم عالي محاسبة	5	%3.3	%100
	الإجمالي	153	%100	

ج. الخبرة العملية في مجال المراجعة

يبين الجدول رقم (5.3) توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة في مجال المراجعة، حيث تبين أن (50.3%) من المشاركين لا تقل خبرتهم عن 15 سنة، وإن (89.5%) من المشاركين لا تقل خبرتهم عن 10 سنوات، وأن جميع المشاركين لديهم خبرة لا تقل عن خمس سنوات وبهذا يمكن القول بان هذه النتائج ترفع من مستوى الثقة في المعلومات المقدمة من المشاركين في هذه الدراسة وتعطي أهمية لأرائهم.

الجدول رقم (5.3) توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة

ت	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المؤوية	النسبة المئوية التراكمية
	من 15 سنة فأكثر	77	%50.3	%50.3
1.	من 10 إلى أقل من 15 سنة	60	%39.2	%89.5
2.	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	16	%10.5	%100
	الإجمالي	153	%100	

3.2.2.3- التحليل الإحصائي لبيانات التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات

أولاً: التحليل الاستراتيجي:-

استهدف المحور الأول من استمارة الإستبانة معرفة العوامل التي تعتبر مهمة لقيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي ومدى موافقة الأشخاص الخاضعين للدراسة التطبيقية على هذه العوامل، وقد دونت النتائج التحليلية لمحور التحليل الاستراتيجي في الجدول رقم (6.3) الآتي:-

الجدول رقم (6.3) المتوسطات والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية لعوامل التحليل

الاستراتيجي

ت	البيانات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	الوضع الاستراتيجي للشركة محل المراجعة ودرجة استقرار هذا الوضع.	4.4837	0.61883	1
2	طرق الشركة محل المراجعة لتوصيل استراتيجياتها لكل مكان داخل الشركة، ومدى وضوح مثل هذه الطرق.	4.4771	0.60790	2
3	الطرق والمقاييس التي تستعملها الشركة محل المراجعة لمتابعة الأداء على مستوى الوحدة في ضوء أهدافها الإستراتيجية.	4.4641	0.61800	3
4	آثار إستراتيجية الأعمال ومخاطر الأعمال الإستراتيجية المصاحبة، على الاختيارات المحاسبية التابعة، والإفصاحات في القوائم المالية.	4.3987	0.63183	5
5	القوى والعوامل الخارجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، التي يمكن أن تؤثر على سلوك الوحدة وتهدد تحقيق أهداف الأعمال.	4.3529	0.64350	10
6	الرؤية الإستراتيجية للشركة محل المراجعة، لكي تُرضي الاحتياجات السوقية بطريقة أفضل من منافسيها.	4.3791	0.64895	6
7	طبيعة العملاء والموردين والتحالفات التي يتم تكوينها بغرض تحقيق أهداف الأعمال.	4.2941	0.72441	13

11	0.67862	4.3333	العلاقة بين البيئة الاقتصادية الكلية والصناعات التي تنافس فيها الشركة محل المراجعة.	8
12	0.69854	4.3007	وضع الشركة محل المراجعة ودورها في صناعاتها وتهديدات وضعها الحالي.	9
9	0.62423	4.3595	حاجات ومتطلبات الحصة السوقية للشركة محل المراجعة.	10
8	0.69539	4.3660	الطاقة الإنتاجية للشركة محل المراجعة ومنافسيها في الصناعة.	11
7	0.69780	4.3791	الأسواق التي تنافس فيها الشركة وطبيعة المنتجات والخدمات التي تسمح للشركة بخلق قيمة والحفاظ على ميزة تنافسية.	12
4	0.62581	4.4314	إدارة الشركة محل المراجعة لمخاطر الأعمال وما هي الفجوات في مدخل إدارتها للمخاطر وتأثير هذه الفجوات على القوائم المالية.	13
		4.3861	المتوسط المرجح العام	
	0.56654		الانحراف المعياري العام	

ويلاحظ من الجدول رقم (6.3) الذي تم فيه ترتيب عوامل التحليل الاستراتيجي بناءً على المتوسط (كلما زاد المتوسط كان العامل أكثر أهمية)، فإذا تساوى عاملين في المتوسط يتم ترتيبهما بناءً على الانحراف المعياري (كلما انخفض الانحراف المعياري كان العامل أكثر أهمية). وأن المتوسط المرجح العام لعوامل التحليل الاستراتيجي قد بلغ 4.3861 بانحراف معياري وقدره 0.56654 وهذا مؤشر على أهمية العوامل الخاصة بالتحليل الاستراتيجي.

ومن خلال النتائج الخاصة بكل عبارة من عبارات المحور يتضح لنا أن أكثر العوامل أهمية هي الوضع الاستراتيجي للشركة محل المراجعة ودرجة استقرار هذا الوضع حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.4837 بانحراف معياري وقدره 0.61883 ويليه طرق الشركة محل المراجعة لتوصيل استراتيجياتها لكل مكان داخل الشركة، ومدى وضوح مثل هذه الطرق، حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.4771 بانحراف معياري وقدره 0.60790، ويليه الطرق والمقاييس التي تستعملها الشركة محل المراجعة لمتابعة الأداء على مستوى الوحدة في ضوء أهدافها الإستراتيجية، حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.4641 بانحراف معياري وقدره 0.61800، ويليه إدارة الشركة محل المراجعة لمخاطر الأعمال وما هي الفجوات في مدخل إدارتها للمخاطر وتأثير هذه الفجوات على القوائم المالية حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.4314 بانحراف معياري وقدره 0.62581، وتأتي بقية العوامل تباعاً في الترتيب كما هو موضح بالجدول رقم (6.3).

أما العوامل الأقل أهمية فكانت طبيعة العملاء والموردين والتحالفات التي يتم تكوينها بغرض تحقيق أهداف الأعمال، حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.2941 بانحراف معياري وقدره 0.72441، ويليه وضع الشركة محل المراجعة ودورها في صناعاتها وتهديدات وضعها

الحالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.3007 بانحراف معياري وقدره 0.69854، ويليه العلاقة بين البيئة الاقتصادية الكلية والصناعات التي تنافس فيها الشركة محل المراجعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.3333 بانحراف معياري وقدره 0.67862.

ثانياً: تحليل العمليات

استهدف المحور الثاني من استمارة الإستبانة معرفة العوامل التي تعتبر مهمة لقيام المراجع بتحليل العمليات ومدى موافقة الأشخاص الخاضعين للدراسة التطبيقية على هذه العوامل. وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

الجدول رقم (7.3) المتوسطات والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية لعوامل تحليل العمليات

ت	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تحديد أي من عمليات الشركة تعتبر عمليات أساسية وأي منها تعتبر عمليات داعمة أو فرعية.	4.5089	0.59734	1
2	تحديد أهداف العمليات والدور الأساسي الذي تلعبه كل عملية في تحقيق أهداف أعمال الشركة.	4.4837	0.65999	2
3	تحديد المُدخلات والموارد والمعلومات المطلوبة لإتمام أهداف العمليات.	4.4706	0.61835	3
4	تحديد الأنشطة والأفعال التي تقديم مجتمعة مخرجات العمليات.	4.3725	0.69663	11
5	تحديد المخرجات والنتائج النهائية لكل عملية.	4.3856	0.67008	8
6	تحديد البيانات والمعلومات المرتبطة بكل عملية والتي تستخدم في إعداد التقارير .	4.4118	0.65423	5
7	تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف العمليات والرقابة التي تنفذها الشركة لتخفيض هذه المخاطر للمستوى المقبول.	4.3922	0.69996	7
8	تحديد أي أغراض تدل على الأداء الضعيف أو إن العمليات لا يتم تشغيلها عند أعلى مستويات الفعالية.	4.3856	0.71749	9
9	يقارن المراجع تحليله لمخاطر العمليات مع تحليل الإدارة لهذه المخاطر لضمان إن الرقابة التي تم وضعها تتعامل بنجاح مع المخاطر.	4.3595	0.75754	13
10	تحديد كفاءة وميزة العمليات الأساسية في خلق القيمة المستهدفة.	4.3660	0.67621	12
11	تحديد مدى اتساق أهداف العمليات مع الأهداف الإستراتيجية، وتحديد مخاطر العمليات الجوهرية التي تهدد تحقيق أهداف الشركة.	4.3791	0.68831	10
12	فهم الارتباط بين الأداء على مستوى العمليات، وإجراءات الأعمال الروتينية وغير الروتينية، والتقديرات المحاسبية، وأرصدة الحسابات، والإفصاحات الأخرى في القوائم المالية.	4.4118	0.68373	6
13	تحديد مدى فعالية عملية الرقابة على مخاطر العمليات والمخاطر الإستراتيجية، لتحديد الآثار المتوقعة على القوائم المالية.	4.4183	0.67487	4
المتوسط المرجح العام		4.4113		
الانحراف المعياري العام			0.59860	

ويلاحظ من الجدول رقم (7.3) الذي تم فيه ترتيب عوامل تحليل العليات بناءً على المتوسط (كلما زاد المتوسط كان العامل أكثر أهمية)، فإذا تساوى عاملين في المتوسط يتم ترتيبهما بناءً على الانحراف المعياري (كلما انخفض الانحراف المعياري كان العامل أكثر أهمية). وأن المتوسط المرجح العام لعوامل تحليل العمليات قد بلغ 4.4113 بانحراف معياري وقدره 0.59860 وهذا مؤشر على أهمية العوامل الخاصة بتحليل العمليات.

ومن خلال النتائج الخاصة بكل عبارة من عبارات المحور يتضح أن أكثر العوامل أهمية هو تحديد أي من عمليات الشركة تعتبر عمليات أساسية وأي منها تعتبر عمليات داعمة أو فرعية، حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.5089 والانحراف المعياري 0.59734، ويليه تحديد أهداف العمليات والدور الأساسي الذي تلعبه كل عملية في تحقيق أهداف الشركة، حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.4837 والانحراف المعياري 0.65999، ويليه تحديد المُدخلات والموارد والمعلومات المطلوبة لإتمام أهداف العمليات، حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.4706 والانحراف المعياري 0.61835، ويليه تحديد مدى فعالية عملية الرقابة على مخاطر العمليات والمخاطر الإستراتيجية، لتحديد الآثار المتوقعة على القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.4183 والانحراف المعياري 0.67487، وتأتي بقية العوامل تبعاً في الترتيب كما هو موضح بالجدول رقم (7.3). أما العوامل الأقل أهمية فكانت مقارنة المراجع لتحليله لمخاطر العمليات مع تحليل الإدارة لهذه المخاطر لضمان إن الرقابة التي تم وضعها تتعامل بنجاح مع المخاطر، حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.3595 والانحراف المعياري 0.75754، ويليه تحديد كفاءة وميزة العمليات الأساسية في خلق القيمة المستهدفة، حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.3660 والانحراف المعياري 0.67621، يليه تحديد الأنشطة والأفعال التي تقديم مجتمعة مخرجات العمليات، حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.3725 والانحراف المعياري 0.69663.

4.2.2.3- التحليل الإحصائي لفرضيات البحث

استهدف المحور الثالث من استمارة الإستبانة الوقوف على رأي المشاركين بشأن مدى صحة الفرضيات من الأولى حتى الثالثة، كما استهدف المحور الرابع الوقوف على رأي المشاركين بشأن مدى صحة الفرضيات من الرابعة حتى السادسة، وأخيراً استهدف المحور الخامس الوقوف على رأي المشاركين بشأن مدى صحة الفرضية السابعة. ولغرض التحقق من صحة الفرضيات،

قام الباحث بالاعتماد على اختبار ويلكوكسن Wilcoxon Signed Rank Test، (ملحق رقم 5) وذلك لعدم تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي (ملحق رقم 4) واستخدم الباحث قيمة P.Value للحكم على مدى معنوية إحصائية الاختبار عند مستوى ثقة 95%، وقد كانت قاعدة هذا الاختبار هو إذا كانت القيمة المشاهدة $P.Value < 0.05$ فإن الوسط الحسابي للعينة ≥ 3 مما يعني عدم موافقة أفراد العينة على الفرضية، أما إذا كانت $P.Value > 0.05$ فإن الوسط الحسابي للعينة < 3 مما يعني موافقة أفراد العينة على هذه الفرضية وسوف يستعرض الباحث النتائج الإحصائية لفرضيات البحث كما يلي:-

أولاً: اثر التحليل الاستراتيجي على تقدير المراجع الخارجي لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة وفي أيهما كان التأثير أكثر. (الفرضية الأولى، والثانية، والثالثة)

من خلال القيام بإجراء الاختبارات الإحصائية توصل الباحث إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (8.3) التالي:-

الجدول رقم (8.3) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار ويلكوكسن لأثر التحليل الاستراتيجي على تقدير المراجع الخارجي لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة

ت	البيان	نوع المخاطر	المتوسط	الانحراف المعياري
1	يقوم المنافسون بتقديم ضمان إضافي على المنتجات، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط على الشركة موضوع المراجعة لتقديم نفس مستوى الضمان، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الالتزامات، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة	4.2353	0.88678
		الرقابة	3.5425	0.8937
2	يقوم المنافسون للشركة محل المراجعة بزيادة معدل المدفوعات والمرتبات بصورة سريعة لأفراد الإدارة والمحاسبين الرئيسيين، الأمر الذي يتطلب إعادة تخصيص تكاليف العمالة في الشركة موضوع المراجعة، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة	4.2614	0.84893
		الرقابة	3.5490	0.85941
3	بالنسبة للعلاقة بالموردين، فإن المواد الخام الأساسية محدودة للغاية بسبب ظروف الطقس في المناطق المنتجة لها، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل تقويم بالنسبة للالتزامات المشتريات، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة	4.2484	0.86055
		الرقابة	3.5098	0.89825
4	بالنسبة للعملاء، فإن عملاء الصناعة يمرون بحالة من الركود مما قد يؤدي إلى انخفاض معدلات التحصيل من	المتلازمة	4.2484	0.87570

0.88182	3.5294	الرقابة	العملاء عن مثيلاتها في الفترة السابقة، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.89243	4.2549	المتلازمة	5 بالنسبة للأسواق، فهناك تغير في أذواق المستهلكين، يستلزم من الشركة تحسين في الوظائف وجودة المنتجات، ويؤثر هذا على حصة الشركة في السوق، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.93127	3.5556	الرقابة	
0.90924	4.3268	المتلازمة	6 تتنوع قنوات التوزيع المفضلة للشركة من مواقع البيع بالتجزئة إلى الانترنت والتسوق عبر الهاتف وتوصيل المنتجات للمنازل، وكنتيجة لذلك هناك ضرورة لإيقاف بعض قنوات التوزيع القائمة وما ينتج عنها من تكاليف إعادة هيكلة (هيكل العمال، التصرف في الأصول)، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.92190	3.6275	الرقابة	
0.89762	4.2745	المتلازمة	7 يتميز الدُخلاء الجدد للسوق بأنهم متفوقين تكنولوجياً مقارنة بالمنتجات الحالية للشركة موضوع المراجعة مما يؤثر على تقويم المخزون، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.89266	3.5621	الرقابة	
0.93911	4.2418	المتلازمة	8 أصبحت التسهيلات المستخدمة في التصنيع غير تنافسية، وذلك بسبب التقادم في العمر، وعدم القدرة على القيام بالعمليات بكفاءة، مما يؤدي إلى تدهور في قيمة الأصول الثابتة، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.92190	3.5686	الرقابة	
0.91249	4.2484	المتلازمة	9 تضغط تقلبات أسعار الصرف العالمية على هامش ربح الشركة من المبيعات الأجنبية، مما يؤثر على المعالجة المناسبة لمكاسب وخسائر تغير سعر الصرف، وأيضاً على المعالجة المحاسبية للفروع الأجنبية، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.90162	3.5163	الرقابة	
0.90235	4.2941	المتلازمة	10 تتبنى الشركة إستراتيجية تمييز منتجاتها، لذا من المتوقع أن يكون لديها مخزون ذو قيمة مرتفعة، وتحقق الشركة هامش ربح مرتفع على مبيعاتها، وتمتلك آلات ومعدات ذات قيمة مرتفعة، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.90947	3.5425	الرقابة	
0.95139	4.1699	المتلازمة	11 تفرض الدولة قوانين جديدة على توزيع منتجات الشركة، مما قد يؤثر على تقويم المخزون، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.89480	3.5556	الرقابة	
0.87004	4.2549	المتلازمة	12 نمر الشركة بمرحلة نمو سريع مما يؤثر على استنفاد طاقة ونظام الشركة واحتمال زيادة المشاكل داخل الشركة، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.88182	3.5294	الرقابة	
	4.2549	المتوسط العام لتأثير التحليل الاستراتيجي على دقة تقدير المخاطر المتلازمة	
0.80018	الانحراف المعياري العام لتأثير التحليل الاستراتيجي على دقة تقدير المخاطر المتلازمة		
	3.5490	المتوسط العام لتأثير التحليل الاستراتيجي على دقة تقدير مخاطر الرقابة	
0.84737	الانحراف المعياري العام لتأثير التحليل الاستراتيجي على دقة تقدير مخاطر الرقابة		
قيمة ويلكوكسن لأثر التحلي الاستراتيجي على تقدير المراجع للمخاطر المتلازمة تساوي 0.000			
قيمة ويلكوكسن لأثر التحلي الاستراتيجي على تقدير المراجع لمخاطر الرقابة تساوي 0.000			

من خلال ما ورد بالجدول رقم (8.3) سوف يقوم الباحث باختبار الفرضيات الفرعية (الأولى، والثانية، والثالثة) على النحو التالي:

1. اختبار الفرضية الأولى :

(لا يؤثر قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي ايجابيا على دقة تقدير المخاطر المتلازمة)

نظراً لأن قيمة اختبار ويلكوكسن لتأثير التحليل الاستراتيجي على تقدير المراجع للمخاطر المتلازمة والتي تساوي 0.000 اقل من 0.05 إذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة وهي (يؤثر قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي ايجابيا على دقة تقدير المخاطر المتلازمة). ويؤكد ذلك إن المتوسط المرجح العام لأثر التحليل الاستراتيجي على تقدير المراجع للمخاطر المتلازمة اكبر من 3.000 حيث بلغ 4.2549.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

(لا يؤثر قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي ايجابيا على دقة تقدير مخاطر الرقابة).

نظراً لأن قيم اختبار ويلكوكسن لأثر التحليل الاستراتيجي على تقدير المراجع لمخاطر الرقابة والتي تساوي 0.000 اقل من 0.05 إذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي (يؤثر قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي ايجابيا على دقة تقدير مخاطر الرقابة).

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

(تأثير التحليل الاستراتيجي على دقة تقدير المخاطر المتلازمة اقل منه في حالة دقة تقدير مخاطر الرقابة)

نظراً لأن التحليل الاستراتيجي يؤثر على تقدير المراجع لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة. فلذلك نرجع للمتوسطات المرجحة لمعرفة أي المخاطر كان تأثير التحليل الاستراتيجي عليها أكثر. وبالمقارنة بين المتوسطات نجد أن المتوسط المرجح لأثر التحليل الاستراتيجي على تقدير المخاطر المتلازمة والذي بلغ 4.2549 اكبر من المتوسط المرجح لأثر التحليل الاستراتيجي على تقدير مخاطر الرقابة والذي بلغ 3.5490.

وعليه فإن تأثير التحليل الاستراتيجي على تقدير المراجع للمخاطر المتلازمة اكبر من أثره على تقدير المراجع لمخاطر الرقابة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي

أن (تأثير التحليل الاستراتيجي على دقة تقدير المخاطر المتلازمة أكثر من التأثير على دقة تقدير مخاطر الرقابة).

ثانياً: اثر تحليل العمليات على تقدير المراجع الخارجي لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة وفي أيهما كان التأثير أكثر. (الفرضية الرابعة، والخامسة، والسادسة).

من خلال القيام بإجراء الاختبارات الإحصائية توصل الباحث إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (9.3) التالي:-

الجدول رقم (9.3) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار ويلكوكسن لأثر تحليل العمليات على تقدير المراجع الخارجي لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة

ت	البيانات	نوع المخاطر	المتوسط	الانحراف المعياري
1	يقوم المنافسون للشركة محل المراجعة بزيادة معدل المدفوعات لأفراد الإدارة والمحاسبين الرئيسيين في الشركة بصورة سريعة، الأمر الذي يؤثر على ثبات ودقة اتخاذ القرارات كنتيجة لانخفاض معدل دوران الموظفين، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة	3.6993	1.01848
		الرقابة	4.0850	1.11182
2	المواد الخام الأساسية محدودة للغاية بسبب ظروف الطقس في المناطق المنتجة لها، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط على الشركة لتبسيط الأمور وعدم الالتزام ببعض القواعد، بغرض الإسراع في العمل لمقابلة طلب العملاء، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة	3.6928	0.97626
		الرقابة	4.0850	1.09993
3	يحتج كثير من الأطراف الخارجية على عمليات البحوث والتطوير للشركة، مما يؤدي إلى محاولة الشركة لإخفاء طبيعة أنشطة البحوث والتطوير، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة	3.5359	0.94598
		الرقابة	4.0000	1.18655
4	تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن فشل في تحقيق التوجه بالعملاء وتحقيق مزيج المبيعات الأمثل، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة	3.5882	1.01125
		الرقابة	4.0458	1.12003
5	تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن الفشل في تحديد السمات المميزة للمنتجات الجديدة للشركة، مما يؤدي إلى تحول العملاء بعيداً عن المنتجات، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة	3.5294	0.97474
		الرقابة	4.0850	1.06960
6	تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن اختيار المورد لا يرتقي لمستوى اتفاقيات الجودة، والكميات المطلوبة، والتسليم في	المتلازمة	3.5752	0.93965

1.06186	4.1307	الرقابة	الوقت المناسب، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.93902	3.5882	المتلازمة	7 تواجه الشركة مخاطر ناجمة عن الفشل في تحقيق مستوى المبيعات المستهدفة وهامش الربح المستهدف، بناءً على هذه المعلومات فإن:
1.04779	4.1830	الرقابة	
0.96539	3.6536	المتلازمة	8 تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن سوء إدارة المخزون بسبب وجود كميات كبيرة جداً / قليلة جداً من المخزون في أوقات معينة، وأيضاً بسبب توقعات خاطئة للتغير في الأنواع والأحداث الخاصة للطلب على منتجات الشركة (المبيعات الموسمية)، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.90961	4.3725	الرقابة	
0.95021	3.4706	المتلازمة	9 تواجه الشركة مشاكل ارتفاع التكاليف وذلك بسبب طول وقت المناولة داخل الشركة وأيضاً وقت التغليف، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.98164	4.2745	الرقابة	
0.98241	3.5098	المتلازمة	10 تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن ضعف الخدمات اللوجستية (المواد و الإمداد) وذلك بسبب أن المورد ليس لديه القدرة الكافية على الوفاء بعمليات التوريد والتحميل في الوقت المناسب، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.95891	4.2941	الرقابة	
0.98368	3.4641	المتلازمة	11 أسعار الشركة مرتفعة جداً مقارنة بنفس المنتجات التي يقدمها المنافسين، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.90663	4.3137	الرقابة	
1.03668	3.4706	المتلازمة	12 تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن إدارة خاطئة للأصناف مما قد يؤدي إلى مزيج إنتاجي غير مناسب أو خاطئ وأيضاً إلى فقدان المبيعات التكميلية، بناءً على هذه المعلومات فإن:
0.99668	4.2288	الرقابة	
	3.5648	المتوسط العام لتأثير تحليل العمليات على دقة تقدير المخاطر المتلازمة	
0.93587	الانحراف المعياري العام لتأثير تحليل العمليات على دقة تقدير المخاطر المتلازمة		
	4.1748	المتوسط العام لتأثير تحليل العمليات على دقة تقدير مخاطر الرقابة	
0.88144	الانحراف المعياري العام لتأثير تحليل العمليات على دقة تقدير مخاطر الرقابة		
قيمة ولكسون لأثر تحليل العمليات على تقدير المراجع للمخاطر المتلازمة تساوي 0.000			
قيمة ولكسون لأثر تحليل العمليات على تقدير المراجع لمخاطر الرقابة تساوي 0.000			

من خلال ما ورد بالجدول رقم (9.3) سوف يقوم الباحث باختبار الفرضيات (الرابعة والخامسة والسادسة) على النحو التالي:

1. اختبار الفرضية الرابعة:

(لا يؤثر قيام المراجع بتحليل العمليات ايجابياً على دقة تقدير المخاطر المتلازمة).

نظراً لأن قيمة اختبار ويلكوكسن لتأثير تحليل العمليات على تقدير المراجع للمخاطر المتلازمة والتي تساوي 0.000 أقل من 0.05 إذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي (يؤثر قيام المراجع بتحليل العمليات ايجابياً على دقة تقدير المخاطر المتلازمة).

2. اختبار الفرضية الخامسة:

(لا يؤثر قيام المراجع بتحليل العمليات ايجابياً على دقة تقدير مخاطر الرقابة).

نظراً لأن قيمة اختبار ويلكوكسن لتأثير تحليل العمليات على تقدير المراجع لمخاطر الرقابة والتي تساوي 0.000 أقل من 0.05 إذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي (يؤثر قيام المراجع بتحليل العمليات ايجابياً على دقة تقدير مخاطر الرقابة).

3. اختبار الفرضية السادسة:

(تأثير تحليل العمليات على دقة تقدير مخاطر الرقابة اقل منه في حالة دقة تقدير المخاطر المتلازمة).

نظراً لوجود تأثير لتحليل العمليات على تقدير المراجع لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة وان المتوسط المرجح لأثر تحليل العمليات على تقدير المراجع للمخاطر المتلازمة والذي بلغ 3.5648 أقل من المتوسط المرجح لأثر تحليل العمليات على تقدير المراجع لمخاطر الرقابة حيث بلغ 4.1748 إذا تأثير تحليل العمليات على تقدير المراجع لمخاطر الرقابة أكثر من أثره على تقدير المراجع للمخاطر المتلازمة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي (تأثير تحليل العمليات على دقة تقدير مخاطر الرقابة أكثر منه في حالة دقة تقدير المخاطر المتلازمة).

ثالثاً: اثر قيام المراجع الخارجي بأداء كل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية على تفسيره لنتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة. (الفرضية السابعة).

من خلال القيام بإجراء الاختبارات الإحصائية توصل الباحث إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (10.3) التالي:-

الجدول رقم (10.3) المتوسط والانحراف المعياري وقيمة اختبار ويلكوكسن لأثر قيام المراجع الخارجي بأداء كل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية على تفسيره لنتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة.

ت	البيانات	المتوسط	الانحراف المعياري	P.Value
1	يؤثر أداء التحليل الاستراتيجي قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة.	4.3268	0.65725	0.000
2	يؤثر أداء تحليل عمليات الأعمال قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن مخاطر المراجعة.	4.3791	0.63873	0.000

من خلال ما ورد بالجدول رقم (10.3) سوف يقوم الباحث باختبار الفرضية (السابعة) على النحو التالي:

• اختبار الفرضية السابعة:

(لا يؤثر أداء التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تقدير المراجع لمخاطر المراجعة على مستوى الحساب).

نظراً لأن قيمة اختبار ويلكوكسن لأثر قيام المراجع بأداء التحليل الاستراتيجي قبل أداء الإجراءات التحليلية على تفسيره لنتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة تساوي 0.000 اقل من 0.05، إذا يؤثر قيام المراجع بأداء التحليل الاستراتيجي قبل أداء الإجراءات التحليلية على تفسيره لنتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة.

وان قيمة اختبار ويلكوكسن لأثر قيام المراجع بأداء تحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية على تفسيره لنتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة تساوي 0.000 اقل من 0.05، إذا يؤثر قيام المراجع بأداء تحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية على تفسيره لنتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي (يؤثر أداء التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية ايجابيا على تقدير المراجع لمخاطر المراجعة على مستوى الحساب).

رابعاً: اثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة (الفرضية الرئيسية).

من خلال ما ور في الاختبارات السابقة للفرضيات الفرعية للدراسة عليه يمكن الآن للباحث اختبار الفرضية الرئيسية على النحو التالي:-

• **اختبار الفرضية الرئيسية:**

(لا يؤثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال ايجابيا على دقة تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة).

نظر لما توصل إليه الباحث عند اختباره للفرضيات الفرعية من اثر لكل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات على المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة وان أداء كل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات يؤثر على أداء المراجع للإجراءات التحليلية بشأن تفسيره لمخاطر المراجعة عليه يتوصل الباحث إلى إن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يؤثر على تقدير المراجع لمخاطر المراجعة وبناءً عليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهي (يؤثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على دقة تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة).

والجدول رقم (11.3) التالي ملخص لعملية اختبار الفرضيات:

الجدول رقم (11.3) ملخص لاختبار الفرضيات

ت	فروض العدم	المتوسط العام	الانحراف المعياري العام	قيمة وكسون	وجه المقارنة < أو >	احتمال الخطأ	النتيجة
1.	لا يؤثر قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي ايجابيا على دقة تقدير المخاطر المتلازمة.	4.2549	0.80018	0.000	>	0.05	رفض
2.	لا يؤثر قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي ايجابيا على دقة تقدير مخاطر الرقابة.	3.5490	0.84737	0.000	>	0.05	رفض
3.	تأثير التحليل الاستراتيجي على دقة تقدير المخاطر المتلازمة اقل منه في حالة دقة تقدير مخاطر الرقابة	((المتوسط العام لأثر التحليل الاستراتيجي على تقدير المخاطر المتلازمة وهو 4.2549)) اكبر من ((المتوسط العام لأثر التحليل الاستراتيجي على تقدير مخاطر الرقابة وهو 3.5490))					رفض
4.	لا يؤثر قيام المراجع بتحليل العمليات ايجابياً على دقة تقدير المخاطر المتلازمة.	3.5648	0.93587	0.000	>	0.05	رفض
5.	لا يؤثر قيام المراجع بتحليل العمليات ايجابيا على دقة تقدير مخاطر الرقابة.	4.1748	0.88144	0.000	>	0.05	رفض
6.	تأثير تحليل العمليات على دقة تقدير مخاطر الرقابة أقل منه في حالة دقة تقدير المخاطر المتلازمة	((المتوسط العام لأثر تحليل العمليات على مخاطر الرقابة وهو 4.1748)) اكبر من ((المتوسط العام لأثر تحليل العمليات على المخاطر المتلازمة وهو 3.5648))					رفض
7.	لا يؤثر أداء التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية ايجابيا على تقدير المراجع لمخاطر المراجعة.			0.000	>	0.05	رفض
8.	لا يؤثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على دقة تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة.	التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات يؤثران على كل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة وكذلك يؤثران على أداء المراجع للإجراءات التحليلية بشأن تفسير مخاطر المراجعة					رفض

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات والمقترحات

مقدمة

تهدف الدراسة في هذا الفصل إلى عرض أهم النتائج التي توصل إليها الباحث بشقيها النظري والعملية، بالإضافة إلى عرض أهم التوصيات وذلك على النحو التالي:-

1.4- نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كان أداء التحليل الاستراتيجي وتحليل عمليات الأعمال يمكن أن يؤثر ايجابياً على دقة تقدير المراجع لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة ودرجة التأثير بينهما، بالإضافة إلى دراسة ما إذا كان أداء التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية يمكن أن يؤثر ايجابياً على تفسير المراجع لنتائج الإجراءات التحليلية عند تقدير مخاطر المراجعة. وفي سبيل ذلك فقد اشتملت الدراسة على دراسة نظرية، بالإضافة إلى دراسة تطبيقية. ويمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي على النحو التالي:-

1.1.4- نتائج الدراسة النظرية:

1. إن مهنة المراجعة شهدت في الفترة الأخيرة تغيرات سريعة وجوهرية كنتيجة للنمو في الاقتصاد العالمي، كما انه يمكن ملاحظة إن المراجعة في الوقت الحاضر امتدت إلى ما وراء اختبار القوائم المالية، فالهدف النهائي للمراجعة هو إضفاء المصدقية على المعلومات المالية وغير المالية التي تقدمها الإدارة في التقارير السنوية، وأيضا تقديم خدمات ذات قيمة مضافة، مثل الإبلاغ عن المخالفات، وتحديد مخاطر الأعمال، وتقديم المشورة للإدارة بشأن بيئة الرقابة الداخلية، ولهذا ظهر الجيل الرابع لمدخل المراجعة وهو مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال.

2. أن مكاتب المراجعة الدولية الرئيسية أعادت هندسة عمليات المراجعة لديها، والتي من شأنها التقليل من أهمية الاختبارات المباشرة للمعاملات الأساسية وأرصدة الحسابات، والاعتماد أكثر على الإجراءات التحليلية كمصدر أساسي للأدلة الموضوعية. ففي حين أن مثل هذه الممارسات يمكن أن تحسن فعالية التكلفة اللازمة لإتمام عملية المراجعة والتركيز على خدمات خلق القيمة للعميل. فإن عمليات المراجعة قد تظل أقل فعالية في الكشف عن الغش الجوهري الذي ينشأ في المستويات العليا من وحدات الأعمال.

3. أن محتوى الأعمال له تأثير متعمق على مخاطر أعمال منظمة عميل المراجعة. وبالتالي على مخاطر المراجعة. فيرى انه في عالم اليوم، خلق التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بيئة شديدة المنافسة، فالمنافسين المحتملين والابتكارات تكون في وتأتي من أي مكان في جميع أنحاء العالم، كما إن منظمات الأعمال يمكنها خلق قيمة أكبر من خلال تطوير واستخدام الأصول غير الملموسة مثل الملكية الفكرية وعمليات الأعمال عن القيمة التي يمكن أن تتحقق من حسن استخدام الأصول المادية. وتؤكد هذه نماذج الأعمال الجديدة على أهمية نظم التقرير المالي، وتزيد وجود وأهمية التقديرات وبالتالي ضرورة تقييمها جيداً، ويظهر دور الأحكام في المحاسبة. ففي عالم الأعمال اليوم، الضغوط والفرص ودوافع إدارة الأرباح وحتى غش القوائم المالية تعتبر بصورة واضحة أكبر من أي وقت في الماضي.
4. يمكن أن تنشأ مخاطر الأعمال التي تواجهها الوحدات وتهدد تحقيق أهدافها من ثلاث عناصر هي: الظروف والقوى في البيئة الداخلية للمنظمة والتي يمكن أن تتمثل في الوضع أو الترتيب التنظيمي غير الصحيح، واختلال الثقافة الداخلية للأفراد، والنقص في المؤهلات المطلوبة، وغياب ميزة العمليات الأساسية للمنظمة، ووجود حواجز داخلية تحول دون التدفق الحر للمعلومات. والظروف والقوى داخل الصناعة والتي يمكن أن تتمثل في المنافسة المباشرة، والعلاقات مع الموردين والعملاء، والتكنولوجيا الجديدة في الصناعة، وأخيراً القوى والعوامل على مستوى الاقتصاد العالمي.
5. أن المراجع يقوم بتقييم مخاطر الأعمال بكافة عناصرها الداخلية والخارجية حيث تنعكس هذه المخاطر على المراجع وعلى عملية المراجعة في خمس محاور هي: توقعات المراجع عن أحوال الشركة في كافة المجالات، تقييم المراجع لاستمرارية الشركة، تقدير المراجع لمخاطر المراجعة، تقييم مواطن قوة وضعف بيئة الرقابة الداخلية، واحتياجات العميل من المراجع.
6. هناك تطور في مسؤوليات المراجع، فالיום هناك اتجاهات مستمرة تطالب بصورة قوية حماية أصحاب المصلحة من الغش في القوائم المالية وتقييم مدى استمرارية المنظمة بالإضافة إلى زيادة مسؤولية المراجع عن الرقابة الداخلية والاتجاه إلى الاعتماد عليها في عملية المراجعة.
7. إن فشل المراجعة يتحقق بوجود تحريف جوهري في القوائم المالية والذي لا يظهر في تقرير المراجعة، و/أو ارتكاب المراجع خطأ كبير في أداء عملية المراجعة، وإن مثل هذا الفشل قد يرجع لفشل المراجع في الحصول على فهم جوهري لأعمال العميل والفشل في إدراك وتقييم المخاطر بشكل كافي.
8. هناك اهتماماً كبيراً من قبل الإصدارات المهنية بفهم المراجع للوحدة وبيئتها لأداء عملية المراجعة، حيث تقترح المعايير إن هذا الفهم يساعد المراجع في تخطيط عملية المراجعة

وممارسة الأحكام المهنية عند تقييم مخاطر المراجعة، وتقتصر المعايير أيضا أن من أهم الجوانب التي يحتاج المراجع لاكتساب فهم عنها هي العوامل الصناعية والتنظيمية والقانونية والعوامل الخارجية الأخرى للوحدة، وطبيعة أعمال الوحدة، والأهداف والاستراتيجيات ومخاطر الأعمال المصاحبة ومقاييس الأداء المالية، وهيكل الرقابة الداخلية.

9. إن الخلفية العلمية لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال هي أن فشل الوحدة في تحقيق أهدافها بشكل كافي وفي الوقت المناسب قد يؤدي إلى فشلها، وبالتالي يجب أن يركز المراجع على العوامل والأحداث والظروف التي قد تعوق المنظمة من تحقيق أهدافها من خلال استراتيجيات العميل وبيئة أعماله لفهم ما إذا كانت القوائم المالية عادلة أم لا. وفي ظل هذا المدخل يقوم المراجع بأربعة مراحل هي:-

- التحليل الاستراتيجي: تضمن هذه المرحلة للمراجع الحصول على فهم للبيئة التي يعمل بها عميل المراجعة، وما إذا كان العميل يمتلك ميزة تنافسية مستدامة في الأسواق التي يعمل فيها، ومخاطر أعماله واستجابته لهذه المخاطر.

- تحليل عمليات الأعمال: تتضمن هذه المرحلة تحديد العمليات التي يقوم بها عميل المراجعة والتي تعتبر حرجة لنجاحه في بيئة الأعمال، ثم يتم تحليل هذه العمليات بالتفصيل لاكتساب الفهم المتعمق عن مخاطر الأعمال الجوهرية لعميل المراجعة وكيف يتعامل معها بنجاح.

- تقدير المخاطر: تعتبر هذه المرحلة عملية مستمرة تؤدي طيلة عملية المراجعة للأخذ في الاعتبار معقولية الأسس التي اتبعتها عميل المراجعة لتقدير المخاطر، وكفاية الرقابة الداخلية التي حددتها الإدارة لمواجهة هذه المخاطر، والمدى الذي عنده هذه الرقابة تواجه بصورة فعالة كل مخاطر الأعمال.

- قياس أداء الأعمال: بناءً على المراحل السابقة يأخذ المراجع في الاعتبار ممارسات الإدارة للاعتراف بالإيراد، وجودة الأرباح، وقياس الأداء المالي والأداء غير المالي، والأمور المتعلقة باستمرارية الوحدة، كل هذا يتم مقارنته مع مقاييس السنوات السابقة لعميل المراجعة ومع مقاييس الصناعة التي ينتمي إليها. وكذلك تؤدي الخطوات الاعتيادية للوصول لرأى المراجعة النهائي.

10. إن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال هو تطوير موازي للتطور في هيكل الرقابة الداخلية ويمكن الربط بين مكونات هيكل الرقابة الداخلية ومراحل مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال، حيث أول مكونات هيكل الرقابة الداخلية هو بيئة الرقابة وهي تعكس الوعي الرقابي للإدارة والأسلوب الذي تستخدمه الإدارة في مجال الرقابة وغيرها من

الأمر وهي هنا في المدخل الجديد تعادل التحليل الاستراتيجي، أما المكون الثاني لهيكل الرقابة الداخلية وهو أنشطة الرقابة وهي الإجراءات التي توفر تأكيد من انه تم تحقيق أهداف الإدارة وهي تعادل تحليل عمليات الأعمال، أما المكون الثالث لهيكل الرقابة الداخلية وهو تقدير المخاطر فهو بالتأكيد يعادل المرحلة الثالثة للمدخل وهي أيضاً تقدير المخاطر، والمكون الرابع هو المعلومات والاتصال فهو يعادل المرحلة الرابعة وهي قياس أداء الأعمال، أما المكون الأخير لهيكل الرقابة الداخلية وهو المتابعة فهو يعادل أهم ميزة لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال وهي عملية التحسين المستمر. والى هنا يمكن للباحث أن يتساءل عن مدى جودة عملية التقرير المالي إذا طبق عميل المراجعة هيكل الرقابة الداخلية كما تراه معايير المراجعة وفي نفس الوقت يتبع المراجع الخارجي في عملية المراجعة مدخل مثل مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال.

2.1.4- نتائج الدراسة العملية:

هدفت الدراسة التطبيقية في المقام الأول إلى التعرف على اثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة وذلك باختبار فروض البحث، من خلال إستبانة آراء المهتمين بمهنة المراجعة، بهدف التعرف على مدى تأثير قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات للوحدة محل المراجعة على دقة تقديره لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة وقوة التأثير بينهم، وأيضاً مدى تأثير توقيت التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات (قبل أو بعد الإجراءات التحليلية) على تفسير مخاطر المراجعة. خلص الباحث من الدراسة العملية إلى وجود تأييد كافٍ من جانب المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال، واعترافهم بأن هذا المدخل يحسن من فعالية عملية المراجعة، نظراً لقيام المراجع بدمج معرفته عن مخاطر الأعمال في أحكامه عند تقدير مخاطر المراجعة، حيث اتضح أن هناك ارتباط جوهري بين تقدير مخاطر الأعمال وتقدير مخاطر المراجعة، حيث توصلت الدراسة إن هناك اثر لاستخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة على النحو التالي:-

1. إن قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي يؤثر ايجابيا على دقة تقديره لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة. وان تأثير التحليل الاستراتيجي على دقة تقدير المخاطر المتلازمة أكثر منه في حالة دقة تقدير مخاطر الرقابة. وذلك لارتباط التحليل الاستراتيجي بالبيئة الخارجية للمنظمة والتي تؤثر بشكل اكبر على المخاطر المتلازمة، ولأن تحليل الظروف

الصناعية والقوى والعوامل على مستوى الوحدة ومستوى الاقتصاد المؤثر على بيئة الأعمال وعلى مستوى الأهداف الإستراتيجية يرتبط بفهم أفضل للمخاطر على مستوى الوحدة وذلك يساعد المراجع في تقديره للمخاطر المتلازمة.

2. إن قيام المراجع بتحليل العمليات يؤثر ايجابياً على دقة تقديره لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة. وإن تأثير تحليل العمليات على دقة تقدير مخاطر الرقابة أكثر منه في حالة دقة تقدير المخاطر المتلازمة. وذلك لأن تحليل العمليات يساعد المراجع في التعرف على البيئة الداخلية لعمل المراجعة بطريقة تسمح بتقدير مخاطر الرقابة عند درجة مرتفعة لأنه يساعد في فهم بيئة الرقابة على العمليات، والتي لها تأثير أكثر على مخاطر الرقابة.
3. إن قيام المراجع الخارجي بأداء كل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية يؤثر ايجابياً على تقدير المراجع لمخاطر المراجعة على مستوى الحساب. وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع دراسة (O'Donnell and Schultz, 2005) حيث إن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال يساعد على زيادة حساسية المراجع للعوامل التي تزيد من مخاطر المراجعة، وإن تقدير مخاطر المراجعة يكون أقل حساسية للتقلبات غير الملائمة في أرصدة الحسابات عندما يؤدي المراجع التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أن يؤدي الإجراءات التحليلية.

2.4- توصيات الدراسة

في ضوء أهداف البحث وحدوده وطبيعة مشكلته وما انتهى إليه من نتائج، يرى الباحث تقديم بعض التوصيات والتي يأمل أن تكون مفيدة ولها أثر ايجابي على المهنة في ليبيا وتتلخص في الآتي:-

1. ضرورة أن يتعامل المراجعين مع مخاطر الأعمال بدرجة عالية من الأهمية عند القيام بعملية المراجعة باعتبارها صمام الأمان لضمان عدم تعرض المراجعين الخارجيين لمخاطر المقاضاة.
2. محاولة إعادة دراسة وتطوير القانون رقم 116 لسنة 1973 حتى يستطيع مجارات التطورات التي حدثت للمهنة.
3. ضرورة اهتمام المنظمات المهنية ومكاتب المحاسبة والمراجعة وأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية بتعريف وتدريب الممارسين للمهنة على مداخل المراجعة الحديثة المستخدمة في عملية

المراجعة، ومنها مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال، وذلك بهدف إكسابهم الاعتياد والألفة مع هذه المداخل الحديثة وكيفية استخدامها في أداء التحليل الاستراتيجي وتحليل عمليات الأعمال لعملاء المراجعة بهدف تقييم المعلومات الإستراتيجية عنهم واستخدامها في تخطيط عملية المراجعة وتقدير مخاطر المراجعة، وكذلك استخدامها كأدلة مراجعة والاستفادة من هذه المراحل في الكثير من أعمال عمليات المراجعة المختلفة.

4. ضرورة تطوير المناهج الدراسية لتناول موضوع مخاطر أعمال العميل عند أداء عملية المراجعة وتأثيراته المختلفة على قرارات المراجع، وذلك وفقاً لمتطلبات المعايير المهنية، وكذلك لتحديد كيف يمكن أداء التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات لتقييم مخاطر الأعمال، كما يجب أيضاً توجيه اهتمام البحوث الأكاديمية نحو الأدوات التي يمكن أن يستخدمها المراجع في أداء التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات وتقييم مدى فعاليتها في إدارة مخاطر أعمال العميل في البيئة الليبية مثل تحليل SWOT وتحليل PEST.

5. ضرورة اهتمام المعنيين بالمهنة بالترويج لدور المراجع في بيئة الأعمال المعاصرة، وما يتطلبه ذلك الدور من ضرورة صقل المراجع بالقدرات العلمية والعملية اللازمة لأداء دوره بفاعلية، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية للمراجعين لغرض التعرف على ما استحدثت من المعايير المهنية المتعلقة بالمهنة وما يطرأ عليها من تطور مستمر، وكذلك مداخل المراجعة الحديثة – التي منها مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال – التي تحقق متطلبات هذه المعايير مما يؤدي إلى زيادة فعالية عملية المراجعة.

6. ضرورة قيام المعنيين بالمهنة بتوجيه المكاتب نحو استخدام مداخل المراجعة الحديثة في أداء عملية المراجعة خاصة مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال، وبالتالي قيام المراجعين بتقييم مخاطر الأعمال التي تواجهها الشركات وأثرها على القوائم المالية بما يكفل تحقيق جودة مراجعة القوائم المالية.

7. ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام الأكاديمي نحو البحوث التي تعالج الموضوعات الحديثة في اكتساب المراجع للمعرفة في بيئة الأعمال المعاصرة بحيث يتم تحديد ماهية هذه المعرفة وكيفية تمثيلها في شكل نماذج ذهنية واستراتيجيات استدعائها من الذاكرة خاصة في ظل استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال، وذلك لأنه يساعد المراجع على اكتساب فهم متعمق عن عميل المراجعة. بالإضافة إلى ذلك أن يتم توجيه البحوث نحو أثر هذه المعرفة على هيكل أحكام المراجع وإجراءاته التحليلية.

3.4- مجالات البحث المقترحة

في ضوء أهداف ومشكلة وحدود هذا البحث وما انتهى إليه من توصيات يعتقد الباحث بأهمية البحث مستقبلا في بعض المجالات ذات الصلة أهمها ما يلي:

1. دراسة كيفية تحديد أتعاب عملية المراجعة في ظل مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال.
2. دراسة العلاقة بين مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال والتخصص في الصناعة واثـر ذلك على كفاءة وفعالية عملية المراجعة.
3. دراسة استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال في أداء عملية المراجعة المستمرة.
4. دراسة اثـر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على قدرة المراجع على تقييم مدى استمرارية الشركة محل المراجعة، وكذلك على جودة عملية المراجعة.
5. دراسة الإجراءات التحليلية في ظل استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال: توقيتها وأهدافها.

قائمة المراجع

المراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب:

1. أشتيوي، إدريس، "المراجعة معايير وإجراءات"، مصراتة: الدار الجامعية، 1990م.
2. أرينز، ألفين، و لوبك، جيمس ، ترجمة، الدسيطي محمد محمد عبدالقادر ، حجاج احمد حامد ، "المراجعة مدخل متكامل"، الرياض: دار المريخ، الطبعة الثالثة، 2008.
3. البياتي، محمود مهدي، "تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي Spss"، عمان: دار الحامد، الطبعة الأولى، 2005
4. التير، مصطفى، "مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي"، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1995.
5. الصباغ، احمد عبد المولى، "بحوث ودراسات في المراجعة"، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.
6. الصحن، عبد الفتاح، "مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا"، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1983.
7. الصحن، عبد الفتاح، وسرايا، محمد السيد، ونصر، عبد الوهاب، وشحاته، السيد شحاته، "المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.
8. البديوي، منصور احمد، و أبو زيد، كمال خليفة، و عبد القادر، هيبب محمد، "دراسات مقدمة في المراجعة الخارجية الحديثة"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011.
9. البديوي، منصور احمد، وشحاته، السيد شحاته، "دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
10. العارف، ناديا، "الإدارة الإستراتيجية (إدارة الألفية الثالثة)" الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.
11. العنقري، حسام عبد المحسن، "من يحاسب المحاسب القانوني"، جدة: مطابع السروات، 2006.
12. القاضي، حسين يوسف، ودحدوح، حسين أحمد، "أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية"، عمان: مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 1999.

13. المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، وغربية، رمضان فهيم، "التخطيط الاستراتيجي بقياس الأداء المتوازن" المنصورة: المكتبة العصرية، 2006.
14. المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، "الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، القاهرة: مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 1999.
15. باعيسى، محمود عمر، ومحمد، أحمد سلطان، "أصول المراجعة والرقابة الداخلية"، جدة: دار حافظ، 1989.
16. تشاو، لنكولن، ترجمة عبد المرضي حامد عزام، سيد موسى السماسي، محمد بركات قنديل "الإحصاء في الإدارة"، الرياض: دار المريخ، 2004.
17. توماس، وليم، وهنكي، أمرسون، ترجمة أحمد حامد حجاج، وكمال الدين سعيد، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، السعودية: دار المريخ، 1989.
18. جمعة، أحمد حلمي، "المدخل إلى التدقيق والتأكد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق"، عمان: دار صفاء، الطبعة الأولى، 2012.
19. حماد، طارق عبد العال، "إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات- بنوك)"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.
20. خضير، مصطفى عيسى، "المراجعة المفاهيم والمعايير والإجراءات"، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991.
21. دحدوح، حسين احمد، والقاضي، حسين يوسف، "مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية"، عمان: دار الثقافة، 2009.
22. ريتشمان، دافيد، وهيل، جرو، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي، ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، "الإدارة المعاصرة"، الرياض: دار المريخ، الطبعة الثامنة، 2001.
23. عبد العال، طارق، "حوكمة الشركات"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.
24. عبد الله، محمد إسماعيل، "أصول المراجعة"، دمياط: دار المغربي، 2008.
25. عبدالله، خالد أمين، "علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعلمية"، عمان: دار وائل، الطبعة الثالثة، 2004.
26. عبدالله، خالد أمين، "علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعلمية"، عمان: دار وائل، 1999.

27. عبد الله، خالد أمين، "التدقيق والرقابة في البنوك"، عمان: دار وائل، الطبعة الأولى، 1998.
28. عبد الوهاب، إبراهيم طه، "المراجعة النظرية العلمية والممارسة المهنية"، المنصورة: منشورات جامعة المنصورة، 2004.
29. عوض، عباس محمد، "القياس النفسي بين النظرية والتطبيق"، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1999.
30. علي، عبد الوهاب نصر، وشحاته، السيد شحاته، "أخلاقيات وسلوك مهنة المحاسبة والمراجعة"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009.
31. غالي، جورج دانيال، "تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
32. غالي، جورج دانيال، "تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
33. غنيم، أحمد الرفاعي، نصر محمد صبري، "التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS"، القاهرة: دار قباء، 2000.
34. لطفي، أمين السيد، "مراجعة نظم الرقابة الداخلية"، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.
35. لطفي، أمين السيد أحمد، "المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.
36. لطفي، أمين السيد، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.
37. لطفي، أمين السيد أحمد، "التطورات الحديثة في المراجعة"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.
38. لطفي، أمين السيد أحمد، "مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.
39. محمود، عبد المنعم، وأبو الطبل، عيسى، "المراجعة أصولها العلمية والعملية"، القاهرة: دار النهضة العربية، 1978.
40. موسى، شقيري نوري، ونور، محمود إبراهيم، والحداد، وسيم محمد، وذيب، سوزان سمير، "إدارة المخاطر"، عمان: دار المسيرة، 2012.

41. نور، أحمد، "مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والعملية"، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1984.
42. هلز، شارلز، وجونز، جاريث، ترجمة، رفاعي محمد رفاعي ، محمد سيد أحمد وعبد المعتال ، "الإدارة الإستراتيجية- مدخل متكامل"، الرياض: دار المريخ، 2006.

ثانياً: الدوريات:

1. أبو زر، عفاف إسحق، أحفيظ، إيمان علي، "تحليل تقدير مخاطر التدقيق وأثره على الأداء المهني للمدقق الخارجي"، مجلة الفكر المحاسبي، القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، السنة السادسة عشر، 2012، ص ص 29-68.
2. إبراهيم، أحمد علي، "إستراتيجية المراجعة"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، بنها: كلية التجارة، جامعة بنها، السنة السابعة عشر، العدد الأول، 1997، ص ص 3-286.
3. إبراهيم، أحمد علي، "دراسة انتقادية لمعيار المراجعة الأمريكي رقم 55"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، الزقازيق: كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، 1997، ص ص 19-48.
4. أحمد، عبدالله عبد السلام، "تطوير قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الإستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المنصورة: كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الأول، 2009، ص ص 157-204.
5. الأديمي، منصور ياسين، "المتغيرات المرتبطة بشخصية مراجع الحسابات وأثرها على جودة الأداء"، مجلة الدراسات التجارية والإدارية، دمنهور: كلية التجارة دمنهور، جامعة الإسكندرية، العدد الرابع، 2006، ص ص 179-250.
6. الذنبيات، علي، "بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها"، عمان: مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، مجلد 30، العدد 1، 2003، ص ص 108-127.
7. الرحيلي، عوض بن سلامة، و القريري، عبد الغني عبد الحميد، "دور المراجع الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة"، مجلة الإدارة العامة، المجلد 44، العدد 2، 2004، ص ص 379-391.

8. العنقري، حسام عبد المحسن، "توسيع الخدمات المهنية وأثاره على مكاتب المراجعة التي تعمل في المملكة العربية السعودية"، جدة: **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، العدد الثاني، 2003، ص ص115-151.
9. خرواط، عصام الدين السائح، "إدارة المراجعة على أساس الخطر: نموذج مقترح"، **مجلة الساتل**، مصراتة: جامعة مصراتة، العدد السابع، 2009، ص ص 147-176.
10. رضوان، عباس احمد، "أخطار المراجعة وكيفية التحكم فيها"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، المنصورة: كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الرابع، العدد الثاني، 1980، ص ص147-189.
11. رضوان، عباس أحمد، "دور المراجع في تقدير مدى قدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار في العمل"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، المنصورة: كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثالث، 1989، ص ص 45 - 83 .
12. سالم، إبراهيم طه عبد الوهاب، "أبعاد خطر المراجعة وانعكاسه في تخطيط وتقييم أعمال المراجعة"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، المنصورة: كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الأول، العدد الخامس، 1989، ص ص 57-95.
13. عثمان، حسن عثمان، سامي، يسرى أمين، "قياس اثر مخاطر الأعمال على جودة عملية التدقيق"، **مجلة الفكر المحاسبي**، القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني -1، 2011، ص ص 187-223.
14. عيسى، أحمد زكريا زكي، "دور المراجع الداخلي في مراجعة إدارة مخاطر الأعمال"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، حلوان: كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثالث، 2009، ص ص 13-59.
15. شطا، عبدة حسين، "مسئولية المراجع عن تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار"، **مجلة العلوم الإدارية**، بني سويف: كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد السابع، 1994، ص ص 1-23.
16. فودة، شوقي السيد، "نحو إطار مقترح لقياس وتقييم الأداء الاستراتيجي في قطاع الأعمال من خلال القياس المتوازن للأداء (BSC)"، **مجلة البحوث التجارية**، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الأول، 2011، ص ص359-419.
17. مصطفى، صادق حامد، " منهج تحليل وتقدير الخطر الحتمي وأثره في تخطيط عملية المراجعة"، **مجلة دراسات في المال والأعمال**، العدد 4، 1994، ص ص132-165.

18. مجاهد، محمد عبدالله محمد، "إطار مقترح لتقدير مخاطر أعمال العميل باستخدام مدخل مراجعة الأنظمة الإستراتيجية واثّر ذلك على أحكام المراجعين عند أداء أعمال العميل"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، بني سويف: كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول، 2005، ص ص 199-251.
19. مسعود، مصطفى عبد السلام، "تقييم فرض الاستمرارية ومسئولية المراجع الخارجي عن ذلك"، *المجلة الجامعة*، العدد العاشر، 2008، ص ص 245-270.
20. ميا، علي وبسام زهران و سوما سليطين، " الإدارة الإستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال"، *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، دمشق: كلية التجارة، جامعة تشرين العدد الأول، 2007، ص ص 189-210.

ثالثاً: ندوات ومؤتمرات وتقارير

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة"، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2008.
2. الشيخ، عصام عبد الرحمن، "الإستراتيجية الالكترونية في القطاع المصرفي"، عمان: ندوة العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي - الواقع والأفاق، مؤسسة عبد الحميد شومان، 2010.
3. المهائني، محمد خالد، "التحليل المالي ومؤشرات تقويم الأداء"، دمشق: مؤتمر جمعية المحاسبين السوريين، 2009.
4. حماد، طارق عبد العال، "موسوعة معايير المراجعة - شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية"، الجزء الثاني، الدار الجامعية، 2004.
5. محسن، فهد، "مدققوا الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية"، لبنان: مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، 2009.

رابعاً: الدراسات والبحوث:

1. إبراهيم، إيهاب نظمي صابر، " تطوير إستراتيجية للتدقيق الخارجي في القطاع المصرفي الأردني بناءً على مخاطر الأعمال"، رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة غير منشورة، عمان: كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005.
2. احمد، محي الدين أحمد محمد، " دراسة تحليلية لمعيار بذل المراجع العناية المهنية الكافية للوفاء بالتزاماته تجاه عملائه والطرف الثالث"، رسالة ماجستير غير منشورة، الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1998.
3. الساحلي، ميلاد، "التخطيط والإشراف على عملية المراجعة"، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 1995.
4. الحراري، إبراهيم أحمد علي، "المتغيرات البيئية و أثرها في الأداء المهني للمراجع الخارجي"، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، 2011.
5. الحداد، سامح عبد الرزاق، "تحليل وتقييم إستراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي و أثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2008.
6. الرباعي، يوسف، "إستراتيجية المراجعة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، دمشق: كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006.
7. الصبان، محمد سمير، "تقييم استخدام الإحصاء كأداة في مجال اختبارات مراقب الحسابات"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1974.
8. النائلي، عبدالله محمد الفيتوري، "مدى إدراك المراجع الخارجي لأهمية المعلومات غير المالية عند تقييمه لاستمرارية المنشأة محل المراجعة"، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2011.
9. الزعتري، عادل عبد الغني قايد، "استخدام أساليب التحليل الاستراتيجي بغرض تخفيض التكاليف"، رسالة دكتوراه غير منشورة، أسبوط: كلية التجارة، جامعة أسبوط، 2010.
10. المقصبي، خالد علي احمد، "معوقات تقييم فرض استمرارية المشروع من قبل المراجع الخارجي في ليبيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 2007.

11. بدوي، فرحات عبد الحي أمين، "تطوير أساليب المراجعة باستخدام مفهوم إعادة الهندسة في ضوء التطورات الحديثة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الإسماعيلية: كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2002.
12. بسيوني، محمد عبد القادر السيد، "إطار مقترح لمراجعة الإستراتيجية بهدف زيادة فعالية الأداء الإداري على مستوى الوحدة الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998.
13. خولاني، زاهر رضا، "أمكانية تطبيق مدخل إستراتيجية مخاطر الأعمال في مراجعة الحسابات في سوريا"، رسالة ماجستير غير منشورة، دمشق: كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.
14. خليل، يحيى محمد عبد الغني، "دراسة تحليلية لنماذج تقييم مخاطر المراجعة وأثرها على ترشيد قرارات المراجع الخارجي مع التطبيق على مهنة المراجعة في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1993.
15. رضوان، إيهاب ديب مصطفى، "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2012.
16. زعوط، محمود محمد ناجي، "آليات دعم كفاءة مراقب الحسابات في الحكم على تقييم الإدارة لمقدرة المنشأة على الاستمرار في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية"، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2012.
17. زهران، علاء الدين محمود، "قياس الآثار المتوقعة لتحفظات مراقبي الحسابات على سلوك أسعار الأسهم في الأسواق المالية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1996.
18. زيتون، محمد خميس جمعة خطاب، "أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر على أحكام المراجعين بشأن تقدير مخاطر التحريفات الجوهرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2010.
19. شليبيك، محمود أبو القاسم، "العوامل المؤثرة في مخاطر المراجعة و تأثيرها على عملية المراجعة"، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، 2008.

20. طروش، جلال عامر، "أثر التخصص في مراجعة نشاط معين على كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي"، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، 2009.
21. عبابنة، أكرم أحمد، "تقييم مدققي الحسابات في الأردن لمخاطر التكليف للعملاء"، رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 2003.
22. عبد الخالق، سماح احمد محمد، "استخدام مدخل التحليل الاستراتيجي لتطوير نموذج قياس خطر الأعمال بهدف زيادة كفاءة المراجعة الخارجية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2011.
23. عبد الكريم، عارف عبدالله عطية، "أثر التقدير الشخصي للمراجع على نتائج الاستلال الإحصائي في المراجعة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، طنطا: كلية التجارة، جامعة طنطا، 1991.
24. عبد الرحمن، عبد الله الساسي عبدالله، "مدى التزام المراجع الخارجي في ليبيا بمسؤوليته تجاه اكتشاف التصرفات غير القانونية للعميل و الإفصاح عنها"، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: جامعة بنغازي، 2006.
25. عبد الهادي، عمر بشير، "تحليل المراجع الخارجي للخطر لأغراض تخطيط عملية المراجعة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، القصيم: كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، 2009.
26. عودة، علاء الدين صالح محمود عودة، "اثر مهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
27. مرشان، عبدالحميد علي أبوكيل، "مخاطر المراجعة و الأهمية النسبية و أثرها على قرارات المراجع الخارجي"، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، 2005.
28. موسى، علي محمد، "استقلالية المراجع الخارجي بين النظرية والممارسة"، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 1992.
29. واكد، سامي صبحي سليم، "الفجوة بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة عمل المراجع"، رسالة ماجستير غير منشورة، جدة: كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، 2003.

خامسا: مراجع أخرى:

1. الثورة، مجلس قيادة ، "قانون رقم 116 لسنة 1973 بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا"، الجريدة الرسمية، العدد 7، 1974م، ص ص251-268.
2. العام، مؤتمر الشعب، "قانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري"، مدونة التشريعات، العدد 12، السنة العاشرة، 2010، ص ص 726-1083.
3. العامة، اللجنة الشعبية ، "قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 448 لسنة 2009، باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 15 لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة"، مدونة التشريعات، العدد 1، السنة العاشرة، 2010، ص ص 17-36.
4. العامة، اللجنة الشعبية، "قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 118 لسنة 2007 باصدار لائحة تمليك الشركات العامة"، مدونة التشريعات، العدد 8، 2007، ص ص369-381.
5. العام، المؤتمر الشعب، "قانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار"، مدونة التشريعات، العدد 4، السنة العاشرة، 2010، ص ص158-167.

المراجع الأجنبية:

1. Bell, T., F. Marrs, I. Solomon, and H. Thomas (1997). Auditing Organizations Through A Strategic-Systems Lens: The KPMG Business Measurement Process: KPMG Peat Marwick LLP.
2. Chen, Yining (2004). Continuous Auditing Using A Strategic-Systems Approach. Internal Auditing. 19(3), pp21-36.
3. Eillifsen, A., W. R. Knechel, and P. Wallage (2001). Application of the Business Risk Audit Model: A Field Study, Accounting Horizons, vol. 15, pp. 193-207.

4. Erjckson, Marle and Mayhew, Brian W and Fliix William, (2000), "Why do Audits Fail? Evidence from Lincoln Ssvings and Loan", *Journal of Accounting Research*, 38 (1): pp 165-194.
5. Kotchetova. N. V (2003). *An Analysis of Client's strategy content and Strategy Process: Impact on Risk Assessment and Planning*. Working Paper. University of Waterloo.
6. Maclulich, K. K (2003). *The Emperor's New Clothes? New Audit Regimes: Insights from Foucault's Technologies of The Self*. *Critical Perspectives on Accounting*. 14 (8), pp791-811.
7. O'Donnell, E., and, J. Schultz, Jr. (2005). *The Halo Effect in Business Risk Audits: Can Strategic Risk Assessment Bias Auditor Judgment about Accounting Details?*, *The Accounting Review*. Vol 80, No.3. pp. 921-939.
8. O'Donnell, J. S. Bierstaker and , J. Schultz, (2004). *Strategic-Systems Auditing: The Influence of Task Structure on Auditor Sensitivity to Risk Factors*.
9. Paul, G (2005). *The Effects of Audit Methodology and Audit Experience on The Development of Auditors' Knowledge of The Client's Business*. Published Doctoral Dissertation: University of Waterloo.

10. Peecher, Mark E., Rachel Schwartz and Ira Solomon (2007), It`s all about audit quality: Perspectives on strategic-systems auditing, *Accounting, Organizations and Society*, Vol. 32, pp. 463-485.
11. Salterio, S. E., and T. R. Weirich (2002). A Primer on The Strategic-Systems Approach to Auditing. Working Paper. University of Waterloo.
12. William, Alexander (2010), Managing task Risk in a Multi-National company, *Journal of Risk and Finance*, Vol. 7, pp.50-71.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1)

الدراسات العليا

جامعة بنغازي

قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد

الأخوة/ المراجعون الليبيون

بعد التحية...

يقوم الباحث بإعداد بحث لنيل درجة الإجازة العليا (الماجستير) في المحاسبة،
بعنوان :

(أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال

على تقدير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة)

"دراسة تطبيقية على المراجعين الليبيين"

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: مسعود عبد الحفيظ البدري.

وبصفتك خبير في مجال المحاسبة والمراجعة، واعتماداً على كفاءتك المتميزة
وجهودك العلمية في مجال الممارسة المهنية، رجاءً التكرم باستيفاء قائمة الإستبانة
المرفقة، وهي من متطلبات تحقيق الهدف من الدراسة، مع مراعاة طبيعة تفهم الأسئلة
ومغزاهها، ومراعاة دقة الإجابة عليها ما أمكن ذلك لما لها من آثار ايجابية على نتائج
البحث.

ويحيط الباحث سيادتكم علماً بأن جميع البيانات والآراء التي سيتم الحصول عليها
سوف تحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لغرض البحث فقط دون الإشارة إلى اسم
المكتب أو المراجع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحث/ محمد طالب أحمد القنزاع

نبذة مختصرة: يود الباحث أن يعرض لسيادتكم نبذة مختصرة عن مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال على اعتبار انه مدخل جديد في بيئة المحاسبة والمراجعة اللببية وذلك على النحو التالي:

في محاولة لزيادة وتحسين فهم مخاطر أعمال الشركات محل المراجعة، قامت العديد من مكاتب المراجعة الكبرى بتبني مدخل جديد في مراجعتها يركز بشكل جوهري على الحاجة إلى تطوير فهم متعمق وجوهري عن ماضي وحاضر ومستقبل تلك الشركات. وقد أطلق البعض على هذا المدخل مدخل المراجعة بناءً على النظم الإستراتيجية *The strategic-Systems Approach to Auditing*، ويركز على تقدير المراجع للمخاطر من خلال دراسة النظم الإستراتيجية، والتي توجه اهتمام المراجع بشكل مباشر إلى أنظمة العمل، والتي تتمثل في إستراتيجية العمل، والوضع الاقتصادي، وقوة العلاقة مع الأطراف الخارجية، مثل العملاء، والموردين، والمستثمرين، والمشرّعين، والعوامل الداخلية والخارجية التي تهدد تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وأطلق عليه البعض الآخر مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال *Business Risk Auditing*، بحيث يوصف منهجية المراجعة التي تركز على اعتبار مخاطر أعمال العميل كوسيلة لقبول عملية المراجعة وتحديد إجراءات جمع الأدلة.

هذا ويوجد أربعة أنشطة أو مراحل متداخلة ومتكررة يقوم بها المراجع في ظل مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال وهي:

المرحلة الأولى التحليل الاستراتيجي: وفيها يحلل المراجع إستراتيجية أعمال الشركة متضمّنة البيئة التي تعمل فيها وما إذا كانت تتمتع بميزة تنافسية مستدامة وما هي مخاطر الأعمال المصاحبة وكيف يتم مواجهة هذه المخاطر.

المرحلة الثانية عمليات الأعمال: وفيها يحدد المراجع عمليات الأعمال التي تعتبر أساسية لنجاح الشركة محل المراجعة، ويتم تحليل هذه العمليات بالتفصيل للحصول على فهم قوي لمخاطر الأعمال الجوهرية وإستراتيجية مواجهتها متضمّنة الرقابة الإدارية.

المرحلة الثالثة تقدير المخاطر: وهي عملية مستمرة، ويأخذ في الاعتبار من خلالها معقولية تقييم الشركة لمخاطر الأعمال ودرجة كفاية الرقابة لتخفيض المخاطر، والمخاطر المتبقية بعد تطبيق هذه الرقابة.

المرحلة الرابعة قياس أداء الأعمال: بناءً على الأدلة المُجمّعة في المراحل السابقة فإن المراجع يقيّم سياسات الاعتراف بالإيراد، ويحدد جودة الأرباح، ويحلل مدى الاتساق في مقاييس الأداء المالية وغير المالية، ويفحص أي أمور تتعلق باستمرارية الشركة.

ويعتبر الجانب الهام في هذا المدخل هو تركيزه في الحصول على المعرفة الشاملة والمتعمقة عن أعمال الشركة محل المراجعة التي تعتبر ضرورية للمراجع لتمكينه من التعرف على الوضع الحقيقي لأعمال الشركة، وتقدير مخاطر الأعمال، وتقييم نظم الرقابة المتبعة.

القسم الأول: معلومات عامة عن المشارك

يرجى الإجابة على الأسئلة في هذا الجزء باختيار إجابة واحدة فقط لكل مما يلي:

1-1 صفة المشارك:

مراجع بديوان المحاسبة () مراجع بمكتب خاص ()

2-1 المؤهل العلمي:

() دبلوم عالي في مجال المحاسبة () ماجستير في مجال المحاسبة

() بكالوريوس في مجال المحاسبة () دكتوراه في مجال المحاسبة

() أخرى تذكر

3-1 الخبرة العملية في مجال المراجعة:

أقل من 5 سنوات ()

من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ()

من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ()

من 15 سنة فأكثر ()

ثانياً: الاستبيان

المحور الأول: كلف أحد المراجعين بإجراء عملية المراجعة لإحدى الشركات وفقاً لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال، ففي رأيك إنه لكي يقوم بإجراء التحليل الاستراتيجي للشركة موضوع المراجعة عليه أن يلم بالآتي:

ت	البيانات	درجة الموافقة			
		أوافق تماماً	أوافق إلى حد ما	أوافق إلى حد ما	غير موافق تماماً
1	الوضع الاستراتيجي للشركة محل المراجعة ودرجة استقرار هذا الوضع.				
2	طرق الشركة محل المراجعة لتوصيل استراتيجياتها لكل مكان داخل الشركة، ومدى وضوح مثل هذه الطرق.				
3	الطرق والمقاييس التي تستعملها الشركة محل المراجعة لمتابعة الأداء على مستوى الوحدة في ضوء أهدافها الإستراتيجية.				
4	آثار إستراتيجية الأعمال ومخاطر الأعمال الإستراتيجية المصاحبة، على الاختيارات المحاسبية التابعة، والإفصاحات في القوائم المالية.				
5	القوى والعوامل الخارجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، التي يمكن أن تؤثر على سلوك الوحدة وتهدد تحقيق أهداف الأعمال.				
6	الرؤية الإستراتيجية للشركة محل المراجعة، لكي ترضي الاحتياجات السوقية بطريقة أفضل من منافسيها.				
7	طبيعة العملاء والموردين والتحالفات التي يتم تكوينها بغرض تحقيق أهداف الأعمال.				
8	العلاقة بين البيئة الاقتصادية الكلية والصناعات التي تنافس فيها الشركة محل المراجعة.				
9	وضع الشركة محل المراجعة ودورها في صناعاتها وتهديدات وضعها الحالي.				
10	حاجات ومتطلبات الحصة السوقية للشركة محل المراجعة.				
11	الطاقة الإنتاجية للشركة محل المراجعة ومنافسيها في الصناعة.				
12	الأسواق التي تنافس فيها الشركة وطبيعة المنتجات والخدمات التي تسمح للشركة بخلق قيمة والحفاظ على ميزة تنافسية.				
13	إدارة الشركة محل المراجعة لمخاطر الأعمال وما هي الفجوات في مدخل إدارتها للمخاطر وتأثير هذه الفجوات على القوائم المالية.				

المحور الثاني: كلف أحد المراجعين بإجراء عملية المراجعة لإحدى الشركات وفقاً لمدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال، ففي رأيك انه لكي يقوم بإجراء تحليل عمليات الأعمال للشركة موضوع المراجعة عليه أن يلم بالآتي:

ت	البيانات	درجة الموافقة			
		أوافق تماماً	أوافق إلى حد ما	غير موافق تماماً	غير موافق
1	تحديد أي من عمليات الشركة تعتبر عمليات أساسية وأي منها تعتبر عمليات داعمة أو فرعية.				
2	تحديد أهداف العمليات والدور الأساسي الذي تلعبه كل عملية في تحقيق أهداف أعمال الشركة.				
3	تحديد المدخلات والموارد والمعلومات المطلوبة لإتمام أهداف العمليات.				
4	تحديد الأنشطة والأفعال التي تقدم مجتمعة مخرجات العمليات.				
5	تحديد المخرجات والنتائج النهائية لكل عملية.				
6	تحديد البيانات والمعلومات المرتبطة بكل عملية والتي تستخدم في إعداد التقارير .				
7	تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف العمليات والرقابة التي تنفذها الشركة لتخفيض هذه المخاطر للمستوى المقبول.				
8	تحديد أي أغراض تدل على الأداء الضعيف أو إن العمليات لا يتم تشغيلها عند أعلى مستويات الفعالية.				
9	يقارن المراجع تحليله لمخاطر العمليات مع تحليل الإدارة لهذه المخاطر لضمان إن الرقابة التي تم وضعها تتعامل بنجاح مع المخاطر.				
10	تحديد كفاءة وميزة العمليات الأساسية في خلق القيمة المستهدفة.				
11	تحديد مدى اتساق أهداف العمليات مع الأهداف الإستراتيجية، وتحديد مخاطر العمليات الجوهرية التي تهدد تحقيق أهداف الشركة.				
12	فهم الارتباط بين الأداء على مستوى العمليات، وإجراءات الأعمال الروتينية وغير الروتينية، والتقديرات المحاسبية، وأرصدة الحسابات، والإفصاحات الأخرى في القوائم المالية.				
13	تحديد مدى فعالية عملية الرقابة على مخاطر العمليات والمخاطر الإستراتيجية، لتحديد الآثار المتوقعة على القوائم المالية.				

المحور الثالث: من خلال قيامك بالتحليل الاستراتيجي لأحدى الشركات التي كلفت بمراجعتها، توصلت إلى مجموعة من المعلومات، والتي يمكن أن تمثل مخاطر إستراتيجية، وكذلك آثارها المحتملة على عناصر القوائم المالية للشركة موضوع المراجعة، فهل تعتقد أن مثل هذه المعلومات يمكن أن تؤثر على درجة دقة تقديرك لكل من المخاطر المتلازمة (مقياس بين درجة تقديرات أو توقعات المراجع بتجاوز الخطأ أو الأخطاء الموجودة في الحساب بالقدر المسموح به وذلك قبل دراسة فعالية هيكل الرقابة الداخلية) ومخاطر الرقابة (مقياس يعكس تقدير المراجع لمدى كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية في منع حدوث أو كشف الأخطاء)؟

ت	البيان	نوع المخاطر	مدى تقديرك لنوع الخطر			
			مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض جداً
1	يقوم المنافسون بتقديم ضمان إضافي على المنتجات، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط على الشركة موضوع المراجعة لتقديم نفس مستوى الضمان، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الالتزامات، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة				
		الرقابة				
2	يقوم المنافسون للشركة محل المراجعة بزيادة معدل المدفوعات والمرتبات بصورة سريعة لأفراد الإدارة والمحاسبين الرئيسيين، الأمر الذي يتطلب إعادة تخصيص تكاليف العمالة في الشركة موضوع المراجعة، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة				
		الرقابة				
3	بالنسبة للعلاقة بالموردين، فإن المواد الخام الأساسية محدودة للغاية بسبب ظروف الطقس في المناطق المنتجة لها، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل تقويم بالنسبة للالتزامات المشتريات، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة				
		الرقابة				
4	بالنسبة للعملاء، فإن عملاء الصناعة يمرون بحالة من الركود مما قد يؤدي إلى انخفاض معدلات التحصيل من العملاء عن مثيلتها في الفترة السابقة، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة				
		الرقابة				
5	بالنسبة للأسواق، فهناك تغير في أذواق المستهلكين، يستلزم من الشركة تحسين في الوظائف وجودة المنتجات، ويؤثر هذا على حصة الشركة في السوق، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة				
		الرقابة				

					المتلازمة	6	تتنوع قنوات التوزيع المفضلة للشركة من مواقع البيع بالتجزئة إلى الانترنت والتسوق عبر الهاتف وتوصيل المنتجات للمنازل، وكنيجة لذلك هناك ضرورة لإيقاف بعض قنوات التوزيع القائمة وما ينتج عنها من تكاليف إعادة هيكلة (هيكل العمال، التصرف في الأصول)، بناءً على هذه المعلومات فإن:
					الرقابة		
					المتلازمة	7	يتميز الدُخلاء الجدد للسوق بأنهم متفوقين تكنولوجياً مقارنة بالمنتجات الحالية للشركة موضوع المراجعة مما يؤثر على تقويم المخزون، بناءً على هذه المعلومات فإن:
					الرقابة		
					المتلازمة	8	أصبحت التسهيلات المستخدمة في التصنيع غير تنافسية، وذلك بسبب التقادم في العمر، وعدم القدرة على القيام بالعمليات بكفاءة، مما يؤدي إلى تدهور في قيمة الأصول الثابتة، بناءً على هذه المعلومات فإن:
					الرقابة		
					المتلازمة	9	تضغط تقلبات أسعار الصرف العالمية على هامش ربح الشركة من المبيعات الأجنبية، مما يؤثر على المعالجة المناسبة لمكاسب وخسائر تغير سعر الصرف، وأيضاً على المعالجة المحاسبية للفروع الأجنبية، بناءً على هذه المعلومات فإن:
					الرقابة		
					المتلازمة	10	تتبنى الشركة إستراتيجية تمييز منتجاتها، لذا من المتوقع أن يكون لديها مخزون ذو قيمة مرتفعة، وتحقق الشركة هامش ربح مرتفع على مبيعاتها، وتمتلك آلات ومعدات ذات قيمة مرتفعة، بناءً على هذه المعلومات فإن:
					الرقابة		
					المتلازمة	11	تفرض الدولة قوانين جديدة على توزيع منتجات الشركة، مما قد يؤثر على تقويم المخزون، بناءً على هذه المعلومات فإن:
					الرقابة		
					المتلازمة	12	تمر الشركة بمرحلة نمو سريع مما يؤثر على استنفاد طاقة ونظام الشركة واحتمال زيادة المشاكل داخل الشركة، بناءً على هذه المعلومات فإن:
					الرقابة		

المحور الرابع: من خلال قيامك بتحليل عمليات الأعمال لإحدى الشركات التي كلفت بمراجعتها، توصلت إلى مجموعة من المعلومات عن مخاطر الأعمال على مستوى العمليات. فهل تعتقد إن مثل هذه المعلومات عن المخاطر يمكن أن تؤثر على دقة تقديرك لكل من المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة؟

ت	البيانات	نوع المخاطر	مدى تقديرك لنوع الخطر			
			مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض جداً
1	يقوم المنافسون للشركة محل المراجعة بزيادة معدل المدفوعات لأفراد الإدارة والمحاسبين الرئيسيين في الشركة بصورة سريعة، الأمر الذي يؤثر على ثبات ودقة اتخاذ القرارات كنتيجة لانخفاض معدل دوران الموظفين، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة				
		الرقابة				
2	المواد الخام الأساسية محدودة للغاية بسبب ظروف الطقس في المناطق المنتجة لها، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط على الشركة لتبسيط الأمور وعدم الالتزام ببعض القواعد، بغرض الإسراع في العمل لمقابلة طلب العملاء، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة				
		الرقابة				
3	يحتج كثير من الأطراف الخارجية على عمليات البحوث والتطوير للشركة، مما يؤدي إلى محاولة الشركة لإخفاء طبيعة أنشطة البحوث والتطوير، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة				
		الرقابة				
4	تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن فشل في تحقيق التوجه بالعملاء وتحقيق مزيج المبيعات الأمثل، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة				
		الرقابة				
5	تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن الفشل في تحديد السمات المميزة للمنتجات الجديدة للشركة، مما يؤدي إلى تحول العملاء بعيداً عن المنتجات، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة				
		الرقابة				
6	تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن اختيار المورد لا يرتقي لمستوى اتفاقيات الجودة، والكميات المطلوبة، والتسليم في الوقت المناسب، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة				
		الرقابة				
7	تواجه الشركة مخاطر ناجمة عن الفشل في تحقيق مستوى المبيعات المستهدفة وهامش الربح المستهدف، بناءً على هذه المعلومات فإن:	المتلازمة				
		الرقابة				

					المتلازمة	8	تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن سوء إدارة المخزون بسبب وجود كميات كبيرة جداً / قليلة جداً من المخزون في أوقات معينة، وأيضاً بسبب توقعات خاطئة للتغير في الأذواق والأحداث الخاصة للطلب على منتجات الشركة (المبيعات الموسمية)، بناءً على هذه المعلومات فإن:
					الرقابة		
					المتلازمة	9	تواجه الشركة مشاكل ارتفاع التكاليف وذلك بسبب طول وقت المناولة داخل الشركة وأيضاً وقت التغليف، بناءً على هذه المعلومات فإن:
					الرقابة		
					المتلازمة	10	تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن ضعف الخدمات اللوجستية (المواد و الإمداد) وذلك بسبب أن المورد ليس لديه القدرة الكافية على الوفاء بعمليات التوريد والتحميل في الوقت المناسب، بناءً على هذه المعلومات فإن:
					الرقابة		
					المتلازمة	11	أسعار الشركة مرتفعة جداً مقارنة بنفس المنتجات التي يقدمها المنافسين، بناءً على هذه المعلومات فإن:
					الرقابة		
					المتلازمة	12	تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن إدارة خاطئة للأصناف مما قد يؤدي إلى مزيج إنتاجي غير مناسب أو خاطئ وأيضاً إلى فقدان المبيعات التكميلية، بناءً على هذه المعلومات فإن:
					الرقابة		

المحور الخامس: كلفت بمراجعة إحدى الشركات وقد قمت باستخدام مدخل المراجعة على أساس مخاطر الأعمال في أداء عملية المراجعة (قمت بكل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات)، وأثناء عملية المراجعة أدت الإجراءات التحليلية لبعض عناصر القوائم المالية. فهل تعتقد إن توقيت القيام بكل من التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أو بعد أداء الإجراءات التحليلية يؤثر على تفسير الإجراءات التحليلية بشأن أحكامك عن تقدير مخاطر المراجعة؟

ت	البيانات	درجة الموافقة			
		أوافق تماماً	أوافق	أوافق إلى حد ما	غير موافق تماماً
1	يؤثر أداء التحليل الاستراتيجي قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة.				
2	يؤثر أداء تحليل عمليات الأعمال قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن مخاطر المراجعة.				

ملحق رقم (2)

نتائج اختبار الاعتمادية (ألفا كرنباخ)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.917	13

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.960	13

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.982	12

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.978	12

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.961	12

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.959	12

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.938	2

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.969	76

ملحق رقم (3)

نتائج التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة

المحور الأول : التحليل الاستراتيجي

1. الوضع الاستراتيجي للشركة محل المراجعة ودرجة استقرار هذا الوضع.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	3	2.0	2.0	2.0
	أوافق إلى حد ما	1	.7	.7	2.6
	أوافق	68	44.4	44.4	47.1
	موافق تماما	81	52.9	52.9	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

2. طرق الشركة محل المراجعة لتوصيل استراتيجياتها لكل مكان داخل الشركة، ومدى وضوح مثل هذه الطرق.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	1.3
	أوافق إلى حد ما	3	2.0	2.0	3.3
	أوافق	68	44.4	44.4	47.7
	موافق تماما	80	52.3	52.3	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

3. الطرق والمقاييس التي تستعملها الشركة محل المراجعة لمتابعة الأداء على مستوى الوحدة في ضوء أهدافها الإستراتيجية.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	1.3
	أوافق إلى حد ما	4	2.6	2.6	3.9
	أوافق	68	44.4	44.4	48.4
	موافق تماما	79	51.6	51.6	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

4. آثار إستراتيجية الأعمال ومخاطر الأعمال الإستراتيجية المصاحبة، على الاختيارات المحاسبية التابعة، والإفصاحات في القوائم المالية.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	1.3
	أوافق إلى حد ما	6	3.9	3.9	5.2
	أوافق	74	48.4	48.4	53.6
	موافق تماما	71	46.4	46.4	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

5. القوى والعوامل الخارجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، التي يمكن أن تؤثر على سلوك الوحدة وتهدد تحقيق أهداف الأعمال.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	1.3
	أوافق إلى حد ما	8	5.2	5.2	6.5
	أوافق	77	50.3	50.3	56.9
	موافق تماما	66	43.1	43.1	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

6. الرؤية الإستراتيجية للشركة محل المراجعة، لكي تُرضي الاحتياجات السوقية بطريقة أفضل من منافسيها.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	1.3
	أوافق إلى حد ما	8	5.2	5.2	6.5
	أوافق	73	47.7	47.7	54.2
	موافق تماما	70	45.8	45.8	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

7. طبيعة العملاء والموردين والتحالفات التي يتم تكوينها بغرض تحقيق أهداف الأعمال.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق تماما	1	.7	.7	.7
	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	2.0
	أوافق إلى حد ما	12	7.8	7.8	9.8
	أوافق	74	48.4	48.4	58.2
	موافق تماما	64	41.8	41.8	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

8. العلاقة بين البيئة الاقتصادية الكلية والصناعات التي تنافس فيها الشركة محل المراجعة

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	3	2.0	2.0	2.0
	أوافق إلى حد ما	9	5.9	5.9	7.8
	أوافق	75	49.0	49.0	56.9
	موافق تماما	66	43.1	43.1	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

9. وضع الشركة محل المراجعة ودورها في صناعتها وتهديدات وضعها الحالي

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	3	2.0	2.0	2.0
	أوافق إلى حد ما	12	7.8	7.8	9.8
	أوافق	74	48.4	48.4	58.2
	موافق تماما	64	41.8	41.8	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

10. حاجات ومتطلبات الحصة السوقية للشركة محل المراجعة.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	1.3
	أوافق إلى حد ما	6	3.9	3.9	5.2
	أوافق	80	52.3	52.3	57.5
	موافق تماما	65	42.5	42.5	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

11. الطاقة الإنتاجية للشركة محل المراجعة ومنافسيها في الصناعة

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	1.3
	أوافق إلى حد ما	13	8.5	8.5	9.8
	أوافق	65	42.5	42.5	52.3
	موافق تماما	73	47.7	47.7	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

12. الأسواق التي تنافس فيها الشركة وطبيعة المنتجات والخدمات التي تسمح للشركة بخلق قيمة والحفاظ على ميزة تنافسية.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	4	2.6	2.6	2.6
	أوافق إلى حد ما	7	4.6	4.6	7.2
	أوافق	69	45.1	45.1	52.3
	موافق تماما	73	47.7	47.7	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

13. إدارة الشركة محل المراجعة لمخاطر الأعمال وما هي الفجوات في مدخل إدارتها للمخاطر وتأثير هذه الفجوات على القوائم المالية

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	1.3
	أوافق إلى حد ما	5	3.3	3.3	4.6
	أوافق	71	46.4	46.4	51.0
	موافق تماما	75	49.0	49.0	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

المحور الثاني: تحليل العمليات

1. تحديد أي من عمليات الشركة تعتبر عمليات أساسية وأي منها تعتبر عمليات داعمة أو فرعية

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	1.3
	أوافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	2.6
	أوافق	65	42.5	42.5	45.1
	موافق تماما	84	54.9	54.9	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

2. تحديد أهداف العمليات والدور الأساسي الذي تلعبه كل عملية في تحقيق أهداف أعمال الشركة.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	3	2.0	2.0	2.0
	أوافق إلى حد ما	5	3.3	3.3	5.2
	أوافق	60	39.2	39.2	44.4
	موافق تماما	85	55.6	55.6	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

3. تحديد المُدخلات والموارد والمعلومات المطلوبة لإتمام أهداف العمليات.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	1.3
	أوافق إلى حد ما	4	2.6	2.6	3.9
	أوافق	67	43.8	43.8	47.7
	موافق تماما	80	52.3	52.3	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

4. تحديد الأنشطة والأفعال التي تقديم مجتمعة مخرجات العمليات.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	1.3
	أوافق إلى حد ما	13	8.5	8.5	9.8
	أوافق	64	41.8	41.8	51.6
	موافق تماما	74	48.4	48.4	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

5. تحديد المخرجات والنتائج النهائية لكل عملية

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	4	2.6	2.6	2.6
	أوافق إلى حد ما	4	2.6	2.6	5.2
	أوافق	74	48.4	48.4	53.6
	موافق تماما	71	46.4	46.4	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

6. تحديد البيانات والمعلومات المرتبطة بكل عملية والتي تستخدم في إعداد التقارير .

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	3	2.0	2.0	2.0
	أوافق إلى حد ما	5	3.3	3.3	5.2
	أوافق	71	46.4	46.4	51.6
	موافق تماما	74	48.4	48.4	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

7. تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف العمليات والرقابة التي تنفذها الشركة لتخفيض هذه المخاطر للمستوى المقبول.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق تماما	1	.7	.7	.7
	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	2.0
	أوافق إلى حد ما	7	4.6	4.6	6.5
	أوافق	69	45.1	45.1	51.6
	موافق تماما	74	48.4	48.4	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

8. تحديد أي أعراض تدل على الأداء الضعيف أو إن العمليات لا يتم تشغيلها عند أعلى مستويات الفعالية.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق تماما	1	.7	.7	.7
	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	2.0
	أوافق إلى حد ما	9	5.9	5.9	7.8
	أوافق	66	43.1	43.1	51.0
	موافق تماما	75	49.0	49.0	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

9. يقارن المراجع تحليله لمخاطر العمليات مع تحليل الإدارة لهذه المخاطر لضمان إن الرقابة التي تم وضعها تتعامل بنجاح مع المخاطر

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق تماما	1	.7	.7	.7
	غير موافق إلى حد ما	3	2.0	2.0	2.6
	أوافق إلى حد ما	11	7.2	7.2	9.8
	أوافق	63	41.2	41.2	51.0
	موافق تماما	75	49.0	49.0	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

10. تحديد كفاءة وميزة العمليات الأساسية في خلق القيمة المستهدفة.

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	3	2.0	2.0	2.0
	أوافق إلى حد ما	8	5.2	5.2	7.2
	أوافق	72	47.1	47.1	54.2
	موافق تماما	70	45.8	45.8	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

11. تحديد مدى اتساق أهداف العمليات مع الأهداف الإستراتيجية، وتحديد مخاطر العمليات الجوهرية التي تهدد تحقيق أهداف الشركة

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	4	2.6	2.6	2.6
	أوافق إلى حد ما	6	3.9	3.9	6.5
	أوافق	71	46.4	46.4	52.9
	موافق تماما	72	47.1	47.1	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

12. فهم الارتباط بين الأداء على مستوى العمليات، وإجراءات الأعمال الروتينية وغير الروتينية، والتقديرات المحاسبية، و أرصدة الحسابات، والإفصاحات الأخرى في القوائم المالية

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	3	2.0	2.0	2.0
	أوافق إلى حد ما	8	5.2	5.2	7.2
	أوافق	65	42.5	42.5	49.7
	موافق تماما	77	50.3	50.3	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

13. تحديد مدى فعالية عملية الرقابة على مخاطر العمليات والمخاطر الإستراتيجية، لتحديد الآثار المتوقعة على القوائم المالية

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	غير موافق إلى حد ما	3	2.0	2.0	2.0
	أوافق إلى حد ما	7	4.6	4.6	6.5
	أوافق	66	43.1	43.1	49.7
	موافق تماما	77	50.3	50.3	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

المحور الثالث (أ): اثر التحليل الاستراتيجي على المخاطر المتلازمة

1. يقوم المنافسون بتقديم ضمان إضافي على المنتجات، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط على الشركة موضوع المراجعة لتقديم نفس مستوى الضمان، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الالتزامات، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	منخفض جدا	2	1.3	1.3	1.3
	منخفض	5	3.3	3.3	4.6
	متوسط	19	12.4	12.4	17.0
	مرتفع	56	36.6	36.6	53.6
	مرتفع جدا	71	46.4	46.4	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

2. يقوم المنافسون للشركة محل المراجعة بزيادة معدل المدفوعات والمرتبات بصورة سريعة لأفراد الإدارة والمحاسبين الرئيسيين، الأمر الذي يتطلب إعادة تخصيص تكاليف العمالة في الشركة موضوع المراجعة، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	منخفض جدا	<u>1</u>	<u>.7</u>	<u>.7</u>	<u>.7</u>
	منخفض	<u>3</u>	<u>2.0</u>	<u>2.0</u>	<u>2.6</u>
	متوسط	<u>25</u>	<u>16.3</u>	<u>16.3</u>	<u>19.0</u>
	مرتفع	<u>50</u>	<u>32.7</u>	<u>32.7</u>	<u>51.6</u>
	مرتفع جدا	<u>74</u>	<u>48.4</u>	<u>48.4</u>	<u>100.0</u>
	TOTAL	<u>153</u>	<u>100.0</u>	<u>100.0</u>	

3. بالنسبة للعلاقة بالموردين، فإن المواد الخام الأساسية محدودة للغاية بسبب ظروف الطقس في المناطق المنتجة لها، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل تقويم بالنسبة لالتزامات المشتريات، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	منخفض جدا	<u>1</u>	<u>.7</u>	<u>.7</u>	<u>.7</u>
	منخفض	<u>5</u>	<u>3.3</u>	<u>3.3</u>	<u>3.9</u>
	متوسط	<u>21</u>	<u>13.7</u>	<u>13.7</u>	<u>17.6</u>
	مرتفع	<u>54</u>	<u>35.3</u>	<u>35.3</u>	<u>52.9</u>
	مرتفع جدا	<u>72</u>	<u>47.1</u>	<u>47.1</u>	<u>100.0</u>
	TOTAL	<u>153</u>	<u>100.0</u>	<u>100.0</u>	

4. بالنسبة للعملاء، فإن عملاء الصناعة يمرون بحالة من الركود مما قد يؤدي إلى انخفاض معدلات التحصيل من العملاء عن مثيلتها في الفترة السابقة، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	منخفض جدا	<u>1</u>	<u>.7</u>	<u>.7</u>	<u>.7</u>
	منخفض	<u>6</u>	<u>3.9</u>	<u>3.9</u>	<u>4.6</u>
	متوسط	<u>20</u>	<u>13.1</u>	<u>13.1</u>	<u>17.6</u>
	مرتفع	<u>53</u>	<u>34.6</u>	<u>34.6</u>	<u>52.3</u>
	مرتفع جدا	<u>73</u>	<u>47.7</u>	<u>47.7</u>	<u>100.0</u>
	TOTAL	<u>153</u>	<u>100.0</u>	<u>100.0</u>	

5. بالنسبة للأسواق، فهناك تغير في أذواق المستهلكين، يستلزم من الشركة تحسين في الوظائف وجودة المنتجات، ويؤثر هذا على حصة الشركة في السوق، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	منخفض جدا	<u>1</u>	<u>.7</u>	<u>.7</u>	<u>.7</u>
	منخفض	<u>7</u>	<u>4.6</u>	<u>4.6</u>	<u>5.2</u>
	متوسط	<u>19</u>	<u>12.4</u>	<u>12.4</u>	<u>17.6</u>
	مرتفع	<u>51</u>	<u>33.3</u>	<u>33.3</u>	<u>51.0</u>
	مرتفع جدا	<u>75</u>	<u>49.0</u>	<u>49.0</u>	<u>100.0</u>
	TOTAL	<u>153</u>	<u>100.0</u>	<u>100.0</u>	

6. تتنوع قنوات التوزيع المفضلة للشركة من مواقع البيع بالتجزئة إلى الانترنت والتسوق عبر الهاتف وتوصيل المنتجات للمنازل، وكنتيجة لذلك هناك ضرورة لإيقاف بعض قنوات التوزيع القائمة وما ينتج عنها من تكاليف إعادة هيكلة (هيكل العمال، التصرف في الأصول)، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	منخفض جدا	2	1.3	1.3	1.3
	منخفض	7	4.6	4.6	5.9
	متوسط	13	8.5	8.5	14.4
	مرتفع	48	31.4	31.4	45.8
	مرتفع جدا	83	54.2	54.2	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

7. يتميز الأجراء الجدد للسوق بأنهم متفوقين تكنولوجياً مقارنة بالمنتجات الحالية للشركة موضوع المراجعة مما يؤثر على تقويم المخزون، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	منخفض جدا	1	.7	.7	.7
	منخفض	7	4.6	4.6	5.2
	متوسط	19	12.4	12.4	17.6
	مرتفع	48	31.4	31.4	49.0
	مرتفع جدا	78	51.0	51.0	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

8. أصبحت التسهيلات المستخدمة في التصنيع غير تنافسية، وذلك بسبب التقادم في العمر، وعدم القدرة على القيام بالعمليات بكفاءة، مما يؤدي إلى تدهور في قيمة الأصول الثابتة، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	منخفض جدا	1	.7	.7	.7
	منخفض	9	5.9	5.9	6.5
	متوسط	20	13.1	13.1	19.6
	مرتفع	45	29.4	29.4	49.0
	مرتفع جدا	78	51.0	51.0	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

9. تضغط تقلبات أسعار الصرف العالمية على هامش ربح الشركة من المبيعات الأجنبية، مما يؤثر على المعالجة المناسبة لمكاسب وخسائر تغير سعر الصرف، وأيضاً على المعالجة المحاسبية للفروع الأجنبية، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	منخفض جدا	2	1.3	1.3	1.3
	منخفض	6	3.9	3.9	5.2
	متوسط	19	12.4	12.4	17.6
	مرتفع	51	33.3	33.3	51.0
	مرتفع جدا	75	49.0	49.0	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

10. تتبنى الشركة إستراتيجية تمييز منتجاتها، لذا من المتوقع أن يكون لديها مخزون ذو قيمة مرتفعة، وتحقق الشركة هامش ربح مرتفع على مبيعاتها، وتمتلك آلات ومعدات ذات قيمة مرتفعة، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	منخفض جدا	1	.7	.7	.7
	منخفض	8	5.2	5.2	5.9
	متوسط	16	10.5	10.5	16.3
	مرتفع	48	31.4	31.4	47.7
	مرتفع جدا	80	52.3	52.3	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

11. تفرض الدولة قوانين جديدة على توزيع منتجات الشركة، مما قد يؤثر على تقويم المخزون، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	منخفض جدا	2	1.3	1.3	1.3
	منخفض	7	4.6	4.6	5.9
	متوسط	25	16.3	16.3	22.2
	مرتفع	48	31.4	31.4	53.6
	مرتفع جدا	71	46.4	46.4	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

12. تمر الشركة بمرحلة نمو سريع مما يؤثر على استنفاد طاقة ونظام الشركة واحتمال زيادة المشاكل داخل الشركة، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUMULATIVE PERCENT
VALID	منخفض جدا	1	.7	.7	.7
	منخفض	6	3.9	3.9	4.6
	متوسط	19	12.4	12.4	17.0
	مرتفع	54	35.3	35.3	52.3
	مرتفع جدا	73	47.7	47.7	100.0
	TOTAL	153	100.0	100.0	

المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لمحور اثر التحليل الاستراتيجي على المخاطر المتلازمة

	Mean	Std. Deviation
يقوم المنافسون بتقديم ضمان إضافي على المنتجات، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط على الشركة موضوع المراجعة لتقديم نفس مستوى الضمان، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الالتزامات، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.2353	.88678
يقوم المنافسون للشركة محل المراجعة بزيادة معدل المدفوعات والمرتببات بصورة سريعة لأفراد الإدارة والمحاسبين الرئيسيين، الأمر الذي يتطلب إعادة تخصيص تكاليف العمالة في الشركة موضوع المراجعة، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.2614	.84893
بالنسبة للعلاقة بالموردين، فإن المواد الخام الأساسية محدودة للغاية بسبب ظروف الطقس في المناطق المنتجة لها، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل تقويم بالنسبة للالتزامات المشتريات، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.2484	.86055
بالنسبة للعملاء، فإن عملاء الصناعة يمرون بحالة من الركود مما قد يؤدي إلى انخفاض معدلات التحصيل من العملاء عن مثيلتها في الفترة السابقة، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.2484	.87570
بالنسبة للأسواق، فهناك تغير في أنواق المستهلكين، يستلزم من الشركة تحسين في الوظائف وجودة المنتجات، ويؤثر هذا على حصة الشركة في السوق، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.2549	.89243
تتنوع قنوات التوزيع المفضلة للشركة من مواقع البيع بالتجزئة إلى الانترنت والتسوق عبر الهاتف وتوصيل المنتجات للمنازل، وكنيجة لذلك هناك ضرورة لإيقاف بعض قنوات التوزيع القائمة وما ينتج عنها من تكاليف إعادة هيكلة (هيكل العمال، التصرف في الأصول)، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.3268	.90924
يتميز الدخلاء الجدد للسوق بأنهم متفوقين تكنولوجياً مقارنة بالمنتجات الحالية للشركة موضوع المراجعة مما يؤثر على تقويم المخزون، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.2745	.89762
أصبحت التسهيلات المستخدمة في التصنيع غير تنافسية، وذلك بسبب التقدم في العمر، وعدم القدرة على القيام بالعمليات بكفاءة، مما يؤدي إلى تدهور في قيمة الأصول الثابتة، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.2418	.93911
تضغط تقلبات أسعار الصرف العالمية على هامش ربح الشركة من المبيعات الأجنبية، مما يؤثر على المعالجة المناسبة لمكاسب وخسائر تغير سعر الصرف، وأيضاً على المعالجة المحاسبية للفروع الأجنبية، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.2484	.91249
تتبنى الشركة إستراتيجية تمييز منتجاتها، لذا من المتوقع أن يكون لديها مخزون ذو قيمة مرتفعة، وتحقق الشركة هامش ربح مرتفع على مبيعاتها، وتمتلك آلات ومعدات ذات قيمة مرتفعة، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.2941	.90235
تفرض الدولة قوانين جديدة على توزيع منتجات الشركة، مما قد يؤثر على تقويم المخزون، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.1699	.95139
تمر الشركة بمرحلة نمو سريع مما يؤثر على استنفاد طاقة ونظام الشركة واحتمال زيادة المشاكل داخل الشركة، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.2549	.87004
Valid N (listwise)		

المتوسط المرجح العام والانحراف المعياري العام لمحور اثر التحليل الاستراتيجي على المخاطر المتلازمة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
نوع المخاطر المتلازمة	153	1.00	5.00	4.2549	.80018
Valid N (listwise)	153				

المحور الثالث (ب): اثر التحليل الاستراتيجي على مخاطر الرقابة

1. يقوم المنافسون بتقديم ضمان إضافي على المنتجات، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط على الشركة موضوع المراجعة لتقديم نفس مستوى الضمان، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الالتزامات، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	5	3.3	3.3	3.3
	منخفض	28	18.3	18.3	21.6
	متوسط	33	21.6	21.6	43.2
	مرتفع	53	34.6	34.6	77.8
	مرتفع جدا	34	22.2	22.2	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

2. يقوم المنافسون للشركة محل المراجعة بزيادة معدل المدفوعات والمرتبات بصورة سريعة لأفراد الإدارة والمحاسبين الرئيسيين، الأمر الذي يتطلب إعادة تخصيص تكاليف العمالة في الشركة موضوع المراجعة، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	1	0.7	0.7	0.7
	منخفض	34	22.2	22.2	22.9
	متوسط	31	20.3	20.3	43.2
	مرتفع	54	35.3	35.3	78.5
	مرتفع جدا	33	21.5	21.5	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

3. بالنسبة للعلاقة بالموردين، فإن المواد الخام الأساسية محدودة للغاية بسبب ظروف الطقس في المناطق المنتجة لها، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل تقويم بالنسبة لالتزامات المشتريات، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	5	3.2	3.2	3.2
	منخفض	31	20.3	20.3	23.5
	متوسط	33	21.6	21.6	45.1
	مرتفع	49	32.0	32.0	77.1
	مرتفع جدا	35	22.9	22.9	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

4. بالنسبة للعملاء، فإن عملاء الصناعة يمرون بحالة من الركود مما قد يؤدي إلى انخفاض معدلات التحصيل من العملاء عن مثيلتها في الفترة السابقة، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	4	2.6	2.6	2.6
	منخفض	32	20.9	20.9	23.5
	متوسط	28	18.3	18.3	41.8
	مرتفع	57	37.3	37.3	79.1
	مرتفع جدا	32	20.9	20.9	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

5. بالنسبة للأسواق، فهناك تغير في أذواق المستهلكين، يستلزم من الشركة تحسين في الوظائف وجودة المنتجات، ويؤثر هذا على حصة الشركة في السوق، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	4	2.6	2.6	2.6
	منخفض	33	21.6	21.6	24.2
	متوسط	28	18.3	18.3	42.5
	مرتفع	50	32.7	32.7	75.2
	مرتفع جدا	38	24.8	24.8	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

6. تتنوع قنوات التوزيع المفضلة للشركة من مواقع البيع بالتجزئة إلى الانترنت والتسوق عبر الهاتف وتوصيل المنتجات للمنازل، وكنتيجة لذلك هناك ضرورة لإيقاف بعض قنوات التوزيع القائمة وما ينتج عنها من تكاليف إعادة هيكلة (هيكال العمال، التصرف في الأصول)، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	3	2	2	2
	منخفض	29	19.0	19.0	21
	متوسط	27	17.6	17.6	38.6
	مرتفع	57	37.3	37.3	75.9
	مرتفع جدا	37	24.1	24.1	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

7. يتميز الأخلاء الجدد للسوق بأنهم متفوقين تكنولوجياً مقارنة بالمنتجات الحالية للشركة موضوع المراجعة مما يؤثر على تقويم المخزون، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	2	1.3	1.3	1.3
	منخفض	33	21.6	21.6	22.9
	متوسط	31	20.3	20.3	43.2
	مرتفع	51	33.3	33.3	76.5
	مرتفع جدا	36	23.5	23.5	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

8. أصبحت التسهيلات المستخدمة في التصنيع غير تنافسية، وذلك بسبب التقادم في العمر، وعدم القدرة على القيام بالعمليات بكفاءة، مما يؤدي إلى تدهور في قيمة الأصول الثابتة، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	5	3.3	3.3	3.3
	منخفض	28	18.3	18.3	21.6
	متوسط	32	20.9	20.9	42.5
	مرتفع	51	33.3	33.3	75.8
	مرتفع جدا	37	24.2	24.2	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

9. تضغط تقلبات أسعار الصرف العالمية على هامش ربح الشركة من المبيعات الأجنبية، مما يؤثر على المعالجة المناسبة لمكاسب وخسائر تغير سعر الصرف، وأيضاً على المعالجة المحاسبية للفروع الأجنبية، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	5	3.2	3.2	3.2
	منخفض	31	20.3	20.3	23.5
	متوسط	32	20.9	20.9	44.1
	مرتفع	50	32.7	32.7	77.1
	مرتفع جدا	35	22.9	22.9	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

10. تتبنى الشركة إستراتيجية تمييز منتجاتها، لذا من المتوقع أن يكون لديها مخزون ذو قيمة مرتفعة، وتحقق الشركة هامش ربح مرتفع على مبيعاتها، وتمتلك آلات ومعدات ذات قيمة مرتفعة، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	6	4	4	4
	منخفض	28	18.3	18.3	22.3
	متوسط	30	19.6	19.6	41.9
	مرتفع	55	35.9	35.9	77.8
	مرتفع جدا	34	22.2	22.2	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

11. تفرض الدولة قوانين جديدة على توزيع منتجات الشركة، مما قد يؤثر على تقويم المخزون، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	4	2.6	2.6	2.6
	منخفض	29	19.0	19.0	21.6
	متوسط	33	21.6	21.6	43.2
	مرتفع	52	34.0	34.0	77.2
	مرتفع جدا	35	22.8	22.8	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

12. تمر الشركة بمرحلة نمو سريع مما يؤثر على استنفاد طاقة ونظام الشركة واحتمال زيادة المشاكل داخل الشركة، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	5	3.3	3.3	3.3
	منخفض	27	17.6	17.6	20.9
	متوسط	37	24.2	24.2	45.1
	مرتفع	50	32.7	32.7	77.8
	مرتفع جدا	34	22.2	22.2	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لمحور اثر التحليل الاستراتيجي على مخاطر الرقابة

	Mean	Std. Deviation
يقوم المنافسون بتقديم ضمان إضافي على المنتجات، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط على الشركة موضوع المراجعة لتقديم نفس مستوى الضمان، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الالتزامات، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.5425	0.8937
يقوم المنافسون للشركة محل المراجعة بزيادة معدل المدفوعات والمرتبات بصورة سريعة لأفراد الإدارة والمحاسبين الرئيسيين، الأمر الذي يتطلب إعادة تخصيص تكاليف العمالة في الشركة موضوع المراجعة، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.5490	0.85941
بالنسبة للعلاقة بالموردين، فإن المواد الخام الأساسية محدودة للغاية بسبب ظروف الطقس في المناطق المنتجة لها، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل تقويم بالنسبة للالتزامات المشتريات، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.5098	0.89825
بالنسبة للعملاء، فإن عملاء الصناعة يمرون بحالة من الركود مما قد يؤدي إلى انخفاض معدلات التحصيل من العملاء عن مثيلتها في الفترة السابقة، بناءً على هذه المعلومات فإن	3.5294	0.88182
بالنسبة للأسواق، فهناك تغير في أذواق المستهلكين، يستلزم من الشركة تحسين في الوظائف وجودة المنتجات، ويؤثر هذا على حصة الشركة في السوق، بناءً على هذه المعلومات فإن	3.5556	0.93127
تتنوع قنوات التوزيع المفضلة للشركة من مواقع البيع بالتجزئة إلى الانترنت والتسوق عبر الهاتف وتوصيل المنتجات للمنازل، وكنتيجه لذلك هناك ضرورة لإيقاف بعض قنوات التوزيع القائمة وما ينتج عنها من تكاليف إعادة هيكلة (هيكل العمال، التصرف في الأصول)، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.6275	0.92190
يتميز الدُخلاء الجدد للسوق بأنهم متفوقين تكنولوجياً مقارنة بالمنتجات الحالية للشركة موضوع المراجعة مما يؤثر على تقويم المخزون، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.5621	0.89266
أصبحت التسهيلات المستخدمة في التصنيع غير تنافسية، وذلك بسبب التقادم في العمر، وعدم القدرة على القيام بالعمليات بكفاءة، مما يؤدي إلى تدهور في قيمة الأصول الثابتة، بناءً على هذه المعلومات فإن	3.5686	0.92190
تضغط تقلبات أسعار الصرف العالمية على هامش ربح الشركة من المبيعات الأجنبية، مما يؤثر على المعالجة المناسبة لمكاسب وخسائر تغير سعر الصرف، وأيضاً على المعالجة المحاسبية للفروع الأجنبية، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.5163	0.90162
تتبنى الشركة إستراتيجية تمييز منتجاتها، لذا من المتوقع أن يكون لديها مخزون ذو قيمة مرتفعة، وتحقق الشركة هامش ربح مرتفع على مبيعاتها، وتمتلك آلات ومعدات ذات قيمة مرتفعة، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.5425	0.90947
تفرض الدولة قوانين جديدة على توزيع منتجات الشركة، مما قد يؤثر على تقويم المخزون، بناءً على هذه المعلومات فإن	3.5556	0.89480
تمر الشركة بمرحلة نمو سريع مما يؤثر على استنفاد طاقة ونظام الشركة واحتمال زيادة المشاكل داخل الشركة، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.5294	0.88182
Valid N (listwise)		

المتوسط المرجح العام والانحراف المعياري العام لمحور اثر التحليل الاستراتيجي على مخاطر الرقابة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
نوع المخاطر الرقابة	153	1.00	5.00	3.5490	.84737
Valid N (listwise)	153				

المحور الرابع (أ): اثر تحليل العمليات على المخاطر المتلازمة

1. يقوم المنافسون للشركة محل المراجعة بزيادة معدل المدفوعات لأفراد الإدارة والمحاسبين الرئيسيين في الشركة بصورة سريعة، الأمر الذي يؤثر على ثبات ودقة اتخاذ القرارات كنتيجة لانخفاض معدل دوران الموظفين، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	5	3.2	3.2	3.2
	منخفض	24	15.7	15.7	18.9
	متوسط	25	16.3	16.3	35.2
	مرتفع	57	37.3	37.3	72.5
	مرتفع جدا	42	27.5	27.5	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

2. المواد الخام الأساسية محدودة للغاية بسبب ظروف الطقس في المناطق المنتجة لها، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط على الشركة لتبسيط الأمور وعدم الالتزام ببعض القواعد، بغرض الإسراع في العمل لمقابلة طلب العملاء، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	2	1.3	1.3	1.3
	منخفض	26	17.0	17.0	18.3
	متوسط	30	19.6	19.6	37.9
	مرتفع	54	35.3	35.3	73.2
	مرتفع جدا	41	26.8	26.8	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

3. يحتج كثير من الأطراف الخارجية على عمليات البحوث والتطوير للشركة، مما يؤدي إلى محاولة الشركة لإخفاء طبيعة أنشطة البحوث والتطوير، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	4	2.6	2.6	2.6
	منخفض	29	19.0	19.0	21.6
	متوسط	37	24.2	24.2	45.8
	مرتفع	47	30.7	30.7	76.5
	مرتفع جدا	36	23.5	23.5	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

4. تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن فشل في تحقيق التوجه بالعملاء وتحقيق مزيج المبيعات الأمثل، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	6	3.9	3.9	3.9
	منخفض	29	19.0	19.0	22.9
	متوسط	26	17.0	17.0	39.9
	مرتفع	53	34.6	34.6	74.5
	مرتفع جدا	39	25.5	25.5	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

5. تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن الفشل في تحديد السمات المميزة للمنتجات الجديدة للشركة، مما يؤدي إلى تحول العملاء بعيداً عن المنتجات، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	5	3.3	3.3	3.3
	منخفض	30	19.6	19.6	22.9
	متوسط	35	22.9	22.9	45.8
	مرتفع	45	29.4	29.4	75.2
	مرتفع جدا	38	24.8	24.8	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

6. تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن اختيار المورد لا يرتقي لمستوى اتفاقيات الجودة، والكميات المطلوبة، والتسليم في الوقت المناسب، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	3	2	2	2
	منخفض	29	19.0	19.0	21
	متوسط	33	21.6	21.6	42.6
	مرتفع	53	34.6	34.6	77.2
	مرتفع جدا	35	22.8	22.8	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

7. تواجه الشركة مخاطر ناجمة عن الفشل في تحقيق مستوى المبيعات المستهدفة وهامش الربح المستهدف، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جداً	2	1.3	1.3	1.3
	منخفض	30	19.6	19.6	20.9
	متوسط	33	21.6	21.6	42.5
	مرتفع	52	34.0	34.0	76.5
	مرتفع جداً	36	23.5	23.5	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

8. تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن سوء إدارة المخزون بسبب وجود كميات كبيرة جداً / قليلة جداً من المخزون في أوقات معينة، وأيضاً بسبب توقعات خاطئة للتغير في الأذواق والأحداث الخاصة للطلب على منتجات الشركة (المبيعات الموسمية)، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جداً	2	1.3	1.3	1.3
	منخفض	30	19.6	19.6	20.9
	متوسط	24	15.7	15.7	36.6
	مرتفع	60	39.2	39.2	75.8
	مرتفع جداً	37	24.2	24.2	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

9. تواجه الشركة مشاكل ارتفاع التكاليف وذلك بسبب طول وقت المناولة داخل الشركة وأيضاً وقت التغليف، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جداً	7	4.6	4.6	4.6
	منخفض	29	19.0	19.0	23.6
	متوسط	35	22.9	22.9	46.5
	مرتفع	49	32.0	32.0	78.5
	مرتفع جداً	33	21.5	21.5	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

10. تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن ضعف الخدمات اللوجستية (المواد و الإمداد) وذلك بسبب أن المورد ليس لديه القدرة الكافية على الوفاء بعمليات التوريد والتحميل في الوقت المناسب، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جداً	7	4.6	4.6	4.6
	منخفض	29	19.0	19.0	23.6
	متوسط	32	20.9	20.9	44.5
	مرتفع	49	32.0	32.0	76.5
	مرتفع جداً	36	23.5	23.5	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

11. أسعار الشركة مرتفعة جداً مقارنة بنفس المنتجات التي يقدمها المنافسين، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جداً	7	4.6	4.6	4.6
	منخفض	34	22.2	22.2	26.8
	متوسط	28	18.3	18.3	45.1
	مرتفع	49	32.0	32.0	77.1
	مرتفع جداً	35	22.9	22.9	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

12. تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن إدارة خاطئة للأصناف مما قد يؤدي إلى مزيج إنتاجي غير مناسب أو خاطئ وأيضاً إلى فقدان المبيعات التكميلية، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جداً	10	6.5	6.5	6.5
	منخفض	31	20.3	20.3	26.8
	متوسط	28	18.3	18.3	45.1
	مرتفع	45	29.4	29.4	74.5
	مرتفع جداً	39	25.5	25.5	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لأثر تحليل العمليات على المخاطر المتلازمة

	Mean	Std. Deviation
يقوم المنافسون للشركة محل المراجعة بزيادة معدل المدفوعات لأفراد الإدارة والمحاسبين الرئيسيين في الشركة بصورة سريعة، الأمر الذي يؤثر على ثبات ودقة اتخاذ القرارات كنتيجة لانخفاض معدل دوران الموظفين، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.6993	1.01848
المواد الخام الأساسية محدودة للغاية بسبب ظروف الطقس في المناطق المنتجة لها، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط على الشركة لتبسيط الأمور وعدم الالتزام ببعض القواعد، بغرض الإسراع في العمل لمقابلة طلب العملاء، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.6928	0.97626
يحتج كثير من الأطراف الخارجية على عمليات البحوث والتطوير للشركة، مما يؤدي إلى محاولة الشركة لإخفاء طبيعة أنشطة البحوث والتطوير، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.5359	0.94598
تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن فشل في تحقيق التوجه بالعملاء وتحقيق مزيج المبيعات الأمثل، بناءً على هذه المعلومات فإن	3.5882	1.01125
تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن الفشل في تحديد السمات المميزة للمنتجات الجديدة للشركة، مما يؤدي إلى تحول العملاء بعيداً عن المنتجات، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.5294	0.97474
تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن اختيار المورد لا يرتقي لمستوى اتفاقيات الجودة، والكميات المطلوبة، والتسليم في الوقت المناسب، بناءً على هذه المعلومات فإن	3.5752	0.93965
تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن الفشل في تحقيق مستوى المبيعات المستهدفة وهامش الربح المستهدف، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.5882	0.93902
تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن سوء إدارة المخزون بسبب وجود كميات كبيرة جداً / قليلة جداً من المخزون في أوقات معينة، وأيضاً بسبب توقعات خاطئة للتغير في الأذواق والأحداث الخاصة للطلب على منتجات الشركة (المبيعات الموسمية)، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.6536	0.96539
تواجه الشركة مشاكل ارتفاع التكاليف وذلك بسبب طول وقت المناولة داخل الشركة وأيضاً وقت التغليف، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.4706	0.95021
تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن ضعف الخدمات اللوجستية (المواد والإمداد) وذلك بسبب أن المورد ليس لديه القدرة الكافية على الوفاء بعمليات التوريد والتحميل في الوقت المناسب، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.5098	0.98241
أسعار الشركة مرتفعة جداً مقارنة بنفس المنتجات التي يقدمها المنافسين، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.4641	0.98368
تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن إدارة خاطئة للأصناف مما قد يؤدي إلى مزيج إنتاجي غير مناسب أو خاطئ وأيضاً إلى فقدان المبيعات التكميلية، بناءً على هذه المعلومات فإن:	3.4706	1.03668
Valid N (listwise)		

المتوسط المرجح العام والانحراف المعياري العام لمحور اثر تحليل العمليات على المخاطر المتلازمة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تحليل العمليات وأثره على المخاطر المتلازمة	153	1.00	5.00	3.5648	0.93587
Valid N (listwise)	153				

المحور الرابع (ب): أثر تحليل العمليات على مخاطر الرقابة

1. يقوم المنافسون للشركة محل المراجعة بزيادة معدل المدفوعات لأفراد الإدارة والمحاسبين الرئيسيين في الشركة بصورة سريعة، الأمر الذي يؤثر على ثبات ودقة اتخاذ القرارات كنتيجة لانخفاض معدل دوران الموظفين، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	6	3.9	3.9	3.9
	منخفض	11	7.2	7.2	11.1
	متوسط	19	12.4	12.4	23.5
	مرتفع	45	29.4	29.4	52.9
	مرتفع جدا	72	47.1	47.1	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

2. المواد الخام الأساسية محدودة للغاية بسبب ظروف الطقس في المناطق المنتجة لها، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط على الشركة لتبسيط الأمور وعدم الالتزام ببعض القواعد، بغرض الإسراع في العمل لمقابلة طلب العملاء، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	7	4.6	4.6	4.6
	منخفض	9	5.9	5.9	10.5
	متوسط	17	11.1	11.1	21.6
	مرتفع	51	33.3	33.3	54.9
	مرتفع جدا	69	45.1	45.1	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

3.يحتج كثير من الأطراف الخارجية على عمليات البحوث والتطوير للشركة، مما يؤدي إلى محاولة الشركة لإخفاء طبيعة أنشطة البحوث والتطوير، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	10	6.5	6.5	6.5
	منخفض	10	6.5	6.5	13.1
	متوسط	17	11.1	11.1	24.2
	مرتفع	49	32.0	32.0	56.2
	مرتفع جدا	67	43.8	43.8	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

4.تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن فشل في تحقيق التوجه بالعملاء وتحقيق مزيج المبيعات الأمثل، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	8	5.2	5.2	5.2
	منخفض	7	4.6	4.6	9.8
	متوسط	23	15.0	15.0	24.8
	مرتفع	47	30.7	30.7	55.6
	مرتفع جدا	68	44.4	44.4	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

5.تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن الفشل في تحديد السمات المميزة للمنتجات الجديدة للشركة، مما يؤدي إلى تحول العملاء بعيداً عن المنتجات، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	6	3.9	3.9	3.9
	منخفض	7	4.6	4.6	8.5
	متوسط	24	15.7	15.7	24.2
	مرتفع	47	30.7	30.7	54.9
	مرتفع جدا	69	45.1	45.1	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

6.تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن اختيار المورد لا يرتقي لمستوى اتفاقيات الجودة، والكميات المطلوبة، والتسليم في الوقت المناسب، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	6	3.9	3.9	3.9
	منخفض	7	4.6	4.6	8.5
	متوسط	20	13.1	13.1	21.6
	مرتفع	48	31.4	31.4	52.9
	مرتفع جدا	72	47.1	47.1	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

7. تواجه الشركة مخاطر ناجمة عن القشل في تحقيق مستوى المبيعات المستهدفة وهامش الربح المستهدف، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	6	3.9	3.9	3.9
	منخفض	6	3.9	3.9	7.8
	متوسط	18	11.8	11.8	19.6
	مرتفع	47	30.7	30.7	50.3
	مرتفع جدا	76	49.7	49.7	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

8. تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن سوء إدارة المخزون بسبب وجود كميات كبيرة جداً / قليلة جداً من المخزون في أوقات معينة، وأيضاً بسبب توقعات خاطئة للتغير في الأذواق والأحداث الخاصة للطلب على منتجات الشركة (المبيعات الموسمية)، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	4	2.6	2.6	2.6
	منخفض	4	2.6	2.6	5.2
	متوسط	9	5.9	5.9	11.1
	مرتفع	50	32.7	32.7	43.8
	مرتفع جدا	86	56.2	56.2	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

9. تواجه الشركة مشاكل ارتفاع التكاليف وذلك بسبب طول وقت المناولة داخل الشركة وأيضاً وقت التغليف، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	5	3.3	3.3	3.3
	منخفض	4	2.6	2.6	5.9
	متوسط	16	10.5	10.5	16.3
	مرتفع	47	30.7	30.7	47.1
	مرتفع جدا	81	52.9	52.9	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

10. تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن ضعف الخدمات اللوجستية (المواد والإمداد) وذلك بسبب أن المورد ليس لديه القدرة الكافية على الوفاء بعمليات التوريد والتحميل في الوقت المناسب، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جدا	4	2.6	2.6	2.6
	منخفض	5	3.3	3.3	5.9
	متوسط	15	9.8	9.8	15.7
	مرتفع	47	30.7	30.7	46.4
	مرتفع جدا	82	53.6	53.6	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

11. أسعار الشركة مرتفعة جداً مقارنة بنفس المنتجات التي يقدمها المنافسين، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جداً	3	2.0	2.0	2.0
	منخفض	4	2.6	2.6	4.6
	متوسط	16	10.5	10.5	15.0
	مرتفع	49	32.0	32.0	47.1
	مرتفع جداً	81	52.9	52.9	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

12. تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن إدارة خاطئة للأصناف مما قد يؤدي إلى مزيج إنتاجي غير مناسب أو خاطئ وأيضا إلى فقدان المبيعات التكميلية، بناءً على هذه المعلومات فإن:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منخفض جداً	5	3.3	3.3	3.3
	منخفض	6	3.9	3.9	7.2
	متوسط	14	9.2	9.2	16.3
	مرتفع	52	34.0	34.0	50.3
	مرتفع جداً	76	49.7	49.7	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لمحور اثر تحليل العمليات على مخاطر الرقابة

	Mean	Std. Deviation
يقوم المنافسون للشركة محل المراجعة بزيادة معدل المدفوعات لأفراد الإدارة والمحاسبين الرئيسيين في الشركة بصورة سريعة، الأمر الذي يؤثر على ثبات ودقة اتخاذ القرارات كنتيجة لانخفاض معدل دوران الموظفين، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.0850	1.11182
المواد الخام الأساسية محدودة للغاية بسبب ظروف الطقس في المناطق المنتجة لها، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط على الشركة لتبسيط الأمور وعدم الالتزام ببعض القواعد، بغرض الإسراع في العمل لمقابلة طلب العملاء، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.0850	1.09993
يحتج كثير من الأطراف الخارجية على عمليات البحوث والتطوير للشركة، مما يؤدي إلى محاولة الشركة لإخفاء طبيعة أنشطة البحوث والتطوير، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.0000	1.18655
تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن فشل في تحقيق التوجه بالعملاء وتحقيق مزيج المبيعات الأمثل، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.0458	1.12003
تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن الفشل في تحديد السمات المميزة للمنتجات الجديدة للشركة، مما يؤدي إلى تحول العملاء بعيداً عن المنتجات، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.0850	1.06960
تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن اختيار المورد لا يرتقي لمستوى اتفاقيات الجودة، والكميات المطلوبة، والتسليم في الوقت المناسب، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.1307	1.06186
تواجه الشركة مخاطر ناجمة عن الفشل في تحقيق مستوى المبيعات المستهدفة وهامش الربح المستهدف، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.1830	1.04779
تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن سوء إدارة المخزون بسبب وجود كميات كبيرة جداً / قليلة جداً من المخزون في أوقات معينة، وأيضاً بسبب توقعات خاطئة للتغير في الأذواق والأحداث الخاصة للطلب على منتجات الشركة (المبيعات الموسمية)، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.3725	.90961
تواجه الشركة مشاكل ارتفاع التكاليف وذلك بسبب طول وقت المناولة داخل الشركة وأيضاً وقت التغليف، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.2745	.98164
تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن ضعف الخدمات اللوجستية (المواد و الإمداد) وذلك بسبب أن المورد ليس لديه القدرة الكافية على الوفاء بعمليات التوريد والتحميل في الوقت المناسب، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.2941	.95891
أسعار الشركة مرتفعة جداً مقارنة بنفس المنتجات التي يقدمها المنافسين، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.3137	.90663
تواجه الشركة مخاطر ناتجة عن إدارة خاطئة للأصناف مما قد يؤدي إلى مزيج إنتاجي غير مناسب أو خاطئ وأيضاً إلى فقدان المبيعات التكميلية، بناءً على هذه المعلومات فإن:	4.2288	.99668
Valid N (listwise)		

المتوسط المرجح العام والانحراف المعياري العام لمحور اثر تحليل العمليات على مخاطر الرقابة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تحليل العمليات وأثرها على المخاطر الرقابية	153	1.00	5.00	4.1748	.88144
Valid N (listwise)	153				

المحور الخامس: اثر أداء التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة

1. يؤثر أداء التحليل الاستراتيجي قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	1.3
	أوافق إلى حد ما	10	6.5	6.5	7.8
	أوافق	77	50.3	50.3	58.2
	موافق تماماً	64	41.8	41.8	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

2. يؤثر أداء تحليل عمليات الأعمال قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن مخاطر المراجعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إلى حد ما	2	1.3	1.3	1.3
	أوافق إلى حد ما	7	4.6	4.6	5.9
	أوافق	75	49.0	49.0	54.9
	موافق تماماً	69	45.1	45.1	100.0
	Total	153	100.0	100.0	

المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لمحور اثر أداء التحليل الاستراتيجي وتحليل العمليات قبل أداء الإجراءات التحليلية على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
يؤثر أداء تحليل عمليات الأعمال قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن مخاطر المراجعة	153	2.00	5.00	4.3791	.63873
يؤثر أداء التحليل الاستراتيجي قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة.	153	2.00	5.00	4.3268	.65725
Valid N (listwise)	153				

المتوسطات المرجحة العامة والانحرافات المعيارية العامة لمحاو الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
التحليل الاستراتيجي	153	2.00	5.00	4.3861	.56654
تحليل عمليات الأعمال	153	2.00	5.00	4.4113	.59860
التحليل الاستراتيجي وأثره على المخاطر المتلازمة	153	1.00	5.00	4.2549	.80018
التحليل الاستراتيجي وأثره على مخاطر الرقابة	153	1.00	5.00	3.5490	0.84737
تحليل العمليات وأثره على المخاطر المتلازمة	153	1.00	5.00	3.5648	0.93587
تحليل العمليات وأثره على مخاطر الرقابة	153	1.00	5.00	4.1748	.88144
Valid N (listwise)	153				

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
يؤثر أداء التحليل الاستراتيجي قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة	153	2.00	5.00	4.3268	.65725
يؤثر أداء تحليل عمليات الأعمال قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن مخاطر المراجعة	153	2.00	5.00	4.3791	.63873
Valid N (listwise)	153				

ملحق رقم (4)
اختبار لمدى خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
التحليل الاستراتيجي وأثرها على المخاطر المتلازمة	.216	153	.000	.844	153	.000
التحليل الاستراتيجي وأثرها على مخاطر الرقابة	.143	153	.000	.918	153	.000
تحليل العمليات وأثرها على المخاطر المتلازمة	.122	153	.000	.949	153	.000
تحليل العمليات وأثرها على المخاطر الرقابة	.185	153	.000	.834	153	.000
يؤثر أداء التحليل الاستراتيجي قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة.	.272	153	.000	.760	153	.000
يؤثر أداء تحليل عمليات الأعمال قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن مخاطر المراجعة	.285	153	.000	.739	153	.000

a. Lilliefors Significance Correction

ملحق رقم (5)
اختبار ويلكوسون

Wilcoxon Signed Ranks Test

Test Statistics ^b	
	التحليل الاستراتيجي - ddd
Z	-10.645 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Based on positive ranks.

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

Test Statistics ^b	
	تحليل عمليات الأعمال - ddd
Z	-10.667 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Based on positive ranks.

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

Test Statistics ^b	
	التحليل الاستراتيجي وأثره على المخاطر المتلازمة - ddd
Z	-10.054 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Based on positive ranks.

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

Test Statistics ^b	
	التحليل الاستراتيجي وأثره على مخاطر الرقابة - ddd
Z	-8.166 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	0.000

a. Based on negative ranks.

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

Test Statistics^b

	تحليل العمليات وأثره على المخاطر المتلازمة - ddd
Z	-8.299 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	0.000

a. Based on positive ranks.

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

Test Statistics^b

	تحليل العمليات وأثره على مخاطر الرقابة - ddd
Z	-9.404 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Based on positive ranks.

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

Test Statistics^b

	يؤثر أداء التحليل الاستراتيجي - ddd قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن تقدير مخاطر المراجعة.	يؤثر أداء تحليل عمليات الأعمال - ddd قبل أداء الإجراءات التحليلية إيجابياً على تفسير نتائج الإجراءات التحليلية بشأن مخاطر المراجعة
Z	-10.556 ^a	-10.668 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000

a. Based on positive ranks.

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

Abstract

For ongoing economic advances; unreliability of conventional ways of planning audit process, such basic tests, analytic measures and internal auditing, which do not consider the whole economic activity; the risks that organizations encounter contribute in their inability to survive. Therefore, a new auditing approach takes in account all the risks that organization may come across must be sought. This approach is business risk-based audit.

The current study was conducted with aim to identify the impact of such approach on auditor assessment of auditing risks. It specifically attempts to explain whether the auditor's performance of all strategic and business process analysis can affect his estimation precision of inherent and inspectional risks. Also who the timing of this analysis may affect the auditor interpretation of the analytical procedures in terms of the account.

To accomplish this task, a theoretical and applied study of four chapters was carried out. The first chapter included the study general framework. The second chapter dealt with the discussion and analysis of audit nature, contemporary environment, the latest changes. And it was divided into two main parts: the first introduced the external audit process and evolvement of its objectives. The other concerned with contemporary external audit environment. The third chapter presented the empirical study in order to

identify the study outcomes to extract answers to the posed questions. Thus, it contained to main parts: the first included a description of the applied study and the methodological designed to obtain answers to the study questions. It also presented the questionnaire that being used as a main tool for collecting the basic data. This questionnaire, however, was distributed to a sample of external auditors working in private bureaus and those who work with accounting department in both Tripoli and Benghazi. The second part comprised the used statistical techniques, research hypotheses test, statistical analyses, and discussion of results obtained. The final chapter included the results, recommendations, and suggestions. The study concluded that the audit approach based on business risks affect the auditor assessment of auditing risks as follows.

1. Conducting strategic analysis affects both auditor judgments of inherent and inspectional risks. But it affects the former greater that the latter.
2. Performing process analysis affects both auditor judgments of inherent and inspectional risks. But it affects the latter greater that the former.
3. The auditor performance of strategic and process analysis prior to analytical procedures has a positive effect on interpretation of these procedures results concerning auditor risk assessment.

In light of the research objectives, limitation, nature, problem, and results, the following recommendations may be submitted.

1. External auditors have to deal with business risks with high degree of interest when auditing to be secured against suing.
2. Act No 116 of 1973 should be amended to keep up with the profession latest developments.
3. The concerning bodies must introduce and train practitioners to modern auditing approaches and make them work accordingly.
4. Curricula should be developed to include the risks of client business in performing auditing process. The academic researches that tackle the recent topics in audit also should be given more concern.

Benghazi University
Faculty of Economics



Department of Accounting

Impact of Using the Approach of Audit Based on Business Risk on Auditor's Assessment on Auditing Risks

By:

Mohammed T. A. El-Ganzah

Bachelor of Accounting, Spring, 1997

Faculty of Economics

Benghazi University

Supervisor:

Dr. Masud A. Al-Badri

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement of Master's degree in accounting, Faculty of Economics, Benghazi University.

Fall 2013